طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

أيلول | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | 2026

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

انكار العدوانية الإيرانية لمصلحة من؟

المجلس النيابي ومشهديته السوريالية

البعث في لبنان بدايات البعث في بيروت والجبل الحلقة الأولى (1/2)

قراءة في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر. الحلقة السادسة.

الشباب ضمانة لمستقبل لبنان والأمة العربية

كلمة الطليعة

المجلس النيابي ومشهديته السوريالية

على مدى يومين متتالين، كان "الهواء مفتوحاً" على شاشات التلفزة اللبنانية للمساجلات السياسية والاعلامية التي شهدتها اروقة المجلس النيابي في مناقشته لسياسة الحكومة.

ومن يرصد بدقة حجم الاعتراض السياسي الظاهري ومن مختلف الكتل والافراد على اداء الحكومة، لكان خرج باستنتاج اولي، بأن هذه الحكومة ستسقط عند طرح الثقة بها لعجزها عن ترجمة ماورد في بيانها الوزاري الى انجازات متحققة. لكن بعد يومين من السجالات الحادة وتقاذف المواقف، تبين ان الاختلاف في الظاهر لا يعبر عن حقيقة المواقف من الباطن، فالعالِمين ببواطن الامور كانوا يدركون أن الحكومة وعلى رغم النبرة العالية التي عبر بها المتبارون خطابياً في انتقادهم ورفضهم للأداء الحكومي، سوف تنال الثقة وقد نالتها بأكثرية فاقت تقديرات أكثر المتفائلين بتجاوزها لقطوع طرح الثقة بها. وهكذا طوي ملف الاعتراض النيابي على اداء الحكومة حيث جددت الثقة بها للمرة الثالثة على رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت اليها، وهذا ما بينّ بان احداً لا يرغب في اسقاط الحكومة وتحمل تبعات فراغ لا يستطيع اعادة ملئه على قاعدة شروطه، بعدما فَقَدَ فائض القوة التي كان يمتلكها، فضلاً عن فقدانه لبعض عناصر قوته الذاتية التي مكنّته سابقاً من التحكم بمعطى الوضع الداخلي لسنوات عديدة.

ان دعوة الحكومة لمناقشة سياساتها العامة، والمشهدية التي سادت التباري الخطابي مع اعادة تعويمها كشف جملة حقائق:

الحقيقة الاولى، ان المداخلات والتي تخلل بعضها سجال حاد، كان موجهاً للجمهور الانتخابي أكثر مما كان موجهاً للحكومة برئيسها واعضائها. ولو كانت المناقشات العامة لم تنقل على الهواء مباشرة، لكان كثيرون من النواب أحجموا عن الكلام، ولما كان وصل عدد طالبي الكلام ال ٦٠ نائباً. ولهذا فان المداخلات غلب عليها الطابع الشعبوي أكثر منه الطابع المسؤول ببعده الوطني الذي يشخص المشاكل ويقدم الحلول او البدائل. وهذا المعطى ليس جديداً على مجرى الحياة السياسية اللبنانية باعتبارها كانت وما زالت تشكل ثابتة من ثوابت نظام المحاصصة الطائفية الذي يمسك اطرافه بمفاصل السلطة من موقع الاختلاف مع الحكم او الموالاة له.

الحقيقة الثانية، ان بعض من ناقش الحكومة بسياساتها وانتهى الى طرح الثقة بها، لم يناقشها على ادائها السياسي وخاصة ما تعلق منه بالمفاوضات مع العدو، وانما كان يدافع عن ادائه السابق في ادارة ملفات كان يمسك بها وساهمت ادارته في ارتفاع منسوب الهدر وفي توسيع الفجوة المالية وخاصة في ملفي الكهرباء والطاقة، وهذا الفريق الذي رفع سقف اعتراضه السياسي ضد الحكومة، بدا أكثر تماهياً معها بما يتعلق بإدارة المفاوضات وما يترتب عليها من نتائج، ممن هم في الحكومة ويوجهون النقد اليها.

لقد مارس الجميع مبدأ التقية مع الحكومة، فالكل يعارضها في الظاهر ويواليها من الباطن. وهذا ما اعطى دليلاً حسياً على ان قواعد نظام المحاصصة الطائفية هي الثابت الذي يضرب جذوره في بنية النظام، فيما المتغير هو التناوب على شغل المواقع مع الحفاظ على الثوابت التي تحفظ لأطراف السلطة حصصها في المرافق والمؤسسات والوظائف سواء كانت مشاركة في الادارة السياسية للسلطة او لم تكن.

الحقيقة الثالثة، وهي الاهم، فإن جلسة المناقشة العامة للحكومة، بينّت ان الكل في وضع مأزوم، وهذا التشخيص لا يستثني احداً، فهو يشمل من هم في خانة الاصطفاف السلطوي، كما من هم خارجه، ومعهم ايضاً من هو محسوب على قوى الاعتراض الوطني.

فالوضع المأزوم لكافة القوى السياسية، برز من خلال معطى المأزق الذي تعاني منه كافة القوى على اختلاف

انتماءاتها والتحاقاتها وبرامجها، وهذا المأزق يطبق على كافة القوى، من هو مشارك في السلطة ومن هو خارجها، وقد ظهر جلياً من خلال عدم قدرتها على تقديم البدائل، وبما جعلها تدور حول نفسها في عملية اجترار لمواقف سابقة وغير قادرة على مغادرة محيط الدائرة المرسوم لحدود حركتها وقدرتها على التصرف ولو باستقلالية نسبية عن مراكز التحكم والتوجيه التي تديرها مراكز التقرير الخارجي ذات التأثير في معطى الوضع اللبناني.

فلا الحكومة بكل اطرافها استطاعت ان تحدث تعديلاً جوهرياً لمصلحة اعادة الاعتبار للدولة في ظل معطى الوقائع التي ترخي ظلالها الثقيلة على الواقع الداخلي تعلق الامر بالتداعيات الناجمة عن الاحتلال واستمرار العدوان الصهيوني، او تعلق الامر بمعالجة تداعيات الازمة الداخلية بعناوينها السياسية وخاصة قرارها بحصرية السلاح بيدها، وعناوينها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة عدم قدرتها على احتواء ملف النزوح، ولا الذين تعاملوا ويتعاملون مع الحكومة على قاعدة " رِجْلٌ في الفلاحة وَرِجْلٌ في البور "، استطاعوا ان يغادروا مواقع الالتحاق والاستقواء بالخارج الاقليمي ويقدمون انفسهم من موقع الانتماء الوطني في تحديد خياراتهم السياسية ، ومع كل هؤلاء لا يستثنى الذين يقدمون انفسهم من مواقع الاعتراض الوطني على تعددية اطرافهم حيث لم يستطيعوا ان يقدموا انفسهم كفريق موحد القوى والبرنامج وبما يمكنهم ان يوفروا حاملة سياسية لمشروعٍ حده الاعلى التغيير وحده الادنى الاصلاح الفعلي في بنية النظام وانطلاقاً من ادراك بأن اي فريق لا يستطيع بمفرده ان يحقق اختراقاً في بنية النظام ، وهذا ما جعل الساحة اللبنانية تنوء تحت عبء فراغ سياسي، عنوانه الابرز تعثر محاولات اعادة الاعتبار للدولة بكل وظائفها الرعائية على مستوى توفير رزمة الضمانات الاجتماعية وعجزها عن القيام بوظائفها الحمائية لعجزها عن توفير المستلزمات اللازمة لضرورات الامن الوطني. وهذا الواقع الذي يواجهه لبنان في مواجهات التحديات الكبرى التي تعترض اعادة البناء الوطني بناء متحرراً من تداعيات الاحتلال ومن تداعيات تفاقم معطى الازمات الداخلية التي تعيد انتاج نفسها مع كل متغير في معادلات الوضع الاقليمي وتمادي الفساد، لم يدفع القوى الممسكة بمفاصل السلطة الرسمية، وتلك التي تمارس سلطة الامر الواقع، لمراجعة خياراتها وتعديل نهجها السياسي في مواجهة ما يتهدد لبنان من مخاطر.

لقد انتهجت الدولة خياراً سياسياً في معالجة في مقاربة قضية الاحتلال برهانها على وسيط اميركي هو بالأساس منحاز للعدو الصهيوني فكان خيارها باللجوء الى المفاوضات المباشرة وتراجعها عن التمسك بمرجعية القرارات الدولية في ادارتها لملف المفاوضات، نقطة ضعف تسجل عليها وهو ما جعلها في حالة انكشاف داخلي لعدم توفير تغطية وطنية شاملة لها من ناحية، وفي حالة انكشاف خارجي لعدم تمسكها بمرجعية دولية يتم الاتكاء عليها وخاصة هي الحلقة الاضعف في ظل معطى موازين القوة القائمة على الارض.

واما القوى المعترضة على الاداء الحكومي فهي ليست أحسن حالاً، لان بعض من يعارض من موقع المشاركة في الحكم لاي قارب المسألة من خلال الضرورات الوطنية وانما يقاربها من خلال مصالح القوى التي يرتبط بها ويعمل على تنفيذ اجنداتها الخاصة أياً كانت الانعكاسات، سلبية النتائج على معطى الواقع اللبناني. واما الذين يعارضون من موقعهم الوطني فعجزهم واضح من خلال عدم قدرتهم على تشكيل مرجعية وطنية تقدم في الحدود الدنيا خطاباً سياسياً موحداً متميزاً عن الخطاب السلطوي كما تميزه عن خطاب القوى الملتحقة بموقع اقليمي يخوض اليوم معركة الدفاع عن نفسه بعدما بات الصراع يدور على ارضه وعلى تخومه.

ان هذا الواقع السائد، هو ما عُبِّر عنه بالخلاصة السياسية التي تمخضت عن جلسات المجلس النيابي. فالنواب الذين اجتمعوا تحت قبة البرلمان لمناقشة اداء الحكومة وسياساتها، كشفوا عن انفصام في شخصيتهم السياسية، والحكومة ظهرت قوية ليس لأنها تمتلك عناصر قوة ذاتية بل لضعف الاخر الذي يقدم نفسه من موقع الخصومة معها. وهذا المشهد الذي يبدو أقرب الى السوريالية، لا سبيل لمغادرته واستبداله بمشهد آخر، الا إذا اقدمت كافة القوى المشاركة في السلطة وخارجه على مراجعة مواقفها واجراء تعديل جوهري في خياراتها.

فالحكم والحكومة عليهما تصليب مواقفهما والعودة للتمسك بمرجعيات

القرارات الدولية كأساس لمفاوضات غير مباشرة، والاطراف التي تعطي الاولوية لعلاقاتها مع الخارج الاقليمي ، عليها ان تقدم ولاءها الوطني على اي ولاء اخر، والقوى الوطنية التي لم ترتق في علاقاتها الى مستوى التوحد الفعلي على قاعدة برنامج وطني، عليها ان تخطو بسرعة لتوحيد قواها وتقديم نفسها مرجعية وطنية، والا فإن الوضع لن يبقى عند حدود المراوحة الحالية بل سيندفع الى مزيد من السوء والتمزق الداخلي وهو ما يبغي العدو الصهيوني تحقيقه في ساحات استطاع ان يخترقها عسكرياً ويسعى لتوظيف ضغط هذا الاختراق في تكريس واقع انقسام سياسي تحكم اطرافه لغة التخاطب بالتخوين المتبادل للحؤول دون توفير الارضية الداخلية لبلورة خطاب وطني شامل يتعامل مع المشروع الصهيوني باعتباره يجسد خطراً وجودياً وشمولياً على الكل الوطني بمختلف طيفه السياسي.

ان كل ما هو مطلوب هو فهم طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني بانه صراع وجودي ، وعلى قاعدة هذا الفهم تبنى استراتيجية المواجهة عبر حشد الجهد الوطني لمواجهة هذا التحدي الاكبر والأخطر على المصير الوطني، والا فإن تقاذف المسؤولية والتمترس في خنادق الماضي لن يزيد الامور الا تفاقماً، وعندها لا يعود الندم ينفع على تفويت فرصة الارتقاء بالخطاب الداخلي الى مستوى الاعتراف الوطني المتبادل وعلى قاعدة ان اللبنانيين معنيون كلهم بمواجهة مخاطر المشروع الصهيوني كما هم معنيون بإقامة نظام المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وهو وحده القادر على تحصين الجبهة الداخلية ورفع مناعتها الوطنية وتصليب عودها في التصدي للأخطار المحدقة بالمصير الوطني.

***

القيادة القومية تنعي الامين العام للمؤتمر الشعبي العربي، المناضل القومي الكبير المحامي احمد النجداوي

تنعي القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الى جماهير الامة العربية ومناضلي الحزب على مساحة الوطن العربي الكبير ، فقيد الحزب والعروبة ، الامين العام للمؤتمر الشعبي العربي الهامة القومية العالية المناضل المحامي احمد النجداوي ، بعد مسيرة حافلة بالعطاء النضالي والانساني والدفاع عن حقوق الناس والمستضعفين امام قوس المحاكم وفي ساحات النضال الجماهيري وهو الذي بقي منذ تفتح وعيه السياسي وحتى الرمق الاخير من حياته قابضاً على جمر المواقف المبدئية حيال قضايا الامة ، وفي الطليعة منها قضية فلسطين وكل القضايا ذات الصلة بتحررها وتقدمها ووحدتها. وبوفاته، يفقد الحزب والامة، واحداً من رموز النضال الوطني والقومي الذين كما كانون يتقدمون الصفوف في مقاومة اعداء الامة المتعددي المشارب، فإنهم سيبقون حاضرين في الذاكرة الجماعية لامتهم التي يحتض ثرى ترابها الطاهر في رحاب الاردن العزيز الرفاة الطاهرة لهذه الهامة القومية العالية (ابا هشام)، من مثل احتضانها رفاة قادة الامة وفي الطليعة منهم شهيد الحج الاكبر القائد صدام حسين وكل شهدائها ومفكريها ومناضليها الذين أغنوا مسيرة الحزب بعطاءاتهم وتضحياتهم.

ان القيادة القومية للحزب، التي يعز عليها فقد واحدٍ من رموز النضال القومي، لهي على ثقة بأن الارث النضالي لمن هم من طراز الرفيق (ابي هشام) سيبقى يشكل معين عطاء لا ينضب في سياق مسار استنهاض الامة العربية لتحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية.

ان القيادة القومية، بشخص امينها العام كل اعضائها، وكل مناضلي الحزب، وهي تشعر بعمق الأسى على فقد عزيز، كريم النفس، طيب القلب، متفانٍ في دفاعه عن قضايا الجماهير لم يتوان لحظة عن تأدية واجب نضالي وانساني، تتقدم من الاسرة الكريمة ومن الرفاق في قيادة الحزب في الاردن وكل مناضليه باحر التعازي الرفاقية والاخوية، سائلة المولى عز وجل ان يغمره برحمته ويسكنه فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين والابرار، ويلهم ذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٣٠/٨/٢٠٢٦

طليعة لبنان تنعي المحامي والمناضل القومي
احمد عبد الهادي النجداوي

تنعي القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الى جماهير الامة العربية ومناضلي الحزب في لبنان، وفاة الامين العام للمؤتمر الشعبي العربي المناضل القومي المحامي احمد النجداوي، الذي قضى ردح حياته متصدراً الصفوف انتصاراً للقضايا القومية وطليعتها القضية الفلسطينية ولقضايا الجماهير في نضالها التحرري. وبوفاته تفقد حركة النضال العربي هامة قومية وصوتاً مدوياً في الدفاع عن حقوق الفئات الكادحة والطبقات الشعبية في اروقة المحاكم وفي ساحات النضال الجماهيري.

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، التي تستشعر الخسارة الكبيرة بوفاة رمزٍ من رموز الحركة العربية التحررية، بقي حتى الرمق الاخير يستثير الهمم الشعبية

لرفع مستوى الاداء الجماهيري من خلال موقعه كأمين عام للمؤتمر الشعبي العربي، لهي على ثقة بأن مسيرته الحافلة بالعطاء والتضحية ستبقى تشكل معيناً لا ينضب لإغناء مسيرة الامة التحررية. وهي تتقدم باسم كل مناضلي الحزب في لبنان، من الرفاق المناضلين في القيادة العليا للحزب في الاردن، ومن الرفيق زياد النجداوي واسرة فقيد الحزب والعروبة (ابا هشام) بأحر التعازي الرفاقية، سائلة المولى عز وجل ان يغمره برحمته ويسكنه فسيح جنانه، ويلهم رفاقه والعائلة الكريمة الصبر والسلوان على فقد عزيزٍ ما ترك الا الاثر الطيب.

قيادة قطر لبنان لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

بيروت في ٣٠/٨/٢٠٢٦

قيادة قطر سوريا
تنعى المناضل القومي الكبير
المحامي أحمد النجداوي (أبو هشام)

بمزيد من الحزن والأسى، وبمشاعر الفخر والاعتزاز بمسيرة المناضلين الأوفياء، تنعى قيادة قطر سوريا لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى جماهير أمتنا العربية، وإلى مناضلي الحزب في سوريا والوطن العربي، رحيل الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي، المناضل القومي الكبير والمحامي أحمد النجداوي (أبو هشام)، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد مسيرة حافلة بالعطاء النضالي والإنساني.

وبهذا المصاب الأليم، تتقدم قيادة قطر سوريا لحزب البعث العربي الاشتراكي بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى أسرة الفقيد الكريمة، وإلى الرفاق والمناضلين في الأردن العزيز، وإلى قيادة المؤتمر الشعبي العربي وجميع رفاق دربه ومحبيه.

نسأل الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد الكبير بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه فسيح جناته مع الشهداء والصديقين والأبرار، وأن يلهم أسرته ورفاقه ومحبيه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون

قيادة قطر سوريا

لحزب البعث العربي الاشتراكي

31 آب / أغسطس 2026

كتب المحرر السياسي

صفقة "علي الطاهر":

" اسرائيل" قبضت في لبنان وإيران قبضت في اليمن

بعد اخذٍ ورد، طوي ملف تلة علي الطاهر، التي بقيت على مدى شهرين وأكثر نقطة تجاذب بين لبنان والعدو الصهيوني وإيران التي سعت ومنذ اللحظة الاولى على تقديم نفسها بانها معنية بعلي الطاهر، ولم يتوان قاليباف عن الاعلان أكثر مرة بانه أجري اتصالات مع ضباط من الحرس الثوري في اشارة الى كون إيران هي المعنية بترتيبات المخارج لهذا الموقع الذي اعتبر بحكم الساقط عسكرياً بعدما تمكن العدو من السيطرة عليه بالنار.

لقد تم تضخيم هذا الموقع، واعطي حجماً اعلامياً أكبر من واقعه العملي، وذلك لتكبير حجم اية صفقة بشأنه عبر اظهار الطرفين المعنيين مباشرة بترتيبات الحلول بانهما حققا انجازات تتلاءم مع حجم التضخيم الاعلامي.

قبل ان تتم الصفقة ويتم الاعلان عن سقوط تلة علي الطاهر، رفض الطرف الميداني المباشر تسليم الموقع للجيش اللبناني، لأنه لو حصل هذا الامر لكانت كل البروباغندا الاعلامية حول الموقع سقطت دون ان توظف نتائجها السياسية في خدمة الطرف القابض على القرار الفعلي في ادارة العمليات العسكرية، والمقصود بذلك النظام الايراني. ومن الواضح ايضاً ان العدو الصهيوني رفض تسليم الموقع للجيش اللبناني، بحيث تلاقى الرفضان الايراني والاسرائيلي على اخراج الدولة اللبنانية عبر مؤسساتها العسكرية والامنية من سياقات المفاوضات التي كانت تجري تحت الطاولة، في سعي لتوظيف ترتيبات الاعلان عن سقوط التلة كل منهما لهدف خاص به.

فالعدو الصهيوني، ضخم الحدث ليكون التوظيف السياسي في داخل الكيان بحجم التضخيم الذي كانت تروج له وسائل الاعلام. والنظام الايراني، سعى ومنذ البدء للمقايضة على تسليم الموقع للعدو مقابل مكاسب يحصل عليها في اماكن اخرى في خارطة الصراع الجيوسياسي الممتد من باب المندب الى مضيق هرمز. وهذا يندرج في إطار اجندة الاهداف الايرانية التي تعمل لتوظيف كل اوراقها من اجل تحسين مواقعها التفاوضية.

مما لا شك فيه، ان النظام الايراني بات يعطي اولوية للضغط من خلال ورقة المضائق، ومنها مضيق هرمز وباب المندب. وإذا كان هذا النظام يتولى بنفسه توظيف ورقة مضيق هرمز بحكم جغرافية المكان، فإن مضيق باب المندب لا تستطيع التأثير به الا من خلال الحوثيين الذي لم يكونوا على مقربة من باب المندب، وهو لن يتحقق الا إذا وصلوا الى "ميناء المخا "وهو التابع اساساً لمحافظة تعز.

وهنا بدأت معالم الصفقة تتوضح أكثر فأكثر من خلال التطورات العسكرية الاخيرة في اليمن. والتي يبدو ان الهدف الحوثيين من تمددهم على اطول مساحة من الشاطئ اليمني هي الوصول الى أقرب نقطة من باب المندب، وقد وصلوا اليها. والامر لم يكن ينطوي على خدعة كما حاولت وسائل الاعلام الترويج لذلك بالقول: إن الحوثيين تراجعوا امام قوات الشرعية في الداخل لصرف الانظار عن تحشدهم على طول الساحل. ولو سلمنا جدلاً، ان الشرعية اليمنية انطلت عليها هذه الخديعة،

فكيف ينطلي الامر على من يسيطر على الاجواء في البحر الاحمر وبحر العرب ومضيق هرمز والخليج العربي. الم تر الاقمار الاصطناعية ووسائل الترصد الدقيقة جداً تحشدات الحوثيين التي تناقلت الاخبار عن تعداد يتجاوز العشرة الاف مقاتل.

ان الجواب عن هذا التساؤل جاء من خلال رد ترامب على طلب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، عندما طالبه بان تقوم الطائرات الاميركية المتواجدة في بحر العرب وتفرض حصاراً على مضيق هرمز بان تضرب الحوثيين الذين أصبحوا على مشارف باب المندب واحتلوا جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى، فكان الجواب ان هذا الامر لا يعنينا، تدبروا امركم.

ان كل ذلك يبين ان ثمة صفقة ايرانية اسرائيلية عقدت لا ندري برعاية مَنْ، توافق بموجبها إيران على تسليم تلة علي الطاهر لجيش الاحتلال الصهيوني، مقابل غض الطرف عن تمدد الحوثيين على طول الشاطئ وهذا مكسب واضح لإيران وفائدته أكثر جدوى ونفعاً من تلة على الطاهر واستطراداً من كل لبنان.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن هذه الصفقة تشبه صفقة الترسيم البحري، يوم قبضت "اسرائيل" مسبقاً بقضم ١٨٦٤ كلم٢ من بلوكات لبنان البحرية، مقابل ان تحصل إيران عن فك الانسداد السياسي في تشكيلة حكومة عراقية موالية بالمطلق لها.

واليوم، قبضت" اسرائيل" في لبنان تلة علي الطاهر، والباب سيبقى مفتوحاً على مزيد من الصفقات، فيما قبضت إيران في اليمن بمنحها ورقة ضغط على الملاحة الدولية وهذه المرة من خلال باب المندب. طرفان يتصارعان في الظاهر لكن يجمعهما العداء للعروبة وعليه يعقدان الصفقات من الباطن، وعلى قاعدة هذا العداء ترتسم الصفقات على حساب الحقوق العربية وطنياً وقومياً. والاشكالية ليست عند هذين الطرفين ويصبحون ثلاثة بانضمام اميركا اليهما بل الاشكالية تكمن بمن ارتضى ان يرتبط بمركز التحكم والتوجيه الايراني وينفذ اجندة الاهداف الايرانية ولو كان على حساب المصالح الوطنية امتداداً من لبنان الى اليمن.

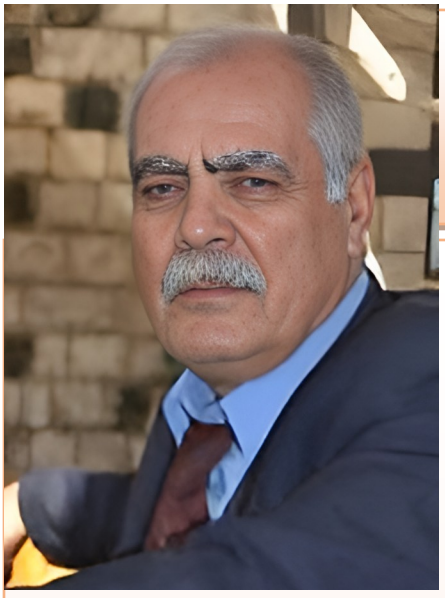

متى تتوقف الدعاية الاعلانية للموظفين العسكريين والامنيين والاداريين والقضائيين

بقلم المحامي حسن بيان

تنتشر على طول الطرقات العامة الاساسية والفرعية لوحات اعلانية، وهي مخصصة اصلاً للدعاية التجارية وترويج المنتوجات، كما انها تستخدم في مواسم الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية، كمنصات للدعاية السياسية، وهذه الظاهرة الاخيرة يمكن تفهم اسبابها كونها واحدة من وسائل التعريف بالمرشحين وبرامجهم لشغل مواقع عامة في المجالس التمثيلية. لكن ان تتحول هذه اللوحات الى منصات دعائية لمن يشغلون مواقع في المرافق الرسمية، سواء كانت ادارية او قضائية او امنية او عسكرية او حتى من يشغل موقعاً في الهيئات الناظمة فهذا العجب العجاب والاغرب من كل ذلك ان هذه اللوحات الاعلانية تتوج بتعريف "الرجل المناسب في الموقع المناسب "، "والوطن يفخر بك " وقد اتسعت مدياتها لتشمل الذين يخضعون لترقية إدارية روتينية، كالترقية من رئيس دائرة الى رئيس مصلحة وصولاً الى منصب المدير العام، او الترقية في الاسلاك الامنية والعسكرية وما يرافقها من تشكيلات داخلية. والامر لم يعد يقتصر على من يشغل مواقع في المرفق العام الاداري، او في المؤسسات الامنية والعسكرية لتطال المرفق القضائي عبر المفاصل الاساسية فيه.

قد يكون هؤلاء الذين يروج لتعيينهم في مسؤوليات جديدة او ترقيتهم الى مواقع اعلى رتبة، من أكفأ العاملين في قطاعاتهم، وهذه تثبتها مسلكيتهم في قطاعات عملهم كونهم يشغلون مواقع في مرافق الدولة وليس الترويج الاعلاني لان مهمتهم الاساسية هي وظيفية ويخضعون في اداء وظيفتهم لأحكام القانون النافذ والمراسيم التطبيقية، وممنوع عليهم الترويج الاعلاني لأنفسهم بشكل مباشر او غير مباشر. وأكثر ما يلفت النظر، ان "البوستر الاعلاني" الذي يروج لمسؤولين وخاصة الامنيين منهم، يكون منسوباً تنفيذه لشخص بعينه او لأهالي بلدة او مدينة. وفي كلتا الحالتين يبدو الباعث الانتهازي والنفعي هو الذي يجعل الاشخاص يروجون لمسؤولين بأشخاصهم والمقرونة دائماً بتعابير الاشادة والمناقبية، متناسين ان التعيين في المواقع الاساسية في هياكل المرفق العام بكل مؤسساته لا يخضع لمعايير الكفاءة وانما لمعايير المحاصصة.

ان الموظف في القطاع العام يخضع لتدرج طبيعي، وهذا حق له إذا كانت سيرته الذاتية منزهة من العقوبات المسلكية، كما واجب الادارة المسؤولة ان لا تغبن صاحب حق بترقية، لكن ان تصبح التعيينات والترقيات والتدرج مادة للترويج الاعلاني للعاملين في القطاع العام فهذا لا يندرج ضمن المفهوم العام للوظيفة، بل يشكل مخالفة للضوابط الوظيفية والمسلكية وهو ما يجعل الذين يستسيغون هذه الاساليب او يروجون لها عرضة للمساءلة.

اننا نقولها بصراحة، ان صور الذين يغطون اللوحات الاعلانية على الطرقات العامة، الرئيسي منها والفرعي كذلك تعليق اليافطات التي تروج للعاملين في القطاع العام، فضلاً عن كونها تشكل مخالفة لقواعد الانتظام الوظيفي، فإنها باتت تشكل ظاهرة تستفز الشعور العام الوطني وتخدش الشعور الانساني. ولذلك يجب وضع حدٍ لهذه الظاهرة التي تشكل انتهاكاً للأحكام التي تضبط الانتظام في عمل المرفق العام. وهذه مسؤولية مجلس الوزراء المناطة به مهمة السهر على تنفيذ القوانين والانظمة والاشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء. والافضل اصدار مراسيم خاصة تحظر الترويج الاعلاني للموظفين وعكس ذلك يضع المخالف موضع المساءلة القانونية والافضل سن تشريع قانوني يمنع الترويج الاعلاني للعاملين في المرفق العام، سواء كان الترويج من جانب العامل في الادارة او من قبل الغير وهم النفعيون والانتهازيون وما اكثرهم في بلد تفتقد ادارته لقواعد الحوكمة.

رئيس حزب طليعة لبنان يستقبل رئيس مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ويتسلم منه مشروع قرار حول الاسرى والمفقودين والمغيبين قسراً

استقبل رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي المحامي حسن بيان ،قبل ظهر يوم الاثنين ٧ ايلول ، رئيس مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب الرفيق المناضل محمد صفا ، حيث قدم له مشروع القرار المنوي تقديمه الى مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في دورة انعقاده الثالثة والستين خلال هذا الشهر ، والذي يتناول اوضاع الاسرى اللبنانيين والمفقودين والمغيبين قسراً من جراء الاحتلال الاسرائيلي . وقد اشاد المحامي بيان بمبادرة المركز ودور رئيسه في تسليط الضوء على هذه القضية الانسانية عبر مقاربتها وفق القوانين الدولية وخاصة القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وكل المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بتوفير الضمانات القانونية والانسانية للاسرى والمعتقلين وضحايا التعذيب وكل مايتعلق بانتهاك الحقوق الاساسية التي تمارسها السلطات القائمة بالاحتلال. ووعد المحامي بيان ، بأن هذه القضية بابعادها الوطنية والقومية والانسانية ستولى اهمية استثنائية في المواكبة السياسية والقانونية من جانب مؤسسات الحزب الحقوقية وفعالياته النضالية بغية تحويلها الى قضية رأي عام على كافة الصعد والمستويات

السقوط الأخلاقي:
البداية الحقيقية لانهيار الكيان الصهيوني.

نبيل الزعبي

تحت عنوان: "اعزلوا هذه الدولة المارقة.."

كتبت الصحافية ومقدمة التلفزيون الاميركية آبي مارتن تتحدث عن زيارتها للكيان الإسرائيلي:

□الصهـ ـيونية في رمقها الأخير. إنها لا تعيش إلا بفضل ثقل دعايتها، وقد انهارت تلك الدعاية تمامًا. العالم يرى إسرائيل على حقيقتها. □(انتهى الأقتباس) .

وسط كل ما يصدع رؤوسنا هذه الايام من آراء لمحللين سياسيين ومواقف تتوزع بين الحاق النصر والهزيمة من هنا وهناك في الصراع المزمن المتجدد مع العدو الصهيوني ، ثمة حقيقة اساسية لا يمكن ان يتنكر لها سوى جاحدٌ بِحاضِر امته ومستقبلها ، ومنهزمٌ لم يجد سوى الاستسلام لآلة الحرب الصهيونية الداعية إلى التطبيع العربي الشامل مع الكيان مقابل الامن والأرض والسلام ، ويغتبط الصهيوني حقاً عندما يستمع لهذا وذاك وهو الذي يدرك تماماً ان بقاءه في فلسطين ما كان سوى وهمٍ حققه له وعد بلفور المشؤوم ليجعل من وجوده على ارض فلسطين مهمةً استعماريةً

كلفه بها الغرب لفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه وإبقائه "عصًا" غليظةً تمنع تقارب هذين الشطرين اولاً ومراقبة كل حركات توحيدية بينهما ثانياً، انطلاقاً مما تعلمه من دروس مؤلمة خلال الحقبة التي أُطلِق عليها "الحروب الصليبية"

ورفض العرب والمسلمون تلك التسمية مطلقين عليها " حروب الفِرنجة" لإدراكهم ان الغرب جاء ليجعل من المسيحية ذريعةً ليعتدي علينا بينما كنا ، عرباً ومسلمين ، الاكثر حِرصاً على المسيحية بعكس ما روّج له شذاذ الآفاق حينها ، وتراها غالبية دول الغرب الأوروبي اليوم تكتشف حقيقة هؤلاء وقد تأخرت عن ذلك حتماً وبعضها يتلو فِعل الندامة بعد ان تولت الولايات المتحدة الاميركية وراثة الغرب الأوروبي الاستعماري وإعلان ولايتها على الكيان المسخ المسمى "إسرائيل" واعتباره الولاية الواحدة والخمسين وإغداق المميّزات عليه ليُصبِح الابن المدلّل لها دون منازع ولو وصفته اكثر من دائرة متعاقبة في البيت الأبيض ب"الابن العاق" دون ان تغيّر في معاملتها له لادراكها انها بحاجة اليه كثكنة وترسانة عسكرية متقدمة تحمي مصالحها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية اكثر مما صار هذا الكيان يحتاجه منها .

بدورها، لم تكن "المحرقة" سوى النسخة الحديثة التي أسبغها الكيان على "شرعنة" اغتصابه لفلسطين مستدرّاً تعاطف العالم معه من منطلق حروب"فِرنجة" جديدة قوامها الصهيونية العالمية المتدثرة بالثوب اليهودي واستطاعت خداع ما امكنها خداعه من دولٍ وامم خاصةً بعدما اشتد ساعدها باستقطاب البيت الأبيض الاميركي الذي وجد فيها ضالته المنشودة لتحقيق توازن الرعب اثناء حقبة ثنائيته مع

الاتحاد السوفياتي بدايةً ، ثم إعلانه انه القوة العظمى الأوحد في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة ، ما جعل حاجته للكيان كموقع متقدم له حاجةً استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها دون ان يُدرِك ان من يتحكّم بالكيان قد بزّ في إجرامه كل ما فعله المستعمر في بلادنا وما فعله اليانكي الاميركي بالهنود الحمر وهم يقتحمون الارض الجديدة التي اكتشفها كولومبوس وبنوا دولتهم العظمى على جماجم سكان الارض الأصليين ، وكيف بعد كل ذلك وقد اكتشف المستعمر الاميركي الجديد ان ارض العرب تحوي في باطنها ثروة النفط الاستراتيجية الهائلة التي احكم قبضته عليها دون ان ينسى فضل" الكيان" في تسهيل ذلك له وخوضه لما شُبِّهَت بالحرب العالمية الثالثة على عراق البعث وصدام حسين تحت ذريعتين اثنتين لا ثالث لهما : النفط وأمن "إسرائيل".

ماذا بعد كل الجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني في غزة فلسطين وجنوب لبنان وهو المدرك تماماً انه لا يستطيع فرض وجوده في هذه البقعة المقدسة على الارض إلا بالقوة والترهيب والإخضاع لسببٍ بسيط جداً : انه دخيل على هذه الارض ويفتقد اية مشروعية للبقاء فيها ولولا ذلك لما زرع كل هذه الاحقاد مع اهل الارض وهو يعلم جيداً استحالة اندماجهم مع هذا الجسم الغريب ، لا الامس ولا اليوم ولا غداً حيث ان تجربة ابناء الكنانة في مصر العروبة ونشامى الاردن خير دليل على ذلك وقد مرت عقود من السنين على اتفاقيتي السلام الذي اقتصر على النظامين ولم تزل ارادة الشعب في القطرين عصيّةً عليه . .

هكذا نفهم تنصُّل كبرى دول اوروبا بشكل اساسي من هذا الكيان الهجين ليحذو حذوها دولٌ اخرى في آسيا وأفريقيا والأميركتين وأوقيانيا ،لم تستطع شعوبها ان تتحمل ما تشهده من حروب ابادة جماعية يمارسها العدو الصهيوني في غزة ولبنان لتتحرك الضمائر الحية وتضغط بدورها على الحكومات ، فهل يدرك المجتمع الاميركي هذه الحقائق وهو المُبتلى بإدارة خاضعة كلياً للكيان واستمرار رعايتها له وقد بدأ الشعب يتململ من سياسة البيت الأبيض وموافقته على ما يحصل من ابادة جماعية للبشر وتدمير كلي للمدن والقرى مع كل هذا السقوط الاخلاقي الذي فاق في وحشيته كل بشاعةٍ واجرام ولا بد ان يشكل البداية الحقيقية لانهيار الكيان ، طال الزمن ام قَصِر .

تجمع المرأة اللبنانية:
لإطلاق اوسع حملة دولية ضد الانتهاكات الصهيونية لمعتقلات الاسيرات في فلسطين المحتلة.

دعا تجمع المرأة اللبنانية الى إطلاق اوسع تحرك دولي لوقف الانتهاكات الصهيونية لحرمة معتقلات الاسيرات في فلسطين المحتلة معتبراً ان تكرار مثل الانتهاكات يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الاسيرات المشمولة بحماية احكام القانون الدولي الانساني.

جاء ذلك في بيان للتجمع في ما يلي نصه.

ان تكرار اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير للمعتقلات والتعرض للأسرى يعد انتهاكاً فاضحاً لكل المعايير الانسانية والحقوقية. ان اقتحام معتقلات الأسيرات الفلسطينيات، وما رافق ذلك من انتهاك صارخ لخصوصيتهن وكرامتهن الإنسانية، ندينه ونعتبره امتدادًا لسياسة ممنهجة من الترهيب والإذلال والعنف بحق النساء الفلسطينيات المعتقلات.

إن دخول مسؤول سياسي وأمني إلى أماكن احتجاز الأسيرات، في انتهاك لخصوصيتهن وحرمة أماكن احتجازهن، لا يمكن التعامل معه باعتباره حادثًا عابرًا أو تصرفًا فرديًا، بل يجب النظر إليه في سياق أوسع من الممارسات التي تستهدف الأسيرات الفلسطينيات وتفرض عليهن ظروفًا قاسية وضغوطًا نفسية وجسدية متواصلة.

إن ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات من ترهيب وإهانة وضغوط نفسية، وظروف احتجاز قاسية، وحرمان من الحقوق الأساسية، وممارسات تمس كرامتهن وسلامتهن الجسدية والنفسية، يستدعي تحقيقًا دوليًا مستقلًا وشفافًا، ومساءلة الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من المحاسبة.

نؤكد أن النساء المعتقلات، يتمتعن بحقوق لا يجوز انتهاكها، وفي مقدمتها الحق في الكرامة والسلامة الجسدية والنفسية، والحماية من المعاملة المهينة أو القاسية، واحترام الخصوصية، والحصول على الرعاية الصحية والمحاكمة العادلة، وفقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا ندعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وجميع المنظمات النسوية والحقوقية، ولا سيما الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة ومناهضة العنف ضد النساء، إلى التحرك الفوري والجاد، وعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة، من أجل:

المطالبة بوقف جميع أشكال العنف والترهيب والإذلال والانتهاكات بحق الأسيرات الفلسطينيات.

فتح تحقيق دولي مستقل وشفاف في ظروف احتجازهن والانتهاكات التي يتعرضن لها.

ضمان وصول جهات حقوقية وطبية مستقلة إلى المعتقلات والالتقاء بالأسيرات دون رقابة أو تدخل.

توفير الحماية الفورية للأسيرات وضمان سلامتهن الجسدية والنفسية وكرامتهن الإنسانية.

مساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وضمان عدم الإفلات من العقاب.

المطالبة بالإفراج الفوري عن النساء المعتقلات تعسفيًا، وإنهاء سياسة الاحتجاز التي تنتهك حقوقهن الأساسية.

كما ندعو الحركة النسوية العالمية إلى التعامل مع ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات باعتباره قضية نسوية وحقوقية وإنسانية عاجلة، وعدم السماح بأن تتحول معاناة النساء خلف القضبان إلى قضية هامشية أو أن تمر الانتهاكات بحقهن دون مساءلة.

إن الصمت أمام العنف الممنهج ضد النساء ليس حيادًا، والتغاضي عن انتهاك كرامتهن ليس موقفًا حقوقيًا. حماية النساء وكرامتهن وسلامتهن مسؤولية لا تقبل التجزئة ولا الانتقائية.

وعليه، فإننا نرفع صوتنا بوضوح: أوقفوا الانتهاكات بحق الأسيرات الفلسطينيات، احموا النساء المعتقلات، حاسبوا المسؤولين، وأفرجوا فورًا عن النساء المحتجزات تعسفًا.

كرامة النساء وحقوقهن ليستا موضعًا للمساومة، والصمت لم يعد خيارًا.

تجمع المرأة اللبنانية
في ٢٠٢٦/٩/١

اللقاء الوطني اللبناني الفلسطيني
يدين اقتحام أقسام الأسيرات

ان قيام المجرم الصهيوني العنصري بن غفير باقتحام اقسام الأسيرات في سجون العدو وقيامه بتصويرهن يعتبر انتهاكا صارخا لأبسط حقوقهن وخصوصيتهن التي هي من ابسط حقوق الانسان والتي اقرتها كل القوانين والأعراف والشرائع الدولية.

ولما كنا لا نستغرب من هذا العدو وعصاباته المجرمة، القيام باي فعل عنصري إجرامي لا إنساني، لان هذا هو من طبيعة هذا الكيان الذي قام بالأصل على الارهاب والقهر والجريمة المنظمة. لكننا نستغرب ونستهجن هذا الصمت المعيب والمخجل من المجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية والتي تعنى او هكذا هو المفترض بالإنسان وحقوقه، التي يجري انتهاكها في الأراضي المحتلة على مدار الساعة. والتي كان اخرها هذا التصرف الإجرامي للفاشي بن غفير.

اننا في اللقاء الوطني اللبناني الفلسطيني، اذ ندين بأشد العبارات هذا التصرف الاجرامي بحق أسيراتنا وأسرانا في سجون العدو. فإننا ندعو إلى أوسع تحرك شعبي وحقوقي يدين ممارسات سلطات العدو بحق الأسيرات والاسرى في السجون والمعتقلات، وندعو إلى حملة عربية ودولية تحفظ حقوقهم كأسرى، وتعمل كل ما هو متاح من اجل تحريرهم وإطلاق سراحهن من سجون الأسر.

وقبل ذلك كله ندعو إلى بذل كل الجهود في سبيل توحيد الموقف الوطني الفلسطيني، والذي هو المعبر الأساس الحاسم إلى الحرية الشاملة والتحرير الكامل والذي لا طريق سواه.

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القومية
تنعي الرفيق الشيخ ناصر حنظل العبادي

تنعي القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الى جماهير شعبنا العربي في الاحواز وجماهير امتنا على مساحة الوطن العربي الكبير، الرفيق المناضل الشيخ ناصر حنظل العبادي، عضو قيادة تنظيم الاحواز للحزب. وبوفاته يفقد الحزب واحداً من خيرة مناضليه الذين اختبرتهم ساحات النضال الوطني في الاحواز العربية ضد الاحتلال الفارسي، وكان في مقدمة المناضلين الذين لم يتوانوا لحظة عن تأدية واجب نضالي دفاعاً عن قضايا الامة العربية العادلة وفي الطليعة منها فلسطين والعراق وحق تقرير المصير لقطر الاحواز الذي يرزح تحت الاحتلال منذ أكثر من قرن ويتعرض لتغيير في ديموغرافيته السكانية بغية طمس هويته القومية وعروبة ابنائه الذين يسكنون على طول الشواطئ الشرقية للخليج العربي.

ان القيادة القومية للحزب، وقد آلمها الخبر المفجع بوفاة أحد قادة الحزب في الاحواز العربية، تتقدم من اسرته الكريمة ومن الرفاق في قيادة تنظيم الاحواز وكل كوادره ومناضليه باحر التعازي الرفاقية، سائلة المولى عز وجل ان يسكنه فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديّقين والابرار وان يلهم ذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

الامانة العامة

في ٢٤/٩/٢٠٢٦

الفلسطينيون في معركة البقاء: انتصار الإرادة على حرب الإبادة

أحمد علوش

يواجه الفلسطينيون أخطر تحدٍ في صراعهم الوجودي مع الاحتلال، فوقائع حرب الإبادة الممنهجة في غزة وما ينفذ في الضفة الغربية من جرائم غير مسبوقة تثبت أنه لم يتراجع عن مخططه في التهجير عبر مرحلتين الأولى داخلية، والثانية إلى مصر والأردن، وتعتقد حكومة الاحتلال أن معطيات الميدان بالإضافة إلى الأوضاع الإقليمية والدولية مناسبة أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأنها تتمتع بدعم مطلق من الإدارة الأمريكية والرئيس ترامب، فالرئيس الأمريكي هو الذي نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في فترة ولايته الأولى، واعترف بالسيادة الصهيونية على الجولان، كما أنه عبر سابقاً عن هواجسه حول ضرورة توسيع مساحة فلسطين التي وصفها بالصغيرة، ومجلس سلامه المزعوم لم يسعف غزياً بحبة دواء أو رغيف خبز، وسبق أن دعا إلى تهجير الغزيين ليتحول القطاع إلى "ريفييرا" الشرق الأوسط.

وبناءً على هذه المعطيات نرى الأوضاع الأمنية والإنسانية تزداد تدهوراً في قطاع غزة وسط تقارير صهيونية تتحدث عن أن العدو ما زال يتحين الفرص لدفع الغزيين إلى الهجرة نحو الجنوب (خان يونس، رفح) كمحطة لتهجيرهم إلى خارج القطاع، وهو الأمر الذي يصطدم بعقبتين رئيسيتين: هما صمود الغزيين وتمسكهم بأرضهم رغم حجم الكارثة التي يعانونها، وبرفض مصري حاسم لمثل هذا الإجراء تحسباً لتداعياته السياسية والأمنية بالنسبة لمصر وانعكاساته على المستويين العربي والدولي .

أما في الضفة الغربية فإن الأوضاع تزداد تدهوراً والتغول الصهيوني من قبل قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين وصل حداً غير مسبوق وهو ينذر باتساع رقعة العنصرية والجريمة إذ أن العدو حشد قواته بشكل لم يسبق له مثيل، وفي ظل أتساع رقعة هدم البيوت ومصادرة الأراضي ، وممارسة كل أشكال النهب والتدمير والقتل قام المجرم نتنياهو باقتحام المسجد الأقصى مع عدد من وزرائه ومسؤولين آخرين، ويحاول نتنياهو الذي يمتزج عنده الخاص بالعام، ويتداخل الحساب الانتخابي بالخرافة الدينية المزعومة، أن يعيد تجربة الاحتلال البريطاني الذي جدد احتلال فلسطين إبان الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ والتي جردت الفلسطينيين حتى من سكاكين البيوت ولكنها تختلف من حيث الشكل والمضمون فهي تستهدف القضاء على أي إمكانية للمقاومة - وفي الوقت نفسه تستولي على الأراضي وتصادرها، وتدمر بشكل ممنهج المخيمات الفلسطينية في مسعى متعدد الأبعاد لتصفية حق العودة، وتهجير السكان ضمن رؤية صهيونية نظَّر لها الإرهابي بن غفير لإقامة مجمعات فلسطينية محدودة ومحاصرة، وهي خطوة تشابه ما يحدث في قطاع غزة، وكخطوة تفرضها معطيات الواقع الراهن كمقدمة للتهجير الجماعي (الترانسفير) إلى الأردن، ويظن المتطرفون الصهاينة (في تجمع من المتطرفين والعنصريين) أن مخططاتهم الحالية واللاحقة قد تنجح مستفيدين في ذلك من دعم أمريكي غير محدود كانت آخر تجلياته منع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووفده من التوجه إلى الولايات المتحدة لإلقاء كلمة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن رد عربي ضعيف يكتفي ببيانات خجولة لا تسمن ولا تغني من جوع، وغياب جماهيري تام عن التفاعل مع المخاطر المترتبة ليس على فلسطين وحدها، بل على مجمل الوضع العربي، برمته لأن الموقف من فلسطين وقضيتها وصمود شعبها هو المقياس الحقيقي إن لم نقل الوحيد لقدرة العرب على تجاوز واقعهم الراهن ومواجهة التحديات والمخاطر وبداية الخروج من المأزق.

وفي ظل الدعم الأمريكي التام والمطلق للعدو وسياساته وممارساته، والغياب شبه التام للموقف العربي، وفي ظل موقف دولي لا يحرك ساكناً، ويمارس فعل التواطؤ مع الاحتلال وجرائمه يظل السؤال عن الخيارات الفلسطينية المطروحة.

إن معطيات ووقائع الوضع الراهن يبقى الرهان على الشعب العربي الفلسطيني بصموده وصبره وتمسكه بأرضه وهويته الوطنية ، فعلى الرغم من حجم الكارثة ومخاطر نكبة قد تكون أقسى وأمر من كل ما سبقها بما في ذلك النكبة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٤٨ فإن هذا الشعب استطاع تجاوز كل الشدائد والمحن السابقة، وكان في كل مرحلة ينهض مثل طائر الفنيق أكثر عزماً وقوة، واستطاع أن يحقق إنجازاته على كل المستويات ويتقدم بثبات نحو أهدافه التاريخية الكبرى، كما أمتاز على الدوام بقدرته الإبداعية في خلق فضاءات نضالية غير متوقعة وغير محسوبة ، إذ أنه يجيد ابتداع وسائله النضالية المناسبة في اللحظة التاريخية بما يتناسب وطبيعة التحديات ووقائع كل مرحلة ، أبرزها انتفاضة عام ١٩٨٧ (انتفاضة الحجارة) وانتفاضة عام 2005 والتي استطاعت تغيير الحسابات وقلب المعادلات، وهو الآن مفعم بالغضب ويتصدى بالصدور العارية واللحم الحي إلا من العزيمة والإيمان للنهور الصهيوني المجنون ومخططات الجريمة والشر.

وإذا كان كثيرون يترقبون اندلاع انتفاضة جديدة في الضفة الغربية رغم الصعوبات والعراقيل فإنها لا شك قادمة وإن تأخرت بنظر البعض ردحاً من الزمن استناداً إلى تعقيدات الوضع الداخلي الفلسطيني لأن قيام مثل هذه الانتفاضة يتطلب أولاً إرادة شعبية جماعية وهي متوفرة وتنتظر شرارة الانطلاق وقد تتسارع إذا وجدت حاضنة فصائلية سياسية ومادية ومعنوية ليست جاهزة حتى الآن لأسباب عديدة ومتنوعة كما أن القوى المدنية والشعبية والنقابية يجب أن تبدأ بالأعداد لملاقاة الإرادة الجماهيرية على هذا الصعيد ومغادرة مواقع الانتظار والتردد ومغادرة واقعها الحالي إلى حالة أكثر تقدماً تتناسب مع طموح الشعب وتطلعاته، وترتقي إلى مستوى جدي في مواجهة الخطر الصهيوني وأهدافه التي تتجاوز هذا الفصيل أو ذاك مستهدفة الكل الفلسطيني باستهدافها كل الشعب بوجوده وأرضه وهويته وحقوقه الوطنية المشروعة في تحرير أرضه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

إن حركة الشعب العربي الفلسطيني بحاجة إلى احتضان وهي الحركة التي تضيف أوراقاً جديدة من القدرة والتأثير في أي حراك سياسي إقليمي أو دولي حول الحقوق الفلسطينية.

إن بوادر انفجار بركان الغضب الفلسطيني بدأت تبرز من خلال عمليات قد يراها البعض قليلة ومحدودة تستهدف جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين إلا أنها تحمل رسالة واضحة للعدو بأنه لن يشعر بالاستقرار والأمان، كما أنها رسالة بأن الشعب العربي الفلسطيني ليس في وارد الانكسار او التراجع، وهذه العمليات هي بداية لما يتوقعه كثيرون ويرون أن الأوان لم يحن بعد أو أن الظروف غير مهيأة لانتفاضة في هذا الوقت بالذات، ولكن هذه العمليات تصب في خانة بداية انتفاضات محلية متوقعة في المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي -أي الانتفاضات- خطوة لا بد منها أمام الانتفاضة الشاملة التي لن تتوقف آثارها عند الضفة الغربية وقد يصل مداها إلى العمق الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وهذه الانتفاضة في حال حدوثها ستضع الجميع أمام معطى جديد وفي مقدمتها الفصائل والقوى الفلسطينية وكذلك للعدو الدني ستتهاوى مخططاته في التهجير لتتقدم الحقيقة الفلسطينية أمام الزيف الصهيوني، وهي الثابت الوحيد الذي سيعيد تصويب المعادلة ويقترب خطوات وربما أكثر باتجاه النصر وقبله الخروج من مأزق اللحظة الراهنة.

وإذا كان البعض يرى في ذلك نوعاً من المبالغة أو الابتعاد عن الواقع يكفي التذكير بثابت أساس وهو أن الشعب العربي الفلسطيني أمتاز على الدوام بقدرته على ابتداع أساليبه النضالية في اللحظة التاريخية المناسبة بما يدهش الصديق ويفاجئ العدو.

حزب البعث العربي الاشتراكي
مكتب الثقافة والإعلام القومي

إنكار العُدوانيّة الإيرانيّة.. لِمَصلحةِ مَن؟

د. نضال عبد المجيد

دأب عدد من "المثقفين" وبعض الأوساط السياسية في الوطن العربي، ان يروا في النظام الإيراني، نصيراً وعوناً وهو يرفع شعارات المقاومة، وتحرير فلسطين. وتتصور هذه الأوساط، عن حسن نية أو غيرها، بأن هذا النظام مناصر لقضايا العرب. فلكونه يدّعي محاربة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، ويملأ فراغ تقاعس الأنظمة العربية عن نصرة قضية فلسطين وتخليها عن مقاومة هذا الكيان، يحق له أن يفعل ما يشاء من اعتداءاته وقتل وتهجير بحق العرب، مادام يرفع تلك الشعارات، بغض النظر عن مصداقية تطبيقها، حتى وصل بتلك الاوساط الامر ان تبرر له عدوانه المستمر منذ أكثر من ستة أشهر بحق العديد من الأقطار العربية .

والسؤال الذي يحمله عنون المقال يدخل في باب كشف الحقيقة الساطعة أمام الجماهير العربية، وإخراج الرأس من الرمال الذي يحاول البعض ابقائه مدفوناً فيها، مثلما يتغاضى هذا البعض عن عدوان هذا النظام طيلة ٤٧ عاما من عمره الكارثي على شعبه وعلى المنطقة، ويتناسى أفعاله الشريرة طيلة هذه العقود الخمسة، ولا يريد الاعتراف ان هناك عدواناً ايرانياً غاشماً على الأمة العربية يستوجب الإدانة والرد .

لهذا دعونا نرجع الى التعريفات الأساسية للعدو والعدوان وفقاً للقانون الدولي لنرى هل ان ما قامت به أيران من اعتداءات مباشرة على بعض الاقطار العربية يندرج تحت طائلة العدوان، أم هي أفعال لا ترقى الى ذلك المستوى الذي ينبغي أن يجابه بالرد الحازم قولاً وفعلا. وإذا ما فتحنا ولو باختصار شديد، صفحة العدوانية الايرانية المستمرة على الأمة منذ قرابة نصف قرن، سنرى بشكل صارخ ان ما حدث في الأشهر الستة الأخيرة، هو استمرار لذات النهج، في العدوان والتعدي على دول ذات سيادة أعضاء في الأمم المتحدة .

يعرف القانون الدولي العدو بانه: الدولة أو الطرف الذي تقوم بينه وبين دولة أخرى حالة نزاع مسلح أو حرب ويعامل بوصفه الطرف المقابل في النزاع .

أما العدوان فهو استخدام دولة للقوة المسلحة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي صورة أخرى لا تتفق مع ميثاق الامم المتحدة. **وقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العدوان في القرار رقم 3314 لسنه 1974 وذكرت أمثلة لأعمال العدوان، منها غزو دولة لأراضي دولة أخرى، أو الهجوم عليها بالقصف المسلح، او الحصار العسكري للموانئ أو السواحل، او مهاجمة القوات المسلحة لدولة أخرى، او استخدام أراضي دولة لأحداث عدوان على دولة ثالثة، او أرسال عصابات أو جماعات مسلحة لتنفيذ أعمال مسلحة بالغة الخطورة ضد دولة أخرى .**

وللعدو والعدوان والدفاع عن النفس مفاهيم متعددة أفرد لها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعاريف محددة، فليس كل استخدام للقوه يعد عدواناً، فالدفاع الشرعي عن النفس، حق تعترف به المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة عندما يقع هجوم مسلح، بشرط أن يكون استخدام القوة مستوفياً لشروط الضرورة والحال والتناسب .

ولقد تشابكت عدة عوامل أدت الى ضبابية في الرؤية تجاه عدوانية هذا النظام الطامع، ووضع أفعاله في غير موضعها الحقيقي، الذي هو في حقيقته عدوان مكتمل الاركان على الأقطار العربية .

ولا غرابة في ذلك فدستور هذا النظام يؤكد صراحة وفي مواضع عدة، وضمنا في مواضع أخرى على تصدير ما يسميه "الثورة" والذي هو في حقيقته تصدير الفوضى والتدخل السافر في شؤون الدول الاخرى (العربية حصرياً) !!، بل تعدى الامر الى أفعال مكشوفة يتبجح بها هذا النظام وأدواته التخريبية التي نشرها في أقطار الوطن العربي .

ولو ألقينا نظرة خاطفة على أفعاله منذ قيامه في شباط ١٩٧٩ وليومنا هذا، فماذا سنجد؟:

ولو ألقينا نظرة خاطفة على أفعاله منذ قيامه في شباط ١٩٧٩ وليومنا هذا، فماذا سنجد؟:

التدخل في شؤون العراق الداخلية ومحاولة زعزعة النسيج المجتمعي الواحد، برغم اتفاقية الجزائر لعام 1975، وصولا الى العدوان المسلح ضده في 4 أيلول 1980، ثم إطالة أمد الحرب ثماني سنوات، ورفض صارم لكافة المساعي العربية والدولية لوقفها الى أن لحقت به الهزيمة النكراء على ايدي القوات المسلحة العراقية التي أوقفت مشروعه في التمدد والتوسع .

البدء بتأسيس الخلايا الإرهابية في أقطار الخليج العربي وسوريا ولبنان واليمن، ومد نفوذه التوسعي تحت غطاء طائفي تفريقي الى أفريقيا .

محاولة اغتيالات لرؤساء دول منها أمير الكويت في مايس 1985 .

تأسيس أذرع ميليشياوية تمتلك السلاح خارج إطار الدولة الرسمية وتدين بالولاء للنظام الايراني وليس لأوطانها، وتأتمر بأوامره، مثل حزب الله في لبنان تحت شعار المقاومة وتحرير الجنوب اللبناني، الا أن أولى أفعاله كانت طرد المقاومة الفلسطينية من مواقعها في الجنوب، ثم حصار المخيمات الفلسطينية بالتعاون مع النظام الأسدي عام 1985. وقد ادى كل ذلك الى أنهاء سيادة الدولة، ناهيك عن اقتراف شتى الجرائم باغتيال كل من يخالف النهج الإيراني، فخطف الدولة وقرارها وجيرها لمصلحة النظام الإيراني حيثما أشتد الضغط الدولي عليه . والان اعطاء كافة المبررات للكيان الصهيوني لإعادة احتلال الجنوب وهدمه وتعريض حياة مئات الالوف من مواطنيه الى خطر الموت والتهجير وكل ذلك خدمة للأجندة الايرانية الاجنبية.

-اعطاء كافة المبررات لهدم غزة وتهجير اهلها وافراغها دون اية بادرة حقيقية للدفاع عنها.

-زعزعة استقرار بعض الاقطار العربية وتنظيم محاولات انقلابية فيها مثل محاولة الانقلاب في البحرين عام 1981.

-التدخل بكل الاشكال في الشؤون الداخلية للأقطار العربية .

-استغلال العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991في التدخل المباشر في أحداث صفحة الغدر والخيانة، واستمرار ذلك وصولا الى الاحتلال الأمريكي عام 2003، حيث اندفع هذا النظام وبالتواطؤ مع الولايات المتحدة في احتلال العراق، والشروع بكافة الكوارث التي يعاني منها البلد منذ ذلك التاريخ الى يومنا هذا من خلال عملائه وأتباعه .

-التدخل العلني في سوريا في دعم النظام الأسدي، من خلال عناصر حرسه الثوري وميليشياته الارهابية، مما تسببت بقتل وتهجير الملايين، من أبناء الشعب في سوريا .

-التمدد في اليمن وتقسيمه واستغلال عملية التغيير الرئاسي، ووأد الحوار الوطني بتشجيع عملاءه على الانقضاض على السلطة، ومدهم بالسلاح والمال، مما أسفر عن دخول اليمن في متاهة من الحرب المدمرة، واستخدام الجغرافية اليمنية للاعتداء على الأقطار العربية .

وهكذا تمدد هذا النظام في أربعة أقطار عربية، عانت خلاله أقصى عمليات القتل والتهجير والنهب المنظم، وصولا الى ما قام به في الأشهر الستة الأخيرة، والذي يأتي ضمن نهجه العدواني على الاقطار العربية. وكل ذلك تحت ادعاء مهاجمة "قواعد عسكرية امريكية مزعومة" مع علم الجميع بان كل تلك الاماكن قد أُفرِغَت تماماً ولم يعد لها وجود.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى يبرز سؤال كبير: إذا كان الامر كذلك فلماذا طال العدوان منشآت وبنية تحتية مدنية في هذه الأقطار؟ والاهم من ذلك هو ان القواعد الأمريكية الحقيقية موجودة في العديد من الدول المجاورة لإيران، فلماذا لا يتم استهدافها والاكتفاء بالاعتداء على العرب وحدهم؟ لقد شن هذا النظام عدوانه تحت ستار وجود قواعد امريكية في هذه الأقطار، وبالرغم من أن هذه الاقطار سعت جاهدة لتوقف الحرب عليه بل وتوسطت له، لكن جزاء سنمار يأتي دائماً من الفرس .

اسئلة كثيرة وغيرها العديد مما يدعونا للبحث في منطلقات وجذور كل ذلك والذي يكمن في الشخصية الفارسية ونزعة التعالي والحقد الموجهة ضد العرب دون غيرهم. فمنذ فجر التاريخ وإيران المجاورة للحدود الشرقية للوطن العربي ما فتئت تتطلع بعين التصغير والاستخفاف لكل ما هو عربي، ولقد تعاظم ذلك بعد الفتح العربي الاسلامي واسقاط الامبراطورية الفارسية، فتحول الشعور الى حقد متأصل متراكم.

ولا نريد هنا تقليب أوراق ماضي العدوانية الفارسية تجاه العرب، ولكن حتى يفهم بعض العرب المغرر بهم اليوم بأن المشروع الفارسي باق ولا يتغير بتغيير الجالس في طهران، بل هو ديدن هذا التراكم النفسي المدجَّج بالحقد والانتقام على كل ما هو عربي لان العرب هم أصل الاسلام ومنبعه الذي أسقط الامبراطورية الفارسية .

ومع كل هذا العدوان لازال العديد ممن يفترض انهم من المثقفين " العرب " يصفقون له على عدوانه، رغم انه ليس عدواناً على الأنظمة الرسمية وانما على الاراضي العربية، والممتلكات المدنية العربية، والبنية التحتية العربية، ويذهب ضحيته مواطنين عرب، فيعتبرون ذلك انتصارا! ولعل في ذلك تناقض صارخ ومؤسف بين مثل هذه المواقف وبين ادعاء اصحابها العروبة، كما انه ينطوي على تجريد لكل ادعاء لهم بالمبادئ " القومية ".

ولكن في تتبع المواقف السابقة فلن نجد مفاجأة في ذلك، ألم يصمّوا أذانهم ويغلقوا أعينهم عما فعله هذا النظام في أربعة اقطار عربية طيلة العقود الماضية؟

ان الذي يريد أن يحرر فلسطين لا يعادي العرب ولا يعتدي على أقطارهم، وأبرز دليل على ادعاءاته بتحرير فلسطين، التي اثبتت الاحداث في السنين الثلاثة الاخيرة انها جوفاء، هو تخلّيه عن المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، ولم يشارك لا هو ولا حلفاؤه في طوفان الأقصى في 7 تشرين أول 2023 رغم ما شهدته غزة البطلة من مجازر، ولا في الدفاع عن لبنان الى يومنا هذا.

كلنا علينا واجب الدفاع عن فلسطين فهي قضيتنا المركزية، وعلينا الوقوف مع من يحارب بالفعل، وعلى ارض الواقع، الكيان الصهيوني. الا أن تسويق مقولة (أن من يحارب الكيان الصهيوني ينبغي ان أقف معه)، دون التحقق من كونها محاربة حقيقية ام اتجار بالقضية الفلسطينية، ودون النظر الى الخلفية الحقيقية للصراع المزعوم، الذي هو في جوهره مظاهر مسلّحة لإضفاء الشرعية على اقتسام النفوذ المتفق عليه بين إيران و" اسرائيل" بهدف السيطرة على أقطار الوطن العربي، فان كل ذلك التسويق سيندرج في إطار التضليل المقصود، او انه نوع من العمى السياسي، للأسف لازال البعض مصاباً به .

فقضية فلسطين هي القضية المركزية وسيظل الكيان الصهيوني عدوا للأمة العربية، الى أن تسترجع حقوق الشعب العربي في فلسطين وسوريا ولبنان .وأن العمليات العسكرية الجارية اليوم، بينه وبين الكيان الصهيوني لا تمنح النظام الإيراني صك البراءة عن أفعاله العدوانية المستمرة ولا تؤسس له مبررات العدوان على الأمة العربية .

فكيف ينبغي مواجهة هذا العدوان الناتج عن العنجهية الزائفة والحقد المتأصل، والذي يعبِّر عن نفسه اليوم بالاستخفاف بالعرب وقصف مدنهم؟

ان هذه المواجهة لا يمكن ان تنجح دون مشروع قومي عربي يمتلك مقومات القوة. فهذا النظام لا يفهم غير لغة القوة، فالقوة تجعله يحسب ألف حساب قبل أن يعتدي على أي قطر عربي. والقوة هنا لا تعني فقط القوة العسكرية، بل تعني كافة مقومات القوة الحديثة في زمننا المعاصر من امنية واقتصادية وتكنولوجية واعلامية ومجتمعية. وتكاملها بين اقطار الامة العربية كافة صغيرها وكبيرها. وعلى كافة مستوياتها الرسمية والقوى السياسية والقواعد الجماهيرية.

على ان تبدأ بإجراءات عسكرية وامنية رادعة وتنتهي باتخاذ إجراءات صارمة لمقاطعة النظام الايراني ونبذه، حتى يفهم ان لا خيار له غير احترام جيرانه. وهذا يبدأ من المثقفين العرب الأقحاح، ذلك ان فضح العدوانية الإيرانية وكشف أقنعتها، باتت مهمة قومية بحق .

هي العروبة، لا مفرّ من العودة اليها مهما تفاقم الخطر وطال علينا الزمن.

نبيل الزعبي

"لكل عصر شعوبيته، وشعوبية هذا العصر هم أولئك الأدباء والكتاب الذين يهاجمون العرب والعروبة"!
(شكيب أرسلان)

هل هي الصدفةُ التي تكمن هذه الايام وراء ذلك الحنين غير المسبوق للوحدة العربية بعد كل هذا الانكشاف المصيري الاخطر للأمن القومي العربي، ام انه الوعي المتجدد لمعاني العروبة بعد عقودٍ طويلة من السنين تعرّضت فيها إلى مختلف أشكال الإنكار وكأنها دخيلةٌ على مجتمعنا وماضينا ولسنا بحاجةٍ لها ، لا في الحاضر او المستقبل كما تروّج مصالح العالم الجديد وأساطينه اصحاب السطوة والنفوذ الحالمين بإمبراطورية جديدة عابرة للدول والقوميات وعاملة على تشويه كل ما يمت إلى سيادة الشعوب على مقدراتها وأراضيها في سبيل نيوليبرالية حديثة لا تقل مساوئً عن الاستعمار القديم وانما تقدم نفسها بصورة اخطر وأدهى وان تلبّست بلبوس الحداثة والتكنولوجيا وثورتها المعرفية الهائلة .

اليوم وغداً والى ان تقف الامة على ناصية قوتها وتستعيد كرامتها ، لا مناص من الوحدة ، والوحدة هي الحل ولا بد من الوحدة مهما تفاقمت الخطوب ، ولئن كانت العرب تقول يوماً : لا بد من صنعاء ولو طال السفر ، فإن العروبة ستبقى هي الهدف والمرتجى مهما تفاقم الخطر ولا شيء غير وحدة العرب كشاطئ امان حقيقي قادر على مواجهة الأطماع الصهيونية والغربية الاستعمارية في وطننا العربي وما من جديد بعد تجربة غزة واستفراد فلسطين لإبادة شعبها وتدمير جنوب لبنان وبقاعه وعاصمته، سوى التشرذم الذي يعيشه العرب وتفتيتهم في ظل غياب المشروع العربي الموحِّد وجعلهم رهن مصالح القوى الاقليمية والخارجية وذلك لا يمكن ان يدوم إلى الابد ما لم يبدأ الشعور العربي العام بالمهانة والتمرد عليها بحيث لن تقتصر الأمور على تغييب السيادة الوطنية للأقطار وانما ستطال غداً كل مناحي الحياة الحرة الكريمة والتعامل معنا كالغوييم دون مستوى المجرمين الصهاينة المغتصبين لأرض فلسطين الذين يروا في غير اليهود سوى "الغوييم "اي "البهائم والكفرة الذين منحهم إلههم (يهوه) الصورة البشرية لكي يستأنس اليهود بهم ويسهل عليهم تسخيرهم بهذا التشابه في الشكل، حيث انه ليس لهؤلاء اي حق في الاستقرار والعيش في أرض فلسطين التي يعتبرونها حقاً من حقوق الشعب المختار فحسب الذين تكفل الرب بطردهم وتشريدهم".

من يريد ان يجادل فيما تقدّم فليرجع إلى ادبيات الحركات الصهيونية الجديدة التي تنمو وتتكاثر وتتمدّد أصوليتها في مختلف أوصال المجتمع "الاسرائيلي" على حساب كل الاحزاب الأخرى التي ادّعت العلمنة وانضوت لعقود من السنين تحت يافطة اليسار والمعتدلين وبالتالي فإن الليكودي نتنياهو يجد نفسه اليوم على يمين المتطرفين الجدد ومكبّلاً امام مطالبهم بأحكام السيطرة على جنوب لبنان واستكمال الحرب على غزة وإلحاق الضفة الغربية بها مهلّلين لمقترح ترامب بتهجير شعبها إلى مصر والأردن في سابقة لم يكن ليحلم بها كل غلاة الفكر التلمودي ليأتي ترامب بنسخته الثانية ويقدّم لهم كل ذلك على طبقٍ من ذهب .

ماذا لو ادرك اليوم كل الحاقدين على العروبة وقبل فوات الاوان بغية التنصُّل منها ومن كل فكر وحدوي جامع، ما ينتظرهم غداً من مصير كمصير ابو عبدلّه الصغير آخر حكام ما تبقى من أندلسٍ عندما سلّم مفاتيح غرناطة في 2 يناير من عام 1492 للملكين "إيزابيلاّ وفيرناندو"لتبدأ لاحقا عملية طرد وإبعاد العرب منها وتشتهر معها كلمة والدة ابي عبدالّه عندما وجدته يبكي ملكه الضائع : ابكِ كالنساء على مُلكٍ لم تحافظ عليه كالرجال .

ما اشبه اليوم بالبارحة، وكم نحتاج كشعوب وانظمة إلى تهديد وتحديات للتلاقي على الحدود الدنيا التي تمنع انهيارنا وتحوّلنا عبيداً في خدمة المشروع الاميركي - الصهيوني الجديد المقنع بالسلام الإبراهيمي المفروض على العرب، ترغيباً وترهيباً،

لذلك وجب القول انه لم تعد تكفي كل المواقف الطوباوية التي تلجأ إلى استخدام مبرّرات التنظير للحالة الهابطة التي تعيشها امتنا اليوم من مهانة وازدراء ما عادت صالحة وبقاءها امة تستحق الحياة والعيش بكرامة، واستضعافها بدأ يلامس وجودها المصيري ويدكُّ كل ما اعتبرته قِيَماً ومبادئ إنسانية حملتها رسالاتها الحضارية المتعاقبة إلى سائر الامم ومن العار ان تجد نفسها في القاع فلا تدرك ما ينتظرها من مخاطر ولا تملك ما ترد به الاخطار عنها حيث لن ينفع البكاء على الأطلال ان ادركت ذلك متأخرةً.

حزب البعث العربي الاشتراكي القومي في اليمن

معركة استعادة الدولة تدخل منعطفاً جديداً..
ووحدة الصف الوطني شرط حسم الانقلاب

البعث نت - بيانات

رفع حزب البعث العربي الاشتراكي القومي سقف خطابه السياسي والعسكري، مؤكداً أن معركة اليمن دخلت مرحلة جديدة عنوانها استعادة المبادرة وكسر معادلة الانقلاب وفتح الطريق أمام استعادة الدولة والجمهورية، ومشدداً على أن أي مكاسب ميدانية لا تتحول إلى حسم ما لم تستند إلى وحدة وطنية وعسكرية وسياسية تضع هدف تحرير الوطن واستعادة مؤسساته فوق الحسابات الضيقة.

وقال الحزب إن ما يجري ليس مجرد جولات متفرقة في جبهات القتال، وإنما مواجهة مفتوحة على مستقبل اليمن، محذراً المليشيات الحوثية ومن يقف خلفها من الاغترار بأي تقدم ميداني عابر، ومؤكداً أن الميدان لا يمنح الشرعية، وأن السلاح لا يصنع حقاً، وأن نتائج جولة من الحرب لا تحسم مصير شعب ولا تسقط حقه في استعادة دولته.

وأكد البيان أن السلام الذي يحمي الانقلاب ويُبقي السلاح خارج مؤسسات الدولة ليس سلاماً، وأن أي تسوية تعيد إنتاج الأزمة أو تمنح المليشيا شرعية الأمر الواقع تمثل التفافاً على جوهر الصراع، مجدداً الدعوة إلى توحيد الصف الوطني والانتقال من إدارة الأزمة إلى حسم أسبابها، ومن الدفاع إلى استعادة المبادرة، ومن تعدد الجبهات إلى وحدة الهدف والقرار.

وفي موقف لافت، دعا الحزب الشرعية إلى إجراء تحقيق شفاف ودقيق بشأن ما جرى في جبهة الساحل الغربي ومكاشفة الشعب والرأي العام، مؤكداً أن تصحيح المسار والمحاسبة شرطان لحماية الانتصارات ومنع تكرار الأخطاء.

كما هاجم البيان الدور المشبوه للمبعوث الأممي إلى اليمن، وبعض الأدوار الإقليمية والدولية الداعمة للمليشيات الحوثية، مؤكداً أن حزب البعث سيظل منحازاً إلى اليمن الواحد والجمهورية والدولة والهوية العربية والقرار الوطني المستقل، ورافضاً مشاريع التجزئة والطائفية والسلالية والوصاية والتبعية.

وفيما يلي نص البيان كاملاً:

الى منتسبي القوات المسلحة ورجال المقاومة الشعبية، وقوي الامن، الى حماة الثورة والجمهورية والدولة والوحدة الوطنية، الى رجال المهمات الوطنية الساجدين في محرب العزة والكرامة على القمم والوديان والسواحل ورمال الصحراء والى العاكفين في المتارس والخنادق والى أشجع الرجال البواسل وكل المرابطين العظماء في ساحات المنازلة التاريخية

تدخل معركتنا الوطنية اليوم منعطفاً جديداً، عنوانه استعادة المبادرة، وتغيير معادلة الميدان، وفتح الطريق أمام تحرير الوطن واستعادة الدولة ومؤسساتها الدستورية، بعد سنوات طويلة من الانقلاب والتمرد والعبث بمقدرات البلاد ومحاولة إخضاع اليمن لإرادة السلاح والمشروع الطائفي المرتبط بأجندة خارجية.

إن أهم ما تفرضه هذه اللحظة التاريخية هو ألا تبقى الانتصارات الميدانية مجرد مكاسب عسكرية متفرقة، بل أن تتحول إلى رافعة لوحدة وطنية وسياسية وعسكرية شاملة، كما يجب ألا تتحول الانكسارات الى عوامل احباط بل محطات لبناء القوة بدلاً من الاستسلام للإحباط والتشتت، وذلك بالتخطيط الاستراتيجي العسكري والإدارة الذكية للصراع والتدبير ومعرفة العدو وقدراته المادية، والبشرية، واللوجستية والتنبؤ بتحركاته القادمة، وفهم أسلوب تفكيره وعقيدته القتالية أو التشغيلية، ومعرفة دقيقة لنقاط القوة والضعف وفي المقابل الاعداد والتأهيل باعتبار كل قطرة عرق في ميدان التدريب توفر قطرة دم في ميدان المعركة.

يا جماهير شعبنا اليمني الحر الأبي المناضل، يا أبنا امتنا العربية المجيدة

بعد مضى قرابة 12 عامًا من الحرب التي فرضت على شعبنا وقبلها سته حروب اشعلتها المليشيات السلالية، نؤكد على جمله من الحقائق والقضايا التي لابد من التأكيد عليها ويقع في مقدمه ذلك، ان هذه المليشيات ليست صنعية الملالي في ايران فحسب ولكنها صنيعة دوائر استخبارات دولية في مقدمتها الصهيونية العالمية كما هو الحال لنظام الملالي في طهران والقاعدة واخواتها فلقد جراء اعداد هؤلاء جميعا ليكونوا شوكة في خاصرة الأمة لغرض حرف الصراع عن مساره بين الأمة واعدائها ولتقسيم الأمة وإذكاء نار العداوة والحروب والفتن بين أبناء الأمة الواحدة فنحن نعرف وغيرنا يعرف كيف آتوا بالخميني ويعرف الكثير عن فضيحة ايران جيت او ما يعرف بإيران- كونترا ، اثناء قادسية صدام المجيدة.

كما نعرف وغيرنا يعرف كيف صنعوا المليشيات السلالية وكيف تم تسليم مؤسسات الدولة والجيش للمليشيات الحوثية وكيف تم احتلالهم للعاصمة ووصولهم الى عدن، وكيف يتم تزويدهم بالسلاح، والعتاد، والتجهيزات كالصواريخ البالستية والطيران المسير، وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، وانقاذ تلك المليشيات حال التفاف حبل المشنقة حول رقبتها، كما تم انقاذها باتفاقية ستوكهولم.

كما ان من الحقائق التي يجب أن يدركها الجميع وفي المقدمة اتباع المليشيات ان للحرب الطويلة قانونها وان افرازاتها ومن بينها ان المكاسب العسكرية على الارض لا تأخذ طابع الثبات المطلق الا بقدر ارتباطها بحقائق اكبر منِها واكبر مما تفهم وتدرك المليشيات ومعهم بَاذَانُ الجديد (الجنرال الصفوي علي رمضاني) مقاسا على فهمهم القاصر ان القوة لوحدها من يثبت الحقائق على الارض ومن بين الحقائق التي لم تدركها الميليشيات مدي مشروعيتهم ومشروعية اهدافهم ومدى مشروعيه التصرف في حقوق اليمنين ومشروعيه المواقف من هذا وذاك قياسا على ما يجري على الارض.

كما ان من الحقائق إن النتائج المجتزأة للحرب والتي حققت فيها المليشيات موطئ قدم على الأرض او أي تقدم ميداني عارض نتيجة عوامل متعددة كما هو الحال في الساحل الغربي قد زادهم غروراً وصلفاً بعد ان تيبس في ضمائرهم وفي نفوسهم كل منبت طيب فكبرت احلامهم وتوسعت اطماعهم وبات من المستحيل التعايش مع تلك المليشيات.

وعلى ما تقدم وبإيمان مطلق فإننا نقول لتلك المليشيات ولكل من يقف خلفهم لا تغركم هذه النتيجة المجتزأة عن النظرة الي مجري الصراع وحقائق التاريخ والجغرافيا فالحقائق ونتائجها ابعد واوسع مما تتصورون وخرافة الولاية وسرقة الشعب باسم الخمس وغيرها من الاوهام التي عفي عليها الزمن لن تستمر وكسب المعركة في هذه الجولة من المعركة او تلك لا تعني نهاية المعركة، بل والاهم من كل ذلك هو ان ارادة اليمنيين صلبة بما فِيه الكفاية وان ايمانهم الراسخ بحريتهم وحقوقهم واستعدادهم للتضحية دفاعا عنهما اعمق مما تتصورون وبرغم المجازر والتشريد فإنكم لن تستطيعوا من طرد اليمني من وعيه ومن ذاته، وايمانه وعليكم ان تتذكروا ولا تنسوا ان ارادة شعبنا وبتوفيق من اللّه ومن خلفهم امتهم المجاهدة وكل حر شريف في العالم قادرة وفي الطريق لإفشال اطماعكم ووأد احلامكم الشريرة ومعكم كل أعداء الأمة واننا نراء جبل نقم وعيبان بعيون مبصرة من ادني منحدر.

يا أبطال القوات المسلحة وكل المرابطين في ميادين الشرف إن شعبكم ينظر إليكم باعتباركم طليعة مشروع استعادة الدولة وحماية الجمهورية، وليس أدوات لصراع داخلي أو وقوداً لحسابات ضيقة وإن واجبكم التاريخي أن تبقى بندقيتكم موجهة نحو هدفها الوطني: تحرير الأرض، حماية الشعب، استعادة مؤسسات الدولة، وصون وحدة اليمن وسيادته واستقلاله.

وإلى شعبنا اليمني الصابر

اصبروا وثقوا بأن الأوطان لا تتحرر بالأمنيات، وإنما بالإرادة والتضحيات والثبات، لقد طال ليل الانقلاب، لكنه مهما طال لا يستطيع أن يهزم إرادة شعب قرر أن يستعيد دولته ويصون وطنه.

وإلى الجميع

إننا اليوم أمام مسؤولية تاريخية تفرض على جميع القوى الوطنية أن ترتفع إلى مستوى اللحظة، وأن تجعل من التطورات الميدانية بداية لمرحلة جديدة، لا محطة

عابرة، وأن تنتقل من إدارة الأزمة إلى حسم أسبابها، ومن الدفاع إلى استعادة المبادرة، ومن تعدد الجبهات إلى وحدة الهدف والقرار.

إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، ونحن نتابع هذه التطورات باعتبارها جزءاً من معركة وطنية وقومية كبرى، نؤكد أن المعركة لم تعد معركة مواقع متفرقة أو جبهات معزولة، بل هي معركة اليمن الواحد، والدولة الواحدة، والقرار الوطني المستقل، والهوية العربية، والسيادة الوطنية ونؤكد على ما يلي:

اولا: نؤكد على أهمية توحيد الصف الوطني والانتقال إلى مواجهة شاملة وحاسمة بهدف هزيمة المشروع الصفوي في اليمن واستعادة الدولة ومؤسساتها.

ثانيا إن الطريق إلى السلام الحقيقي لا يمر عبر تكريس الانقلاب، ولا عبر منح المليشيا شرعية الأمر الواقع، ولا عبر صفقات تعيد إنتاج الأزمة تحت مسميات جديدة، ولا عبر تسويات تُبقي السلاح خارج مؤسسات الدولة وتحوّل الانقلاب إلى فاعل في صناعة قرار السلم والحرب. فالسلام الذي يحمي الانقلاب ليس سلاماً، والهدنة التي تمنح المليشيا فرصة لإعادة تنظيم صفوفها وتسليحها ليست حلاً، والتسوية التي تشرعن السلاح خارج مؤسسات الدولة ليست تسوية وطنية كما إن السلام المستدام يبدأ من إنهاء الانقلاب، واستعادة مؤسسات الدولة، وتوحيد القرار الوطني، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب اليمني، واحتكارها للسلاح، وضمان حق اليمنيين في بناء دولتهم بعيداً عن الوصاية والتدخلات الخارجية.

ثالثا: ندعو الشرعية لإجراء تحقيق شفاف ودقيق حول ما جرى في جبهة الساحل الغربي ومكاشفة الشعب والرأي العام، وذلك لضمان المحاسبة وتصحيح المسار العسكري.

رابعا: نؤكد أن أي مسار سياسي او عسكري جاد يجب أن ينطلق من حقيقة أن الدولة هي الأصل، والمليشيا هي الاستثناء الذي يجب أن ينتهي، وأن السلاح لا يمكن أن يكون أداة تفاوض على مستقبل الوطن.

خامسا: يدين الحزب الدور المشبوه للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، كما يدين الدور التآمري المشبوه لبعض دول الإقليم والدول التي تحتفظ بعلاقات مع المليشيات الحوثية وتقدم الدعم لها.

سيظل حزب البعث العربي الاشتراكي القومي ثابتاً على عهده وموقفه، منحازاً إلى اليمن الواحد، وإلى الجمهورية والدولة والمؤسسات، وإلى المواطنة المتساوية، رافضاً مشاريع التجزئة والطائفية والسلالية، ومتمسكاً بحق الشعب اليمني في تقرير مستقبله وبناء دولته الحرة المستقلة، مجددا رفضه القاطع لكل أشكال الوصاية والتبعية والتدخل الخارجي في الشأن اليمني، أياً كان مصدرها أو عنوانها.

المجد والخلود للشهداء الأبرار، الشفاء للجرحى والحرية العاجلة لكل الأسرى والمعتقلين.

النصر لقواتنا المسلحة وكل المرابطين والمقاومين في ميادين الشرف والبطولة، والخزي والعار لمشروع الانقلاب والوصاية والتبعية.

حزب البعث العربي الاشتراكي القومي

صادر بتاريخ 12/سبتمبر/2026

المهندس عادل خلف الله المتحدث باسم حزب البعث في السودان:

لا علاقة لحزب البعث بانقلاب يُدبَّر له من مكتب البرهان

الخرطوم: الهدف

أكد حزب البعث العربي الاشتراكي رفضه للافتراءات السمجة التسطيحية، التي تصدرها قوى الفلول وغرف الحركة المتأسلمة الأمنية والإعلامية، التي درجت عليها كلما تفاقمت أزماتهم وازدادت عزلتهم، بسبب إصرارهم على استمرار الحرب، فيما تتأكد في ذات الوقت مصداقية مواقف حزب البعث وسلامة تحليلاته وتقديراته، بل وتحولها إلى وعي شعبي وتيار جماهيري. وقال: "تزامنت هذه المرة مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور سعر صرف الجنيه وكسره حاجز الأرقام. لذلك أخرجت تلك الغرف من جراب عقدهم وإفلاسهم الفكري والأخلاقي افتراءات جديدة، ليس آخرها، ترويجهم الإعلامي عن انقلاب مزعوم يخطط له حزب البعث بالتنسيق مع مدير مكتب البرهان، في الوقت الذي يعلم فيه القاصي والداني أن علاقة حزب البعث مع المكون العسكري، بما فيهم البرهان وحميدتي، اقتضتها ترتيبات الفترة الانتقالية التي قننتها الوثيقة الدستورية، وبترت تلك العلاقة من طرف حزب البعث منذ تنفيذ البرهان وصديقه حميدتي، وبدعم وإسناد من الفلول، انقلابهم المشؤوم على الانتقال الديمقراطي في أكتوبر 2021."

وسخر خلف الله في تصريح صحفي، مما وصفه بخبل هذه الغرف، وأضاف: «من مضحكات كيدهم على حزب البعث وعلى الرأي العام، ترويجهم لعلاقة لا تصدر إلا من عقل مخبول، بين حزب البعث وإحدى مليشيات المتأسلمين المسماة (كتائب البراء)، بزعم اعتزال الموصوف بالمجاهد والقيادي بمليشيا البراء العمل السياسي في حزب البعث، الذي لم ينتمِ إليه أصلًا، الذي أكده بيانه المتداول، الذي لم يرد فيه ذكر لحزب البعث."

واعتبر خلف الله أن إعلام الفلول أسطع مثال لشرح نظرية الإسقاط، والمأثور السوداني «الفيك بدر بيهو»، فكما تكاثرت ميليشياتهم، بهذا الافتراء العجيب، يستولدون من خيالهم القميء، وبلا خشية أو ذرة من حياء، فرية علاقة مزعومة لحزب البعث بإحدى ميليشياتهم العقائدية، وهي فرية لم تترك للأولين والآخرين من الضحالة شيئًا.

وأكد خلف الله أن الافتراءات والأكاذيب لن تصرف أنظار حزب البعث عن أولويات النضال الوطني، ولن تنال من وعي الشعب، ولن تزيد حزب البعث والقوى الحية، السياسية والاجتماعية، إلا قوة لتصعيد النضال وتشديده، لتوسيع قاعدة الجبهة الشعبية العريضة لوقف الحرب والديمقراطية والتغيير، وتصعيد أنشطتها الجماهيرية والإعلامية، وباتجاه الانتصار بإرادة الشعب، بوقف الحرب وتحقيق تطلعاته، التي لخصتها مبادئ انتفاضة ديسمبر الثورية في الحرية والسلام والعدالة.

وفنّد المتحدث الرسمي لحزب البعث، المهندس عادل خلف الله، هذه النماذج التي وصفها بأنها تستخف بالوقائع والتاريخ والذاكرة الجمعية، وتمعن في عدم احترام وعي الشعب. وتابع: «إنها في جانب آخر تؤكد عجز الفلول عن مقارعة حزب البعث بالفكر والحجة والمنطق ونزاهة المواقف، واليد واللسان .«مشيراً إلى أنها امتداد لحبل أكاذيبهم، التي يلجؤون إلى إعادة ضخها وتحويرها، ومنها ترديد الحديث عن علاقة برهان المزعومة بحزب البعث ودوره في حركة 28 رمضان المجيدة، وادعاء امتلاك حزب البعث مليشيا باسم (كتائب حنين)، دون أن يقدموا دليلًا على ذلك، رغم مرور عقود على إعادة إنتاج هذه الفرية، استخفافًا بالعقل والمنطق، وتبريرًا لتوسعهم في تفريخ المليشيات التي تصنعها صراعاتهم حول المال والنفوذ والسلطة، مع وداخل الجيش والأجهزة الأمنية.

ونفى المتحدث باسم البعث أي علاقة بـ عمر الفاروق، وما يتصل بذلك من عبث يتمثل في محاولة خلط الأوراق بين حزب البعث ومليشيات الحركة المتأسلمة المسماة «كتائب البراء«، مشيرًا إلى أن بيان الفاروق يكذّب رهطه من الفلول، إذ لم يرد فيه، لا من قريب أو من بعيد، أي إشارة لعلاقة تربطه بحزب البعث.

وأكد خلف الله، في ختام تصريحه، إيمان حزب البعث بإرادة الجماهير، وتقاليدها الراسخة في النضال السلمي الديمقراطي لمقارعة الدكتاتورية والاستبداد الطفيلي المغطى بالدين، وتفجير أوضاع البلاد بالحروب وخطاب الفتنة والكراهية، وتحميل جرائمهم وأخطائهم للآخرين بالتلفيق وتزوير الحقائق والتاريخ، ووضع حد لها بوقف الحرب والحفاظ على وحدة السودان وسيادته واستقلاله.

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ قطر تونس

لا لإشاعة الخوف... ولا لحلّ الأزمات بالقمع

يتابع حزب البعث العربي الاشتراكي في تونس بقلق بالغ ما رافق التحركات الاحتجاجية والسياسية الأخيرة من لجوء إلى الإيقافات والتتبعات الأمنية والقضائية، على خلفية مواقف وتحركات مرتبطة بالشأن العام.

وإننا، ونحن نؤكد أن اختلاف المواقف والرؤى جزء طبيعي من الحياة السياسية والاجتماعية، نرفض أن تتحول المعالجة الأمنية والقضائية إلى الوسيلة الأساسية للتعامل مع الاحتجاجات والأصوات المعارضة والمطالبة بحقوقها.

إن اللجوء المتكرر إلى الاعتقال والتضييق، وتوسيع دائرة التجريم، واستعمال النصوص القانونية ذات الطابع الزجري في مواجهة النشاط السياسي والحقوقي والنقابي، لا يؤدي إلى معالجة أسباب الاحتقان، بل يساهم في مزيد تأزيم الأوضاع وتعميق الاحتقان وتوسيع دائرة عدم الثقة، ويجعل المشكلات القائمة أكثر تعقيداً بدل أن يفتح الطريق نحو حلها.

إن تونس ليست بحاجة إلى مزيد من التوتر، ولا إلى تكريس مناخ الخوف والصمت، ولا إلى تحويل الاختلاف في الرأي والموقف إلى مصدر للاتهام والتجريم. كما أنها ليست بحاجة إلى إدارة أزماتها بمنطق القوة، في وقت تتراكم فيه الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب قدراً أكبر من الحكمة والانفتاح والقدرة على معالجة أسبابها الحقيقية.

إن الاستقرار الحقيقي لا يُبنى بالإيقافات، ولا بتكميم الأفواه، ولا بتوسيع دائرة الخوف، وإنما بإزالة أسباب الاحتقان، واحترام الحقوق والحريات، ورفع القيود عن العمل السياسي والحقوقي والنقابي، ومعالجة القضايا التي تشغل التونسيين معالجة جدية ومسؤولة.

ومن هذا المنطلق، فإن حزب البعث العربي الاشتراكي في تونس:

1) يطالب بالإفراج عن الموقوفين على خلفية التحركات الأخيرة، وخاصة نشطاء أسطول الصمود ونشطاء حراك المعطلين عن العمل ومن طالت بطالتهم، ووقف التتبعات التي تستند إلى ممارسة الحق في التعبير والتظاهر والعمل السياسي والحقوقي، كما يطالب بإلغاء المرسوم عدد 54 والإفراج عن الموقوفين والمسجونين على خلفية تطبيقه، مع التأكيد على احترام الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع في كل القضايا التي تتوفر فيها أفعال جرمية مستقلة وثابتة.

2) يدعو إلى مراجعة جادة ومسؤولة لوضعية سجناء الرأي والموقوفين على خلفية قضايا سياسية، وخاصة الحالات الإنسانية المرتبطة بكبر السن أو الوضع الصحي والاجتماعي، بما يساهم في خفض منسوب التوتر، ويفتح المجال أمام معالجة أعمق للأزمة، ويهيئ المناخ الضروري لمعالجة الخلافات في إطار سياسي وقانوني، بعيداً عن منطق الإقصاء والتصعيد.

3) يطالب بالإقلاع عن تجريم العمل السياسي والنقابي والحقوقي، والكف عن استهداف الناشطين في هذه المجالات، واحترام حق التونسيين في التعبير والتنظيم والتظاهر السلمي والمشاركة في الشأن العام، باعتبارها حقوقاً أساسية لا ينبغي أن تتحول ممارستها إلى سبب للتضييق أو السجن.

4) يدعو إلى الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجة أسبابها، وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وما يتصل بها من ملفات التشغيل والقدرة الشرائية والصحة والتعليم والنقل والخدمات الأساسية، وهي قضايا تمس حياة التونسيين بصورة مباشرة وتتطلب حلولاً عاجلة وملموسة.

إن تونس لا تحتاج اليوم إلى مزيد من شدّ الحبال، ولا إلى توسيع دائرة الخصومة داخل المجتمع، ولا إلى إشاعة الخوف بين التونسيين، وإنما تحتاج إلى خفض التوتر، وتغليب الحكمة، واحترام الحقوق والحريات، ومعالجة المشكلات من جذورها.

فالقمع قد يؤجل الاحتقان، لكنه لا يعالج أسبابه، والاعتقال قد يفرض الصمت مؤقتاً، لكنه لا يصنع الاستقرار. أما الاستقرار الحقيقي فلا يكون إلا بالعدل، واحترام القانون، وصون الحريات، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقف وراء حالة الاحتقان.

حزب البعث العربي الاشتراكي – تونس

تونس في 21 سبتمبر 2026

معنى أن يكون المليشياوي قاتلاً والتشريني قتيلاً

عبد اللطيف السعدون / العراق

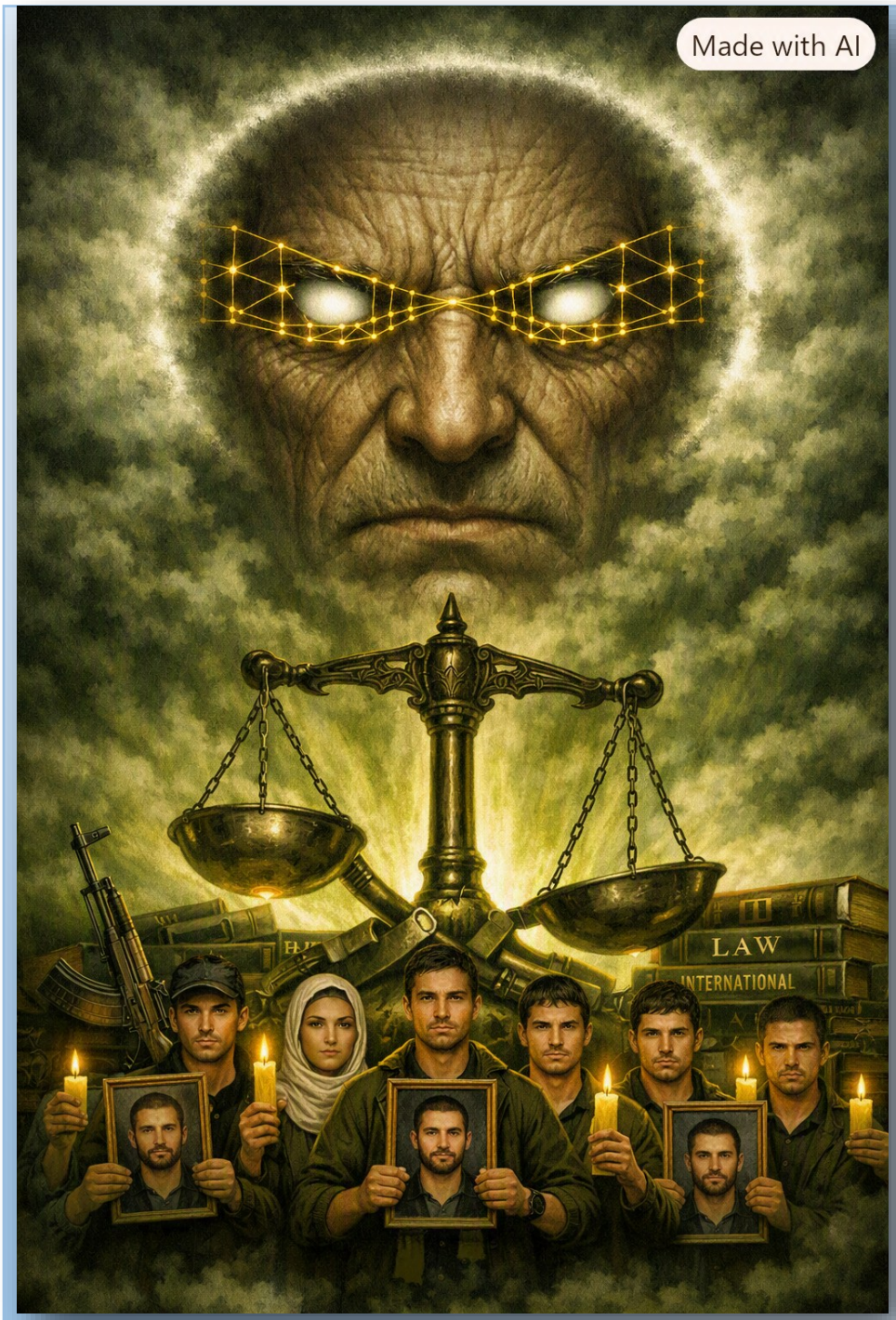

يتفاخر زعيم منظّمة بدر هادي العامري، شيخ المجاهدين كما يسمّيه مريدوه، بأنّ "المقاومة الجهادية هي التي قضت بشجاعة على فتنة تشرين"، وأنّها بذلك حفظت الدولة كما حافظت على النظام السياسي. ويعيد لنا هذا التصريح مشهد العامري وهو يرفع سلاحه في قتال العراقيين بعد أن تطوّع جندياً ضمن وحدات الجيش الإيراني إبّان الحرب العراقية – الإيرانية، كما يذكّرنا بما قاله مرّةً، ردّاً على سؤال وجّه إليه، إنّه لو نشبت تلك الحرب مجدّداً فسيلتحق بصفوف الجيش الإيراني في مواجهة العراقيين.

ينطوي هذا المسلك على قدر مكشوف من الحماقة والوقاحة لا يقابلهما في القاموس السياسي الشعبي سوى كلمة واحدة، "الخيانة"، خيانة الشعب، وخيانة الوطن، والتماهي مع العدو على نحو يؤكّد، بلغة القانون، وقوع فعل الخيانة مع سبق الإصرار والترصّد. وفي الوقائع الثابتة لحراك أكتوبر (2019)، الذي يعنيه العامري في تصريحه، هناك أكثر من 600 شابّ وشابّة قُتلوا برصاص المليشيات بدم بارد، وجرح نحو 25 ألفاً أو تعرّضت أجسادهم لإعاقات لا يزال بعضهم يعاني منها. والذنب الذي ارتكبوه أنّهم خرجوا إلى شوارع بغداد وساحاتها دفاعاً عن

السيادة، وعن الإرادة الوطنية، وللمطالبة بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، وبناء مؤسّسات الدولة، وإنهاء هيمنة طهران على القرار العراقي. وفي حينها قالت حكومة عادل عبد المهدي إنّ "طرفاً ثالثاً" هو الذي واجه التشرينيين، وقتل مئات منهم، فيما اتّهم مسؤولون حكوميون "الصدّاميين" و"أبناء السفارات" بتدبير تلك الانتفاضة، وشُكّلت لجنة للتحقيق في هذا، لكنّ اللجنة، مثل لجان سابقة، انتهت إلى لا شيء، وقيّدت الوقائع الجرمية ضدّ مجهول.

ويجيء اعتراف العامري اليوم ليفكّ لغز "الطرف الثالث"، وليعزّز ما كان أهل الانتفاضة قد شخّصوه مبكّراً، كما يمثّل إقراراً بالغ الخطورة بتورّط المليشيات، ومنها مليشيا بدر التي يتزعّمها العامري نفسه، في قمع الانتفاضة. وثمّة ملاحظة جديرة بالتثبيت، هي أنّ المسؤولية القانونية والأخلاقية المترتبة على المليشيات من جرّاء أفعالها تقع بالضرورة على من يتزعّمها ويرسم لها خططها.

مرجعية العامري السياسية ليست في بغداد قطعاً، بل هي هناك في طهران

إلى جانب هذا، يحمل اعتراف العامري تهديداً مبطّناً لكلّ من قد تدفعهم حميّتهم الوطنية مستقبلاً إلى رفع أصواتهم، والمطالبة بحقوقهم بوصفهم بشراً، لكنّ العراقيين الذين أرهقتهم أعباء الحياة ومتطلّبات العيش الكريم ليسوا في وارد الانصياع لتهديدات العامري أو سواه من زعماء المليشيات، بل إنّ تلك التهديدات ستجعلهم أكثر شكيمةً وأشدَّ قوّة، وستحفّزهم على تصعيد حراكاتهم الشعبية على النحو الذي يرونه.

لا يعنينا هنا تفاخر العامري بقدرة ميليشياته على الفتك بأبناء جلدته (هل هو من جلدة أخرى؟)، بل يعنينا في الصميم ضرورة التصدّي لطروحاته وطروحات أمثاله التي تعبّر عن نفوس أمّارة بالسوء، ويعنينا أيضاً كشف أنّ مرجعية العامري السياسية ليست في بغداد قطعاً، بل هي هناك في طهران، حيث يراد أن تتشكّل "إمبراطورية" إقليمية، تكون بغداد إحدى عواصمها، كما صرّح بذلك أكثر من مسؤول إيراني، في "طموح" غير مشروع يكاد يشبه أحلام العصافير.

وربّما كان مناسباً هنا سؤال العامري نفسه: ما دامت "الجمهورية الإسلامية" مشتبكة في حرب لا أوّل لها ولا آخر في مواجهة الأميركيين والإسرائيليين، فلماذا لا يذهب الى هناك للدفاع عن مرجعيته، وليشارك في مقاتلة أعدائها، ويكفينا شرّه وأذاه؟

يحمل اعتراف العامري تهديداً مبطّناً لكلّ من قد تدفعهم حميّتهم الوطنية مستقبلاً إلى رفع أصواتهم، والمطالبة بحقوقهم

إلى هذا، إذا كان قتلة التشرينيين قد استطاعوا نحو سبع سنوات أن يفلتوا من العقاب الذي يستحقّونه في غياب تقاليد وأعراف قضائية معتبرة، فقد آن الأوان لأن يلقوا العقوبات التي يستحقّونها، ولا يكون ذلك إلا بتنشيط ردّات فعل منظّمات المجتمع المدني وأسر شهداء الانتفاضة، وأن يصار إلى إعداد لوائح قانونية تفي بما هو مطلوب، ونثمّن في هذا المجال ما أعلنه مركز العراق لحقوق الإنسان وحزب البيت الوطني وحركة نازل آخذ حقّي، وما تعمل عليه حركات أخرى، وناشطون، وأسر الشهداء.

وهناك أيضاً القضاء الدولي، وبخاصّة المحكمة الجنائية الدولية التي يمكن أن توفّر مساحةً لجهد قانوني يسهم في فضح الظلم الذي لحق بالتشرينيين العراقيين، وقد يكون مجدياً أيضاً أن يفكّر من يعنيهم الأمر في الاتصال بشخصيات عربية وعالمية للحصول على دعمها ومساندتها.

وفي كلّ الأحوال، حتّى لو لم تؤدِّ هذه الجهود إلى الهدف المطلوب، إلّا أنّها بالتأكيد ستعرّف العالم إلى معنى أن يكون الزعيم المليشياوي قاتلاً والشاب التشريني قتيلاً، وأن تظلّ المسألة قائمةً حتّى يتحقّق العدل يوماً ما، وينصف القضاء دماء الضحايا.

لموقف شعبي ووطني مغربي ضد رفع مستوى العلاقات مع العدو الصهيوني.

بقلم: فاطمة البوجداييني

في الوقت الذي لم تجف فيه بعد دماء شعبنا الفلسطيني في غزة الجريحة، مازالت جثامين شهدائنا تحت الانقاض، واستمرار آلة القتل الصهيونية في ارتكاب جرائمها بحق شعبنا الفلسطيني في غزة الجريحة والضفة الغربية وكل اراضي فلسطين العربية المحتلة، في الوقت الذي تندس فيها مقدساتنا ويستباح فيها المسجد الأقصى المبارك، أقدم النظام المغربي على رفع تمثيلية الكيان العدو الصهيوني المجرم الى مستوى السفارات وتبادل السفراء.

إي سقوط سياسي أكبر من هذا؟ وأي خضوع لهذا الكيان الصهيوني الاجرامي يمكن ان يكون أوضح من أن يكافأ في ذروة جرائمه برفع مستوى العلاقات معه؟

إن هذه الخطوة الخطيرة لا تمثل مجرد اجراء دبلوماسي، بل يكشف عن مسار سياسي يضع حسابات التطبيع مع الكيان الصهيوني فوق صرخات وإبادة شعبنا الفلسطيني، وفوق مشاعر شعبنا المغربي، وفوق الواجب القومي والانساني تجاه قضية فلسطين، قضية امتنا العربية المركزية.

فبينما تتسع عزلة الكيان العدو الصهيوني دوليا، وتتزايد الدول التي تقطع علاقتها معه وتدين جرائمه في حق شعبنا الفلسطيني، يختار النظام المغربي ان يفعل العكس وضد إرادة الشعب المغربي، بان يمنح الكيان الصهيوني الغاصب اعترافا دبلوماسيا في اللحظة التي يفترض فيها تشديد العزلة على الكيان الصهيوني الاجرامي، وملاحقته في المحاكمة على جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية، والضغط من اجل وقف العدوان على قطاع غزة الجريحة، ومحاسبة قادة هذا الكيان عن الجرائم المرتكبة بحق شعبنا الفلسطيني.

انها خطوة مخزية سياسيا، ومستفزة لمشاعر الشعب المغربي الذي يعتبر فلسطين قضية وطنية قومية لا مساومة عليها.

ان رفع مستوى العلاقات مع الكيان الصهيوني الاجرامي الغاصب، في ظل استمرار العدوان الصهيوني على شعبنا الفلسطيني في غزة الجريحة والضفة الغربية وعموم الاراضي الفلسطينية وتدنيس العصابات الصهيوني للمسجد الأقصى، يطرح أسئلة جوهرية حول معنى التضامن العربي ولجنة القدس، وحول حدود المسؤولية التاريخية تجاه قضية الأمة المركزية فلسطين واتجاه شعبنا الفلسطيني الذي يواجه الابادة الجماعية والتهجير والعدوان الصهيوني.

فلسطين ليست ورقة تفاوض يتاجر بها النظام العربي الرسمي، ودماء شعبنا الفلسطيني ليست تفصيلا يمكن تجاوزها في حسابات المصالح الضيقة للحكام العرب، ان القضية الفلسطينية قضية قومية، قضية شعب وأرض وتاريخ، وقضية تحرر قومي، ونستذكر هنا قول الرفيق القائد المؤسس أحمد ميشيل عفلق: فلسطين لن تحررها الحكومات، بل الكفاح الشعبي.

وأمام هذه الخطوة المخزية للنظام المغربي، يستدعي وقفة شعبية، تضع المصلحة الوطنية والقومية فوق كل اعتبار، وتطالب بمراجعة السياسات النظام المغربي التي تتعارض مع تطلعات الشعب المغربي ومواقفه القومية الثابتة تجاه قضية فلسطين قضية الأمة العربية المركزية.

ستظل فلسطين حاضرة في وجدان الأمة العربية وعنوانا للكرامة العربية، ويستمر نضال شعبنا المغربي نصرة لفلسطين ودعما لصمود شعبنا الفلسطيني، وضد التطبيع المخزي للنظام المغربي مع الكيان الصهيوني.

عاشت فلسطين حرة عربية من النهر الى البحر وعاصمتها القدس الشريف

المجد والخلود للشهداء

والخزي والعار للمطبعين

سؤال العدالة الانتقالية في القطر العربي السوري

بقلم الاستاذ الدكتور عزالدين الدياب
استاذ جامعي - دمشق

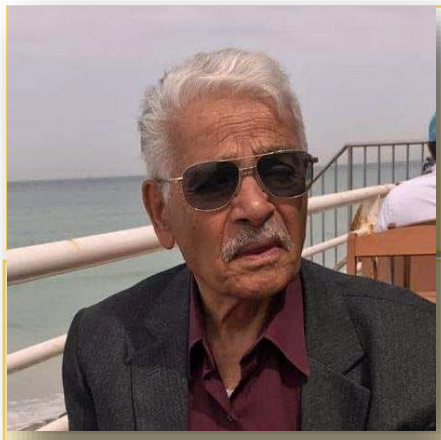

سؤال العدالة الانتقالية يبدأ من منظور قومي عربي يرى أنها يجب أن تكون حاضرة في وعي الإنسان العربي، على أنها واحدة من مفردات النهضة العربية، ومن مسلمة حضارية عربية تضع الإنسان العربي بوصفه مشروعاً حضاريا في معركة المصير العربي الواحدة.

ونجيب سؤال المداخلة كيف لنا أن نفهم العدالة الانتقالية بوصفها فكرة تندرج في سلم مفردات الفكر الحضاري العربي؟

بمتابعة دقيقة للإجراءات التي تتخذها السلطة الحاكمة في أعقاب التغيير الذي جرى في القطر العربي السوري، وأخذ عنوان التحرير عام 2024، تحت عنوان العدالة الانتقالية، يلاحظ المراقب بعين تبحث في معنى العدالة، فيرى أنها إجراءات تخص الأمن، ومتابعة متأنية لمن ارتكب جرماً على اختلاف مستوياته في الإجرام وحقوق الإنسان ومخالفة هذه الحقوق ترتقي إلى الجريمة في أبشع معانيها ومدلولها ومؤشراتها المحسوبة على قوانين الجرائم الدولية.

والسؤال المطروح في هذه الحالة، أي كما رأينا تطبيق إجراءات العدالة الانتقالية غداة التحرير، كيف نمضي بالعدالة وسلوكيات تطبيقها في الحياة السورية، من التحول من سؤال يخص مسألة محاسبة من مارس التعذيب والاعتقال والخطف والتصفية الجسدية وابتزاز المال، إلى إجراءات تنطلق وتستند إلى سؤال العدالة الانتقالية عندما تكون فكرة لها محدداتها في بلوغ الإنسان السوري بوصفه قيمة حضارية.

والسؤال الذي لا يتوقف من النهوض بهذا الإنسان إلى مستوى التحديات التي توجه أمته العربية في معركة مصيرها.

وهذا معناه أن يكون في سلم أولويات العدالة الانتقاليّة كيف تستعيد فكرته، وكيف تستعيد سؤال الإنسان في مهامها بوصف مشروع نهضة، وهذا يتطلب أن ترى بعين حضارية مسؤوله ما تداعيات سلوكيّات النظام الأسدي على مختلف صعد الحياة السورية، بل قل على أخلاق وقيم المجتمع العربي السوري من الرشوة والشخص المدعوم.. إلى الفساد المالي والخلقي، وثقافة الغش التي أشاعها ذلك النظام، وثقافة الولاء والانتماء المذهبي والجهوي والشللي، وثقافة الكراهية التي أشاعت البغضاء، وتبديل قيم المواطنة والروح الوطنية والإخاء الاجتماعي وثقافة المحبة التي كان لها مكانتها في المكون الثقافي، وثقافة الإنسان المهمش الذي تعبر عنه وسائل الإعلام واجهزة المخابرات وملحقاتها مما سمي مغالطة النقابات ومؤسسات مدنية وحزبية أمنية، وبقايا هذه السلوكيات في البناء الاجتماعي الثقافي السوري حتى هذه اللحظة واللحظات القادمة وتداعياتها على أمننا الوطني وسلمنا الاجتماعي، بل قل تأثيره على العقد الاجتماعي وعلى السلامة الوطنية.

حتى تنجز العدالة الانتقالية مهامها في الحياة السورية، لا بد للإرادة الشعبية الخلاقة أن تستعيد مكانتها في كل إجراءات السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تجعل من قيمة الإنسان جزءاً لا يتجزأ من وعي الأمة العربية بذاتها الحاضرة الغائبة في حياتنا العربية، وهذا شرطه وخطواته المشروعة، أن تصبح العدالة الانتقالية فكرة والفكرة أن تبلغ تواجدها وحضورها بالوعي الشعبي إلى مستوى المشاركة في مهامها وإجراءاتها، وهذا لن تبلّغه العدالة الانتقالية إلاّ في ديمقراطية عنوانها حكم الشعب العربي السوري، من خلال برلمان يأتي أفراده بانتخابات حرة وبعيدة عن الانتقاء والعقلية الانتقائية المحكومة إلى مشدّات ثقافية فردية وثقافة فصائلية وجهوية وعشائرية. والمعروف أنَّ العقلية الانتقائية في السياسة عقلية متحزبة محكومة بغرور القوة والسلطة ووازع الزعامة.

من أجل ثقافة روحية عالمية خالية من حروب التكفير

حسن خليل غريب

حزب البعث العربي الاشتراكي
مكتب الثقافة والإعلام القومي

منذ التاريخ القديم، والذي ابتدأ فيه الإنسان بالسؤال عن مصيره بعد الموت، لم يهدأ بال العالم من حروب التكفير، ولا تزال. وشهد التاريخ الكثير من تلك الحروب وأكثرها دموية واضطهاداً. وليس من الغريب، بل من المؤسف، أن يقوم بها أتباع الأديان التي تُعدُّ من الأديان السماوية.

ابتدأت تلك الحروب منذ الحكم على السيد المسيح بالصلب حتى الموت نتيجة وشاية أحبار اليهود به للسلطات الرومانية. وبعد أن استتبَّ الأمر لاعتناق الرومان للديانة المسيحية، أخذ الاقتتال بين التيارات المسيحية يذرُّ قرنه بينها، إلى أن استتب الأمر لسيطرة الكنيسة الغربية في روما فاعتبرت نفسها ممثِّلة لله على الأرض على الرغم مما ارتكبته من جرائم بحق أتباعها. وما برح بال بابا روما يهدأ حتى ابتدأ الخلاف بين تيارات كنيسته، فانقسم مسيحيوها إلى مجموعة من المذاهب المتناحرة التي لم يستقر لها قرار سوى بعد مرحلة ما اصطلح عليه بعصر التنوير في أوروبا .

وفي ذلك العصر كان للفلاسفة والمفكرين والمثقفين دور كبير في إنتاج مخزون كبير من الثقافة الانقلابية ضد حكم الكنيسة، والتي أنتجت تغييراً جذرياً في بنية النظام السياسي الأوروبي، ومن أشدها تأثيراً كان إنتاج قواعد الدولة السياسية الحديثة التي وضعت حداً لتدخل رجال الدين في شؤون الدولة المدنية، لكي يؤدي دوره المطلوب داخل دور العبادة، حيث اعتبرت أن دوره يجب أن لا يتعدى ذلك.

لقد ابتدأ عصر التنوير الأوروبي من حيث تراجع عصر التنوير العربي والإسلامي نتيجة لبروز عوامل ضعف الدولة العربية وتغلغل اليد الأجنبية فيها، وتراجع مساهمات العرب والمسلمين في اغناء الحضارة الانسانية العالمية. فراح التخلف ينتشر بعد أن تم الانتصار على الفلاسفة الذين كانوا يمثلون (العقل). وبين هذين الحدين، كانت الحضارة الفكرية العربية قد بدأت بالتدهور وفيها حُكم على عصر النهضة الفكرية العربية بالتراجع المخيف. وبينهما أيضاً، لاذت أوروبا بنعيم الأنوار، بينما اخذت المنطقة العربية والإسلامية تدخل في عتمة الظلمات الحضارية وتراجعت عوامل النهضة والتقدم.

لم يسلم المسلمون، العرب وغيرهم، من نيران الاضطهاد وقرون التخلف، التي تركت آثارها على وطننا العربي الذي لا يزال يعاني منها، وكانت مذبحته الكبرى قد حصلت في الربع الاخير من القرن العشرين، أي منذ أن قرَّر الغرب الرأسمالي بالتحالف مع الصهيونية العالمية التي تخطط لسيطرة الثقافة التلمودية اليهودية، إثارة النعرات و الأمراض الطائفية ، والأحلام الغيبية المسيطرة على مخيلات تيارات الإسلام السياسي بهدف الامعان في تقسيم المجتمع العربي واضعافه من جهة ، وإلهاء العرب وتشتيتهم بعيداً عن قضيتهم المركزية في فلسطين من جهة اخرى.

في هذه المرحلة، وبتخطيط مسبق، عملت تيارات الإسلام السياسي على استعادة التجربة المسيحية

الفاشلة وتقليدها، وذلك من خلال الدعوة الى بناء دولة دينية بعد إسقاط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ويعتبر نظام الولي الفقيه الغيبي الإيراني الأبرز من بينها والأكثر أطماعا وعدوانية ازاء وطننا العربي. ولكن جميع تلك الدعوات عبثاً تفعل، وعلى الرغم من هذه العبثية لا تزال تحلم، وهي وإن فشلت في تحقيق أهدافها، وسوف تفشل في تحقيقها لأنها مجرد أحلام غيبية رجعية، فهي لن ترتدع طالما أن هناك من يغذيها مستفيداً من أعمالها التخريبية في بنية المجتمع الإسلامي بشكل عام، والمجتمع العربي بشكل خاص.

وقوفاً أمام هذه المعضلة نتساءل: هل يمكن للحالمين ببناء دولة دينية أن يعيدوا دراسة تجربة الكنيسة المسيحية، ويتّعظوا منها؟

حتى وإن كان الجواب على تساؤلنا سلبياً وعصياً على الحل، لكننا لا نعتبره مستحيلاً، لأن البشرية واجهت مثله ووصلت إلى حلول لمعضلات أكثر منها صعوبة؛ وهذا ما يعطينا الحافز على أن لا نسمح لحلمنا بالنهضة العربية المتنورة أن يتم دفنه. وأما كيف نرى الحلول في المستقبل البعيد؟

-أولاً: في تجربة الدولة المدنية الغربية إيجابيات، رغم ما تحمله من السلبيات .

من إيجابياتها أنها ألغت استغلال الدين في القاموس السياسي، وأنه لا يحق لأحد أن يزعم بأنه يمثل الله على الأرض، لا بل أصبح الشعب هو الذي يختار ممثليه .

وأما من سلبياتها فإنها إضافة الى بشاعة الاستغلال الرأسمالي أبقت الباب مفتوحاً أمام رجال الدين الذين لا يزالوا يستغلون المشاعر الدينية لمئات الملايين من المؤمنين وخاصة البسطاء منهم، وقد استغلت الصهيونية العالمية الحرية في ممارسة رجال الدين المسيحيين مهمة التربية الروحية من أجل الترويج لأساطيرها في إعادة بناء الهيكل في القدس التي تزعم انه سيتم بعد انتصار الخير على الشر في معركة هرمجدون.

وإذا كنا ممن يرفضون تقييد حرية الاعتقاد ومنها حرية الاعتقاد الديني، إلاَّ أننا نرفض أن يتم تحويل الدين إلى وسيلة لزعزعة استقرار الأمن الاجتماعي والسياسي للمجتمع. فكيف به لو تحوَّل إلى مصدر أساسي لتفسيخ المجتمع الوطني الواحد، وإغراقه بحروب طائفية لن تعرف نهاية لها.

-ثانياً: في تجربة الدولة الإسلامية :

-بعد انتشار الدعوة الإسلامية، نشأ عنها تأسيس الدولة العربية الاسلامية وتوسعها. كما أنها أسهمت في تكوين القومية العربية، والمجتمع العربي الواحد. ولكن هذا لا يعني أن العامل الروحي الإسلامي الذي أسهم في تكوين القومية العربية يمكنه أن يشكِّل العامل الوحيد لإعادة بناء دولة حديثة؛ كما لا يعني القبول بإعادة بناء دولة غير مدنية منفصلة عن روح العصر الذي نعيش فيه.

لذا فقد أصبح إعادة تجربة بناء دولة دينية مرة أخرى مما يتناقض مع قوانين العصر. فقوانين العصر لا تتحمَّل نظاماً يسمح بالتمييز بين الاديان والمذاهب وبين عرق عربي أو غير عربي.

ولهذه الأسباب، ومن أجل الانتماء إلى روح العصر، التي يرفضها تيارا الإسلام السياسي بشقيه -السني والشيعي- على الحالمين ببناء دولة دينية إسلامية أن ينتظروا تحولين اثنين مفترضين إلزاميين أو طوعيين، وهما:

-دراسة تأثير ما يسمى بعصر التنوير الأوروبي على سلطة الكنيسة الذي أقصى رجال الدين المسيحيين عن السلطة، وألزمهم بالعودة إلى دور العبادة. وعلماً أن بناء الدولة الحديثة في أوروبا كان نتيجة ما نقله الفلاسفة الأوروبيون من نتاج الفلاسفة العرب المتنورين، على جميع الحالمين من أصحاب تيارات الإسلام السياسي أن يدرسوا تلك التجارب بعمق على طريق الاعتراف بدور وأهلية الشرائح المدنية من طاقات فكرية وعلماء اقتصاد وسياسية، لبناء دولة على الأسس الحديثة.

على ضوء النتائج النقدية: رؤية في ثقافة تسامح عالمية

نتيجة للانغلاق والتعصب عجَّت الكرة الأرضية بتيارات التكفير والتكفير المضاد، ولن يهدأ بال العالم من الحروب الدينية طالما لم تتوصل البشرية إلى رؤية أيديولوجية متسامحة تتوافق عليها شعوب الأرض قاطبة.

ولأن الحقيقة لن تكون مطلقة إذا لم تسود ثقافة التقبل والتسامح بين شتى المكونات في المجتمع الواحد، وشتى المجتمعات البشرية على اختلاف معتقداتها .

ولأن العالم أصبح قرية صغيرة من حيث العلاقات البينية بين تلك المجتمعات، علمياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وغيرها من الحقول الأخرى، أصبح بحاجة أيضاً

إلى تربية روحية متسامحة، ومنها التربية الروحية الدينية، لكي تجتثَّ دابر الحروب والصراعات والتكفير الديني والمذهبي.

إن هذا الأمر ليس بالعسير بلوغه، خاصة وأن أجزاء العالم المستقرة قد ضمنت أمنها الداخلي، برفضها الحروب الطائفية، وتعاون الجميع على منعها، بل قمعها. وقد شملت نعمة الاستقرار وتحقيق التطور والتنمية والنهضة بعض المجتمعات التي يسود فيها التسامح الى حد ما مثل الصين والهند، ومعظم دول جنوب شرق آسيا والعديد من المجتمعات الغربية.

مع التأكيد على استثناء من كل ذلك ظاهرة (التيار المسيحي المتصهين) في الولايات المتحدة الأميركية، لأن الصهيونية التلمودية هي التي تقف وراء تأسيسه وهو يحاول ان يشق طريقه في المجتمعات المسيحية الأخرى، خاصة المجتمعات الأوروبية رغم تاريخية العلاقات السلبية مع اليهود. وجل ما يمكننا أن نقوله عن تلك الظاهرة في أميركا أنه ولد بسبب من الدور المغيَّب لدور الدولة المدنية في التربية الروحية في المجتمع المسيحي من جهة، وللهيمنة الصهيونية على المؤسسات الدينية والسياسية الأميركية من جهة أخرى.

وما أعمال الإساءة إلى مقدسات الدين الإسلامي التي تقوم بها بعض الجماعات في المجتمع الغربي، أو بعض الأفراد، الا وسائل مخابراتية تستخدمها المخابرات الصهيونية من أجل إدامة عوامل التوتر والتعصب ضد العرب والمسلمين من جهة، وكذلك في المجتمعات الإسلامية لإبقائها مشدودة إلى العصبيات الطائفية كونها تشكل العامل الأساسي في تفتيت مجتمعاتها من الداخل، ليبقى سلاح الحروب الدينية البينية جاهزاً لاستخدامه كلما احتاجت الصهيونية والرأسمالية الغربية إليه في مشاريعها المعادية لتفتيت المجتمع الإسلامي بشكل عام، والمجتمع العربي بشكل خاص.

وإذا كانت الدولة الحديثة قد فصلت بين حقليْ الدين والسياسة، وفوَّضت رجال الدين بمهمة التبشير الديني - وإن بضوابط خاصة- من أهمها منع ثقافة التعصب والتكفير، فإنها في المقابل -وخاصة في الدول ذوات المناهج الرأسمالية- لم تؤسس لثقافة مدنية تهتم بالاستفادة من أهمية القيم المثلى في العدالة والمساواة ليس بين أفراد المجتمع الواحد فحسب بل أيضاً بين المجتمعات البشرية كلها، ورفض العدوان على الدول الأخرى، والحثِّ على تمتين علاقات التسامح بين الشعوب.

وللأسف فان القوانين الرأسمالية استغلَّت هذا الجانب من أجل السيطرة على الشعوب الضعيفة بنشر ثقافة التعصب الديني وتسليم جزء من مؤسسات القرار السياسي لرجال الدين في الغرب، أو إلى نخب من السياسيين الذين يحيطون أنفسهم برجال دين يتقنون فنون نشر التعصب، من أجل إضعاف الوحدة المجتمعية بين المواطنين في المجتمع الواحد.

ولأن للعامل الروحي تأثير كبير على معظم الكائنات البشرية، أمية كانت أم مثقفة، متحضِّرة كانت أم متخلفة، نرى ما يلي:

-أولاً: يمكن لأية برامج تربوية، ترعاها الدولة منفردة، أو بالتعاون مع المؤسسات الدينية، أن تقوم بتأهيل الفرد لاستيعاب أهمية فهم القيم العليا ونشر قيم التسامح وقبول الآخر بين مختلف افراد المجتمع.

-وثانياً: بعيداً عن التربية الرأسمالية، التي تقوم على ثقافة إنتاج السلعة واستهلاكها، والترويج لمفاهيم شاذة كعلاقات الزواج المثلية، على كل الأنظمة في العالم بجانب العناية بالعلوم التقنية، أن تخصص في برامجها التربوية، وقتاً كافياً للعلوم الإنسانية في الفلسفة وعلوم الاجتماع والنفس، من أجل تنمية الشخصية الإنسانية المُشبعة بالأخلاق والإيمان بالقيم العليا وفي مقدمتها قيمة احترام معتقدات الآخر واعتبارها عامل استقرار وترسيخ الأمن بين البشر، لا عامل تفتيت وتفضيل بين شتى مكوناته.

البعث في لبنان
نضال وطني تحت راية الشرعية القومية
البدايات في جبل لبنان وبيروت
د. عبده شحيتلي
القسم الأول (1/2)

- العروبة واللبننة في إطار السياق التاريخي لجبل لبنان وبيروت:

يبين السياق التاريخي للتطور السياسي والاجتماعي الارتباط الوثيق بين جبل لبنان وبيروت، والاختلاف بينهما في المآلات الناتجة عن التنوع في البنى الاجتماعية وقابلياتها الفكرية والسياسية.

تمتعت إمارة جبل لبنان منذ نهاية القرن السادس عشر بقدر من الاستقلال الذاتي داخل السلطنة العثمانية. وقد ساد في هذه الإمارة النظام الإقطاعي، وتلزيم تحصيل الضرائب الى مشايخ أو زعماء عشائر محليين تحت إشراف الوالي العثماني، وكانت الأسر الإقطاعية تتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤون إقطاعاتها " ما دامت توفر للباب العالي في اسطنبول العدد المعين من القروش الذهبية، وتزود السلطنة العثمانية بالمقاتلين عند اللزوم، وتحافظ على الأمن في مناطقها" (طرابلسي، فواز. لبنان من الإمارة الى الطائف، ص10). وكانت الأسر الإقطاعية تتنافس على استرضاء اسطنبول طمعاً بالسلطة داخل الإمارة. في هذا الإطار جاء الصراع القيسي اليمني الذي تحول، فيما بعد، الى الجنبلاطي اليزبكي (الإرسلاني).

هذه الإمارة ما كانت بمعزل عن تدخل الدول الأوروبية الباحثة عن مصالحها في بر الشام؛ فعندما تمرد حاكم حلب علي جانبولاد على العثمانيين وانضم اليه فخر الدين، كان ذلك بدعم من حكام توسكانا الإيطالية التي كانت القوة الأكثر نشاطاً في شرقي البحر المتوسط. في هذه الفترة أي بداية القرن السابع عشر باشر المرسلون الكاثوليك العمل بين موارنة جبل لبنان، وقام فخر الدين بتعيين أفراد من آل الخازن مديرين عنده، وعقد صلات وثيقة مع آل ميديتشي حكام توسكانا الذين أمدوه بالسلاح والذخيرة. كذلك أعلن منصور عساف حاكم كسروان حمايته للموارنة إرضاء لتوسكانا، وعين مارونياً من آل حبيش " مدبراً في ديوانه". والبابا غريغوري الثالث بعث برسالة الى بطريرك الموارنة طلب فيها أن ينضموا الى فخر الدين في حروبه.

وفي عهد بشير الثاني تشكلت أول قيادة سياسية للمسيحيين في جبل لبنان الجنوبي (أسرة اسعد الخوري وقريبه جرجس باز)، وباتت تسيطر على الجماعة المسيحية كسيطرة بشير جنبلاط على الجماعة الدرزية، وحلت الزعامتان الطائفيتان الدرزية والمسيحية محل القيسية واليمنية التي كانت متعددة الانتماءات الطائفية. وبعد أن قام الأمير بشير بقتل جرجس باز وعزل الموارنة لصالح الروم الكاثوليك انتقلت السلطة الفعلية في جبل لبنان الى تحالف البشيرين.

في هذه الفترة (1820-1821) بدأت الانتفاضات الشعبية التي تمثل " اقتحام العامة للحياة السياسية ".

واجه الأمير بشير الثوار مستعينا بمساندة بشير جنبلاط له حيث قاما بقمع هذه الثورة والقضاء على قادتها، لكن التحالف بينهما لم يدم طويلاً؛ ففي العام 1825، وبعد قمع عامية انطلياس ولحفد أعلن الأمير بشير اعتناقه المسيحية ليستفيد من القوة العددية للمسيحيين في التغلب على المقاطعجيين الدروز، ونجح في إقناع

والي عكا بدعوة بشير جنبلاط الى عكا واعتقاله وقتله.

أما نهاية الإمارة الشهابية فكانت بسبب التعاون مع حملة ابراهيم باشا حيث ترافق سقوط الإمارة مع القضاء على هذه الحملة ليبدأ في جبل لبنان نظام القائممقاميتين وبداية التمثيل السياسي الطوائفي (12 عضواً من الطوائف الست الأساسية برئاسة القائمقام إثنان عن كل طائفة هما وكيل وقاض، ولما لم يكن هناك قاض شيعي، فقد استبدل بنائب للرئيس ماروني في الشمال وآخر درزي في الجنوب).

اعتبر كل من القائممقامين موظفاً حكومياً يخضع لسلطة والي صيدا، وبات تأثير السياسات البريطانية والفرنسية كبيراً من خلال دعمهما لهذا الطرف أو ذاك، حيث عمد الفرنسيون الى تشجيع ودعم الحركات الانفصالية، بينما ساند البريطانيون النظام المقاطعجي من خلال دعمهم لسلطة الدروز.

هذا الانقسام الطائفي الداخلي المحكوم بمصالح التدخل الخارجي أدى الى اضطراب وعدم استقرار تحول الى حرب أهلية آلت الى هزيمة المقاطعجيين الدروز سياسياً فانهار النظام المقاطعجي على الرغم من هزيمة المسيحيين عسكرياً، وصار الدروز منذ ذلك الحين يناضلون كأقلية ضمن النظام الجديد، نظام المتصرفية حيث تم دمج القائمقاميتين في وحدة إدارية،تأتي في الترتيب بعد الولاية.

أصبحت بيت الدين مركزاً لمجلس الإدارة الذي يرأسه متصرف مسيحي غير عربي، ويتقاسم النفوذ في المتصرفية مع بكركي بعد إعلان البطريركية الولاء للسلطان العثماني إثر زيارة البطريرك بولس سعد لاسطنبول عام 1867.

انتهى النظام المقاطعجي بقيام المتصرفية، ولكن، رغم ذلك، أعيد توظيف ابناء الأسر المقاطعجية (جنبلاط، أرسلان، الخازن، حبيش، دحداح، شهاب أبي اللمع... الخ) في الوظائف الإدارية، الأمر الذي اعتبر خرقاً للسياسة العثمانية المعلنة الرامية لتفكيك النظام الإقطاعي. وقد استمر هذا النظام الخاص في جبل لبنان حتى العام 1914 حيث دخلت السلطنة الحرب الى جانب ألمانيا، وألغت نظام المتصرفية، وأعادت تعيين حاكم عثماني عليه، ودمجه بالسلطنة العثمانية.

الجدير بالملاحظة، في إطار هذا السياق التاريخي، أن البنى الاجتماعية التي رسخت وجودها في مجتمع الجبل، وباتت تمثل مراكز القوة في عهد المتصرفية، والتي ارتبطت بمجلس إدارة المتصرفية أسست لنمو ورعاية " أفكار الاستقلال اللبناني والقومية اللبنانية " (طرابلسي، فواز، م. ن، ص 85). وجاء تأسيس لبنان الكبير تحت إشراف ورعاية الانتداب الفرنسي والدور المحوري للبطريركية المارونية، ليعزز نزعة اللبننة هذه، فصار هذا الجبل هو قلب لبنان المتميز عن الملحقات على صعيد السلطة وامتيازاتها، ومرتكزاتها الأيديولوجية التي شكلت امتدادا للنظام الاقطاعي الطائفي وارتباطاته بالقوى الاستعمارية التي عملت عن سابق تصور وتصميم على تعزيز مراكز القوة في المجتمع التي تحارب التفكير بالانتماء العربي للبنان بعد منعها، بالقوة العسكرية، قيام دولة عربية واحدة في بلاد الشام.

أما بيروت، فقد باتت منذ ستينات القرن التاسع عشر مركزا إقليمياً للقناصل والمستثمرين والمرسلين الأجانب، وكذلك شركات النقل البحري والتأمين. وفي العام 1863 أنهت شركة فرنسية عثمانية شق وتعبيد طريق للعربات يربط بيروت بدمشق ليصبح من أهم الطرق التجارية التي تدر ارباحاً كثيرة. وفي العام 1890 استحصلت " الشركة الامبراطورية للأرصفة والمخازن في بيروت " على امتياز مدته مئة عام لبناء وإدارة مرفأ جديد باشر العمل عام 1895. وقد قامت شركة فرنسية – بلجيكية بتسيير أول قطاراتها بين بيروت ودمشق وحوران عندما باشر المرفأ الجديد عمله تحت سيطرة الإدارة الفرنسية.

وقد تضاعف عدد سكان بيروت بما يقارب الثلاث مرات نتيجة للنزوح اليها بين العامين 1830 و1860، خاصة بعد الأحداث الدموية التي شهدها الجبل وأدت الى تهجير عدد كبير من المسيحيين اليها في الأعوام 1841 و1845 و1860. وفي العام 1877، ونتيجة لدور بيروت التجاري أعلنها السلطان العثماني عاصمة لولاية جديدة تمتد من الاسكندرونة شمالاً الى نابلس جنوباً.

امتدت المدينة باتجاه نهر بيروت شرقاً، ورأس بيروت غرباً. أما الضواحي فقد امتلأت بالوافدين للعمل فيها الذين اختاروا السكن داخل حدود المتصرفية، فأقاموا في الغبيري والشياح وبرج البراجنة.

هذه الحداثة تجسدت على المستوى الفكري، أكثر ما تجسدت بالصحافة ونشاط الجمعيات والتعليم الجامعي؛ ومن الأمثلة على ذلك جريدة الجنان التي أصدرها بطرس البستاني، والجمعيات التي أنشأها بعض الشباب المسيحيين من حلقة البستاني الذين علقوا بين عامي 1879 و1880 مناشيراً على جدران بيروت تدعو أبناء سوريا الى الاتحاد، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، وبإزالة القيود عن حرية التعبير والمعرفة. (حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ص 328).

وكان بطرس البستاني منذ العام 1859 قد بدأ التنويه بكيان، وبشيء ينتمي هو اليه إسمه الثقافة العربية. وبعد عشرين سنة من ذلك التاريخ، وفي قصيدة شهيرة ناشد إبراهيم اليازجي أبن ناصيف العرب أن يتذكروا عظمتهم الماضية، ويستيقظوا، كما أن الجمعية السرية التي كان هو أحد أعضائها أشادت في بياناتها خلال العام 1875 " بالعزة العربية " التي تحرك مشاعر أهل سوريا (م. ن، ص 331).

الجامعة الأميركية في بيروت:

فيما يتعلق بالتعليم الجامعي برز بشكل خاص الدور الذي لعبته الجامعة الأميركية في بيروت، وهي كما يؤكد، قسطنطين زريق " خليفة للكلية السورية الإنجيلية التي أنشئت بجهود فرقة بروتستانتية أميركية تبشيرية، لكن القائمين على شؤون هذه المؤسسة التعليمية ما لبثوا أن أدركوا عقم عملية التبشير الديني، فتحولت الكلية، أولاً، والجامعة في ما بعد، الى مؤسسة للتعليم العالي لتنشئة الطلاب على التثقيف العقلي والتهيؤ لـ" الخدمة الاجتماعية والوطنية "، وكان هذا التحول قد بدأ في عهد رئيسها الأول والثاني دانييل بلس وإبنه هاورد اللذين توليا شؤونها في العقود الخمسة الأولى من تاريخها (1866-1920)". (زريق، د. قسطنطين، الأعمال الفكرية العامة، ص 15).

ساد هذه الجامعة جو أكاديمي ليبرالي أتاح للأفكار والمعتقدات المختلفة أن تطرح وتناقش بحرية في فضاء الجامعة، وبرزت فيها الجمعيات الطلابية وفي مقدمتها " العروة الوثقى" التي كان الطلاب يتدربون فيها على المناقشات الحرة والأساليب الديمقراطية والتفاعل الفكري والاجتماعي.

بالإضافة الى هذا الجو الليبرالي، اجتذبت الجامعة عدداً كبيرًا من " نخبة شباب البلدان العربية بسبب خلو تلك البلاد من مؤسسات التعليم العالي، أو حداثة عهد هذه المؤسسات وضعف خبرتها، أو بسبب خضوع تلك البلاد كفلسطين والعراق والسودان للحكم البريطاني الذي كان يتطلب معرفة اللغة الإنكليزية سواء للتوظيف الحكومي أو لممارسة المهنة " (م.نً 16). وكان لاجتماع هؤلاء الطلاب وتفاعلهم أثره في إنعاش الروابط القائمة بينهم، وفي بث التطلع في صفوفهم الى تحرر بلادهم واتحادها تحت الراية العربية الشاملة.

الجو الليبرالي، والسمة الأقرب الى العلمانية للفكرة القومية العربية، شكلا، في بيروت، حالة تختلف الى حد بعيد عن الأفكار التي انتجتها البنى الذهنية الطائفية التي حكمت الفكر والسياسة في جبل لبنان من عهد الإمارة الى نهاية المتصرفية. وإذا كانت هذه البنى الذهنية الطائفية التي تعكس الواقع السياسي- الاجتماعي في جبل لبنان قد شكلت أرضاً خصبة لنمو فكرة القومية اللبنانية التي تأسست عليها الأحزاب التي رسخت نزعة الطائفية السياسية، فإن " علمانية الفكرة القومية العربية " وجدت أرضها الخصبة في جو التنوع الذي حكم الفضاء السياسي والفكري البيروتي عامة، والجامعة الأميركية خاصة.

هذا السياق التاريخي لتطور البنى الاجتماعية يوضح لماذا شكلت بيروت والجامعة الأميركية فيها أرضاً خصبة لنمو بذرة البعث التي لا تنتعش إلا في جو التنوع والانفتاح والتعدد الذي تشيعه فكرة العروبة، بينما نمت فكرة اللبننة بأبعادها الطائفية المرتبطة بالحمايات الخارجية في جبل لبنان، وظل حضور فكرة العروبة فيه وكأنه نبت زرع في غير أرضه.

هذا الواقع تغير جزئيا بعد بروز قيادة كمال جنبلاط حفيد بشير والوريث السياسي للإقطاع الدرزي، خاصة بعد تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي اواخر أربعينات القرن العشرين، وانفتاحه على فكرتي الاشتراكية والعروبة. لكن حضور البعث كما الأحزاب التي قامت على أساس الفكرة القومية العربية، كان يبدو في الجبل طارئاً ومحدوداً من حيث الانتشار والتأثير السياسي على العكس مما كان الأمر عليه في الجنوب والشمال والبقاع وبيروت.

اختلفت بداية التنظيم الحزبي في بيروت عنها في الجبل نظراً لاختلاف

هذا السياق التاريخي الذي اندرج فيه تطور البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. قبل الخوض في نشأة التنظيم الحزبي وانتشاره في بيروت عامة وحضوره البارز في الجامعة الأميركية، نتوقف عند بداية التنظيم الحزبي في الجبل، من خلال ما توفر لنا من مصادر، رغم محدوديتها التي تشبه محدودية الانتشار الحزبي فيه.

بداية التنظيم الحزبي في الجبل:

يذكر إبراهيم سلامة في ملف النهار بعنوان " البعث من المدارس الى الثكنات " أن الفترة الممتدة من العام 1954 الى العام 1958 سجل فيها البعث خارج سوريا " انتصارات لا بأس به "، خاصة في الأردن ولبنان حيث انتشر انتشاراً ساحقاً في صفوف الطلاب والمعلمين، وامتد الى مناطق جديدة لم تكن في إطار وجوده السابق (البقاع وطرابلس بشكل خاص)، وقد وصل عدد أعضاء البعث في لبنان في هذه الفترة الى عشرة آلاف عضو ونيف ،كما بلغ في سائر الأقطار العربية المئة ألف عضو "(ابراهيم سلامة، البعث من المدارس الى الثكنات، ملف النهار العدد 25 – 18 اذار 1969)

رغم هذا الانتشار الواسع للبعث في لبنان، في هذه الفترة، بدا حضوره في جبل لبنان طارئاً وخجولاً. ما نبت البعث في الجبل كزرع أصيل لأن تربته كانت قابليتها لفكرة اللبننة المدعومة خارجياً عميقة ومتجذرة الى حد بعيد، وذلك على حساب فكرة العروبة التي بدت ضيفاً ثقيلاً يحمله بعض الكادر البعثي الى دار لا يتسع له حاضرها المثقل بتاريخ تحكمه الذهنية الاقطاعية الطائفية على المستوى الاجتماعي، ويتأسس مفهوم السلطة فيه على الذهنية المقاطعجية التي تنظر بعين الى الشرق وبالعين الأخرى لما يأتي من الشمال والغرب. الاستثناء الوحيد في هذا الواقع التاريخي بأبعاده السياسية والاجتماعية مثلته بلاد جبيل، ولعل السبب في ذلك يعود لما يحمله التنوع الاجتماعي فيها من إمكانيات الانفتاح وقبول الآخر.

انطلق تنظيم البعث في بلاد جبيل من ثانوية بيبلوس التي تولى إدارتها أواخر الخمسينات من القرن الماضي الأستاذ منصور هنود الذي عاش فترة من حياته في مشتى الحلو في سوريا، لذلك ما كان غريبا عليه أن يتعرف على افكار البعث مبكراً.

"تخرج من هذه المدرسة أعداد كبيرة من شباب بلاد جبيل وشاباتها حيث حصلوا العلم وتحلوا بالروح الوطنية والعربية المنفتحة " (هنود، ميشال، السفير العدد 12040 – 18-11 2011). وقد شكلت منطلقاً للنشاط الحزبي العروبي الذي زرع تنظيم البعث في بلاد جبيل، في تلك الفترة، ليستمر هناك، جيلاً بعد جيل، وتبرز فيه قيادات وكوادر لعبوا دوراً هاماً في تنظيم البعث في لبنان في تلك المرحلة والمراحل اللاحقة، قبل الحرب الأهلية، وبعدها.

يذكر الشاعر طارق آل ناصر الدين أنه دعي بعد نكسه العام 1967 مع الشاعر موسى شعيب لإحياء أمسية شعرية في ثانية بيبلوس في عمشيت من بلاد جبيل حيث فاجأهما الزمان والمكان، ذلك لأن الإدارة القوية عند صاحب الثانوية كانت تخترق المحرمات، وتتجاوز الممنوع فتشك أعلام العروبة لتقهر هزيمة 1967 بتجديد الإيمان وتجعل من الثانوية واحة أدبية عربية.

وفي العام 1972 بعد اغتيال القائد البعثي محمد حرب في البقاع توجه الشباب الوطني والديمقراطي في بلاد جبيل ببرقية تعزية باستشهاد " الرفيق المناضل محمد حرب الذي نزر حياته للآمة العربية وجاهد للقضاء على التخلف والفساد، وتعاهده على متابعة مسيرته لتحقيق ثورتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية " (من نص البرقية في كتاب محمد حرب قيادي مقاوم، ص 24) . هذه البرقية أرسلها البعثيون في بلاد جبيل الذين شكلوا تنظيماً حزبياً بارزا حرص على بنائه مجموعة من الكوادر البعثيين الذين كانوا على صلة بمنصور هنود والبعثيين الأوائل الذين عملوا معه، وحرصوا على بناء التنظيم الحزبي قبل أن تفرض الحرب الأهلية وتداعياتها عليهم خيارات أخرى ومنها التهجير او الابتعاد عن العمل السياسي، ومنهم مختار بلدة جاج منقذ سليمان وابناؤه الدكتور عصام سليمان والمحامي سليمان سليمان، وعكيف برو، والاستاذ مجيد شمص. وقد انتسب للتنظيم جيل من الشباب في الستينات ومنهم رفيق أبي يونس وعلي همدر، والشهيد حفيظ عواد، والاستاذ محمد حيدر احمد وزوجته مفيدة ناصر الدين، والياس غانم، وزخيا خوري والعديد من الكادر الحزبي غيرهم الذين تعرضوا لظروف قاسية بسبب ظروف الحرب الأهلية، خاصة بعد اغتيال سامي السمراني، ومعركة كنيسة جاج.

وقد استمر التنظيم الحزبي في جبيل، فيما بعد، وبات يشكل شعبة حزبية واحدة تضم كل البعثيين في جبل لبنان، إضافة الى الذين هجرتهم الحرب الأهلية لينتقلوا من تنظيم الجبل الى تنظيم بيروت أو الضاحية الجنوبية. وقد استمر عدد من الكادر الحزبي بنضالهم في صفوف التنظيم المرتبط بالقيادة التاريخية الشرعية للحزب، ووصل الى مواقع تنظيمية متقدمة على مستوى قيادات الشعب والفروع والقطر.

لا نجد في مناطق جبل لبنان الجنوبي والشمالي، حالة أخرى تشبه حالة بلاد جبيل فيما يتعلق بحضور فكرة العروبة وتنظيم البعث وانتشاره ابتداءً خمسينات القرن الماضي، رغم بروز محاولات متفرقة لكوادر تعرفوا على أفكار الحزب وتنظيمه خارج الجبل، وحاولوا توطين التنظيم الحزبي في بلداتهم ومحيطها، لكن الحصيلة كانت متواضعة.

يروي المحامي فايز قزي في كتابه " من ميشال عفلق الى ميشال عون "قصة لقائه الأول بالبعث من خلال مجموعة من البعثيين الذين تعرف بهم بعد التحاقه بمدرسة الطريق الجديدة الرسمية في بيروت منتصف خمسينات القرن الماضي، ومشاركته في رحلة نظمها الحزب الى دمشق عام 1956 " للاشتراك في تظاهرة تأييد للمعارضة الوطنية والوحدة العربية ضد الاستعمار وعملائه "(قزي، فايز، من ميشال عفلق الى ميشال عون، ص 26). وحماسته في المشاركة بأحداث 1958 لاقتناعه بالتفسيرات والشروحات الحزبية " التقدمية" حول صراع " الإقطاع المسلم مع الإقطاع المسيحي "، وتصنيف الأول " تقدمياً والثاني رجعياً " معتبراً أن الدعوة للانضمام الى سورية أو أي مشروع وحدوي عربي أخر هو عمل إيجابي، والتزامه بمواقف الحزب التي حملها بحماسة الى بلدته الجية في قضاء الشوف، هذه البلدة التي تنتمي الى بيئة أكثريتها الساحقة مؤيدة لكميل شمعون، حيث نشأ تنظيم بعثي مؤلف من " مجموعة صغيرة من الشباب " نظموا بعض التحركات السياسية المحلية التي يقول الاستاذ قزي إنها" أثارت ضده حقد زعامات متعصبة في ولائها لشمعون " (م.ن، ص30) .

وعند انتقاله في العام 1960 الى الجامعة اللبنانية، يقول الأستاذ قزي إن تجربته الحزبية نمت خاصة في نضاله مع رفاقه البعثيين للسيطرة على اتحاد الطلاب الجامعيين الذي كان يضم جميع مؤسسات التعليم العالي في لبنان، وفيه كانت " تتلاشى نسبيا الانقسامات المذهبية والطائفية "، وقد أسهم في قيام حركة طلابية ناشطة بالإضافة الى الحركة العمالية المتنامية.

في هذه الفترة شارك في العديد من المؤتمرات الطلابية بصفته ممثلاً للاتحاد، خاصة في الجزائر وغزة، قبل أن يترك التنظيم الحزبي عام 1962، ويخرج من البعث، كما يقول، " بإرث فكري رافقه طوال حياته " (م.ن، ص 41)، وليتابع عمله بعد تخرجه في مكتب للمحاماة في بيروت مع البعثيين جبران مجدلاني وعصام نعمان.

وفي مكان آخر من الشوف كان انتماء الطالب فؤاد ذبيان من بلدة مزرعة الشوف الى البعث في المقاصد – صيدا قبل أن ينقل أفكار البعث ومواقفه الى محيطه الاجتماعي.

يقول الدكتور مصطفى دندشلي إن ذبيان أقسم يمين الانتماء الى البعث على يديه في كلية المقاصد-صيدا حين كان طالباً يتابع الدراسة فيها، وإنه بعد ذلك ذهب أي دندشلي برفقة بعض الأصدقاء في أحد أيام العطلة لزيارة ذبيان في بلدته مزرعة الشوف، برفقة بعض الأصدقاء، ليجدوا هناك جمعاً من آل ذبيان وأهالي البلدة الذين رحبوا بهم ترحيبا كبيراً الى حد جعل الدكتور دندشلي، كما يقول، يشعر بجو عرس حقيقي، بعد قيامه، ولأول مرة بالطريقة التقليدية، بتنسيب أحد الأعضاء الجدد الى حزب البعث في خلوة بينهما تلاها هذا الاحتفال الجميل. (مقابلة مع د. مصطفى دندشلي بتاريخ 24 ايار 1987 اجراها جمال الحسن ومنشورة على الشبكة العنكبوتية).

وقد أصبح الأستاذ ذبيان فيما بعد من الشخصيات اللامعة في الجبل، حيث تولى مواقع هامة في إدارات الدولة، ولكن من باب أولى كتربوي كبير، تميز بعمله على تأسيس مدرسة جريا على التقليد الذي شكل ما يشبه الشغف لدى البعثيين كما كان حال محمد حرب في بعلبك ومنصور هنود في بلاد جبيل. اسس الأستاذ ذبيان الليسيه ناسيونال التي ضمت في البداية سبعين تلميذا في مبنى مستأجر في شارع بشارة الخوري في بيروت في مطلع السبعينات، وتطورت عاماً دراسياً بعد الآخر، قبل أن

يضطر لنقلها الى بلدته مزرعة الشوف بسبب الحرب الأهلية لتصبح فيما بعد واحدة من أشهر المدارس الخاصة بفروعها المتعددة في بيروت والجبل والجنوب التي قدمت تعليما متميزا لآلاف الطلاب اللبنانيين في أجواء تربوية أكاديمية راقية واهتمام خاص بالتنوع والانفتاح الوطني. وإذا كانت خيارات الاستاذ ذبيان التربوية اضافة الى الموقع الوظيفي في إحدى إدارات الدولة اللبنانية قد ابعدته عن الالتزام والنشاط الحزبيين، خاصة بعد الأزمات التي عصفت بالتنظيم منذ المؤتمر القومي الخامس المنعقد عام 1962، فإن تاريخه النضالي وسيرته الحزبية ظلت موضع احترام وتقدير بالنسبة للبعثيين الذين عرفوه عن قرب.

أما في إقليم الخروب الذي يقع على الأطراف الجنوبية لجبل لبنان، فقد كانت بداية التنظيم الحزبي مع الكادر الأول الذي اتيح له التعرف الى البعث وأفكاره من خلال الصلة الجغرافية والاجتماعية لأبناء الإقليم مع صيدا وبيروت. والأبرز من بينهم زيد الحجار، وشفيق الحجار، وكادر من ال شعبان كان مسؤولاً عن خلية البعثيين في دار المعلمين في بيروت، والمحامي عز الدين عويدات الذي شغل موقعاً قيادياً على صعيد شعبة الإقليم حتى ما بعد نهاية الألفية الثانية.

وقد نما التنظيم وانتشر في مختلف بلدات إقليم الخروب وبات له حضوره الوازن في العمل الوطني في ستينات وسبعينات القرن العشرين، فيما بعد ليشكل الجناح الجنوبي لشعبة الجبل التي شكلت بلاد جبيل جناحها الجنوبي، إضافة الى عدد قليل من الكادر والحلقات الحزبية في الشوف وعاليه والمتن.

بالإضافة الى ذلك، نجد في الجهة الشمالية من جبل لبنان نموذجاً أخر من أوائل البعثيين في لبنان، هو أبن بلدة حامات السفير جهاد كرم الذي بدأت صلته بالبعث في أواخر خمسينات القرن الماضي، عندما كان طالبا في كلية لآداب في الجامعة الأميركية في بيروت، وقد فصل القول في تجربته الحزبية الغنية، في كتابه " حديث الذكريات"، وفيه عرض واف لواقع التنظيم البعثي في الجامعة الذي كان يتبع لإحدى شعبتي التنظيم الحزبي في بيروت، إضافة للدور القيادي على صعيد لبنان.

سيتم نشر القسم الثاني
في عدد تشرين الأول 2026

قراءة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن سوريا إلى الدورة العادية الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 8 أيلول 2026

مروان حبش

التقرير بوصفه وثيقة سياسية وحقوقية، لا يكتفي بوصف الانتهاكات، بل يرسم شروط الانتقال السوري.

واللجنة ترى أن سوريا دخلت فعلاً مرحلة انتقالية ذات فرص حقيقية، لكنها شديدة الهشاشة.

والانتقال السياسي لا يصبح انتقالاً مستداماً بمجرد تغيير السلطة أو المؤسسات، وإنما عندما تتغير قواعد ممارسة السلطة نفسها: العدالة، سيادة القانون، المساواة، المحاسبة، حماية الأقليات، الحريات العامة، وإصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية.

أولاً: التقرير إيجابي تجاه الاتجاه العام، لكنه شديد التحفظ تجاه النتائج. وإن العلاقة بين اللجنة والحكومة الجديدة ليست علاقة اتهام شامل أو قطيعة، وإنما علاقة رقابة وتحقيق ومشورة في الوقت نفسه.

ويرفض التقرير ضمنياً فكرة أن حسن النوايا السياسية أو التعاون الدولي يكفيان. فهو يعود مراراً إلى السؤال الأصعب: هل تتحول التصريحات والوعود إلى مؤسسات وقوانين وممارسات قابلة للقياس؟

وهنا تكمن جدية التقرير.

ثانياً: أكبر تحدٍ داخلي هو الانتقال من "تغيير السلطة" إلى "تغيير الدولة"

يبدو أن اللجنة تنظر إلى المرحلة السورية باعتبارها فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، لكنها ترى خطراً في إعادة إنتاج بعض أدوات الماضي بأسماء جديدة. وأبرز مثال على ذلك هو الاحتجاز.

التقرير لا يتحدث فقط عن إرث أجهزة الأمن السابقة، بل يشير إلى احتجاز آلاف الأشخاص على خلفية مزاعم ارتباطهم بالمؤسسات العسكرية والأمنية في عهد الأسد، ويطالب بمراجعة قانونية لأوضاعهم وإبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم وتمكينهم من الدفاع القانوني. وهذا مبدأ جوهري.

فالعدالة الانتقالية لا تعني، بحسب المنطق الذي يطرحه التقرير، استبدال فئة من الضحايا بفئة أخرى أو تحويل الانتقام إلى سياسة دولة.

بمعنى آخر: سقوط النظام السابق لا يمنح الدولة الجديدة حق ممارسة الاعتقال بلا محاكمة. وهنا يبرز مفهوم بالغ الأهمية في التقرير: المساءلة غير الانتقائية.

ثالثاً: المساءلة الانتقائية هي أحد أخطر التحذيرات في التقرير

ربما تكون هذه أهم رسالة سياسية داخلية في التقرير.

تطالب اللجنة بمحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، بغض النظر عن الجهة التي ينتمون إليها.

وهذا يعني أنها ترفض نموذجاً للعدالة الانتقالية يقوم على: محاسبة جرائم النظام السابق فقط، والتغاضي عن الجرائم التي ارتكبتها قوى أو جماعات أخرى.

وفي الوقت نفسه ترفض الاتجاه المعاكس أيضاً: استخدام الجرائم الجديدة لتبرئة الجرائم القديمة.

المنطق هنا قانوني وسياسي في آن واحد: لا يمكن بناء مصالحة وطنية حقيقية إذا شعر جزء من السوريين أن القانون يطبق عليهم وحدهم، وأن ضحاياهم أقل قيمة من ضحايا غيرهم.

وهذا يفسر تركيز التقرير على الانتهاكات التي طالت العلويين، والدروز، والبدو، والشيعة، وغيرهم، وهذه نقطة تحسب للتقرير من الناحية الموضوعية: فهو لا يحصر مفهوم الضحية في هوية سياسية واحدة.

رابعاً: السويداء تمثل في التقرير اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على إدارة التنوع.

التقرير يعطي السويداء مساحة كبيرة، وهذا ليس عرضياً. فالمشكلة، في نظر اللجنة، لم تعد مجرد حادث أمني أو نزاع محلي، وإنما أصبحت أزمة ثقة بين المركز والمحافظة، تتداخل معها قضايا الأمن والهُوية والتمثيل والملكية والنازحين والتدخل الإسرائيلي. والأكثر دلالة هو أن التقرير لا يلقي المسؤولية كلها على طرف واحد.

فهو ينتقد الانتهاكات، وتأخر المساءلة، والمشكلات المتعلقة بالمفقودين والمحتجزين، لكنه في الوقت نفسه يطالب السلطات المحلية في السويداء باحترام حرية الحركة والتعبير وحق النازحين في العودة.

هذه نقطة مهمة جداً؛ لأنها تعني أن اللجنة لا ترى الحل في إطلاق يد المركز، ولا في ترك المناطق المحلية تتصرف خارج إطار الدولة والقانون.

الحل الذي تقترحه ضمنياً هو: دولة واحدة + قانون واحد + ضمانات حقوقية للجميع.

خامساً: التقرير يرى أن الطائفية ليست مجرد مشكلة أمنية، وإنما خطر على مستقبل الدولة

من أخطر ما يورده التقرير حديثه عن الانتهاكات ذات الطابع الطائفي، وعن الخوف والتهميش وخطاب الكراهية والتهديدات.

وهنا ينتقل التقرير من توثيق الانتهاكات إلى قراءة آثارها المستقبلية. فالخطر ليس فقط أن يُقتل شخص أو تُصادر ملكية أو يُعتقل فرد، الخطر الأكبر أن يؤدي ذلك إلى إنتاج جماعات سورية تشعر بأن الدولة ليست دولتها.

وهذا هو الطريق الذي يمكن أن يحول الصراع من صراع سياسي انتهى بسقوط السلطة السابقة إلى صراع أهلي طويل الأمد قائم على الهُويات الجماعية. ولهذا يصر التقرير على المساواة بين المواطنين.

والرسالة هنا واضحة: إذا تحولت العدالة إلى أداة انتقام جماعي، فإن المرحلة الانتقالية ستعيد إنتاج أسباب الصراع بدل أن تنهيها.

سادساً: ملف الملكية قد يكون قنبلة مؤجلة

هذا الملف من أكثر النقاط أهمية في التقرير، رغم أنه أقل إثارة إعلامياً من ملفات القتل والاحتجاز.

اللجنة تتحدث عن: مصادرة ممتلكات. نهب. احتلال منازل. نقل غير رسمي للملكية. نزوح طويل الأمد. مشاريع عقارية جديدة لا تراعي حقوق أصحاب الأملاك.

ثم تربط ذلك بالإرث الهائل لمشكلات السكن والأراضي والممتلكات المتراكمة منذ عهد الأسد.

وهذا يعني أن سوريا أمام مشكلة حقوق ملكية ضخمة.

فإذا لم تتم معالجة هذه المسألة قانونياً، فقد تصبح مصدراً لصراعات اجتماعية ومناطقية وطائفية جديدة.

والحل الذي تقترحه اللجنة ليس إعادة كل شيء بالضرورة، وإنما إنشاء عملية طويلة الأمد ومتخصصة لمعالجة هذه الملفات، مع تعويض عادل عندما يستحيل رد الملكية. وهذا طرحٌ أكثر واقعية من محاولة حل ملايين الحالات بقرارات سياسية سريعة.

سابعاً: إسرائيل في التقرير ليست مسألة هامشية، بل أحد عوائق الاستقرار السوري

تعتبر اللجنة أن التوسع العسكري الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، يمثل مشكلة خطيرة بالنسبة للمدنيين والسيادة السورية.

كما تشير إلى احتمال ارتقاء بعض الأفعال إلى جرائم حرب، مع التأكيد على خضوع إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال في المناطق التي تسيطر عليها، لالتزامات القانون الدولي الإنساني.

لكن من المهم هنا التفريق بين الموقف الحقوقي للجنة وبين القراءة السياسية الأشمل.

التقرير لا يقول إن التدخل الإسرائيلي هو سبب كل أزمات سوريا. بل يضعه باعتباره عاملاً يزيد تعقيد مرحلة انتقالية أصلاً هشة، ولا سيما في الجنوب والسويداء. وهذا تمييز مهم.

ثامناً: اللجنة لا تعفي قوات سوريا الديمقراطية من المسؤولية.

من أكثر العناصر التي تمنح التقرير قدراً من التوازن أنه لا يوجه نقده للحكومة السورية وحدها. فهو يحقق في انتهاكات منسوبة إلى قوات سوريا الديمقراطية، ويتحدث عن قتل غير قانوني للسجناء، وعن مدنيين قُتلوا، وعن مقاتلين خارج القتال، وعن تجنيد أطفال.

كما يتناول قضية المخيمات ومراكز الاحتجاز المرتبطة بتنظيم داعش، وينتقد استمرار احتجاز النساء والأطفال دون إجراءات قانونية.

بل إن التقرير ينتقد أيضاً عملية نقل آلاف الرجال والصبية إلى العراق، ويثير مسألة احتمال انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

إذن الرسالة العامة هي: لا توجد جهة تتمتع بحصانة أخلاقية أو قانونية بسبب موقعها السياسي.

وهذا مهم جداً في قراءة التقرير.

تاسعاً: ملف داعش يكشف مأزقاً دولياً أكثر منه سورياً فقط

يطرح التقرير قضية بالغة التعقيد: ماذا نفعل بالأطفال والنساء والأُسر المحتجزة منذ سنوات بسبب صلات مزعومة بداعش؟

اللجنة تنطلق من مبدأ أن الأطفال ينبغي معاملتهم بوصفهم ضحايا، وأن احتجازهم يجب أن يكون الملاذ الأخير. لكن المشكلة هنا أكبر من قدرة الحكومة السورية وحدها على الحل.

فوجود أشخاص من عشرات الجنسيات، ووجود أطفال محتجزين منذ سنوات، يجعل الملف مسؤولية دولية مشتركة.

ومن هنا فإن دعوة التقرير الدول إلى إعادة مواطنيها وتأهيلهم ليست مجرد توصية إنسانية؛ إنها محاولة لإعادة توزيع المسؤولية التي بقيت معلقة لسنوات.

عاشراً: الحريات العامة حققت تقدماً، ولكن هناك "إنذار مبكر"

التقرير يسجل اتساع مساحة حرية التعبير والتجمع. لكنه يلاحظ في الوقت نفسه اعتقال نشطاء بسبب انتقاد الحكومة، واستمرار استخدام قانون الجريمة المعلوماتية، وخطاب الكراهية والتهديد ضد النساء والأقليات.

وهنا يقدم التقرير واحدة من أكثر الملاحظات دقة: يمكن للحكومة أن تكون أكثر انفتاحاً من النظام السابق، ومع ذلك، لديها ممارسات قمعية جديدة إذا لم تُصلح البيئة القانونية والمؤسسية.

لذلك فإن إصلاح القوانين القديمة، وخاصة القوانين التي يمكن استخدامها لتقييد التعبير، لا ينبغي أن يكون ملفاً ثانوياً

الحادي عشر: ضعف تمثيل النساء مؤشر على طبيعة المرحلة الانتقالية

الإشارة إلى أن النساء لا يمثلن سوى 10٪ من مجلس الشعب ليست مجرد ملاحظة رقمية. إنها تعكس سؤالاً أوسع حول من يشارك في صياغة سوريا الجديدة؟

إذا كانت المرحلة الانتقالية يفترض أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد، فإن استبعاد قطاعات واسعة من المجتمع سيجعل شرعية المؤسسات الجديدة أقل اكتمالاً. والأمر نفسه ينطبق على الأقليات والمناطق والفئات التي تعرضت للتهميش.

الثاني عشر: يحمل التقرير الحكومة مسؤولية كبيرة، لكنه لا يحملها وحدها

عند جمع عناصر التقرير، يمكن القول إنه يقدم أربع دوائر للمسؤولية:

-الحكومة المركزية: إصلاح القضاء والأمن والقوانين، ضمان المحاكمة العادلة، التحقيق في الانتهاكات، حماية الحريات والمساواة.

-السلطات المحلية والجماعات المسلحة: احترام حقوق المدنيين، حرية الحركة والتعبير، وعدم فرض أمر واقع خارج القانون.

-إسرائيل: وقف الانتهاكات والتوسع العسكري واحترام القانون الدولي وسيادة سوريا.

-المجتمع الدولي: دعم العدالة الانتقالية، إعادة اللاجئين، معالجة ملف داعش، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات.

وهذا يجعل التقرير أقرب إلى خريطة مخاطر للمرحلة الانتقالية منه إلى مجرد تقرير حقوقي عن الانتهاكات.

الخلاصة: ماذا يقول التقرير فعلياً عن مستقبل سوريا؟

إذا اختصرنا التقرير كله في فكرة واحدة، فهو:

سوريا أمام فرصة تاريخية حقيقية، لكن نجاح الانتقال لن يتحدد بسقوط النظام السابق ولا بتشكيل المؤسسات الجديدة، وإنما بقدرة الدولة والمجتمع والقوى المحلية والدولية على منع إعادة إنتاج العنف والتمييز والاحتجاز التعسفي والانتقام الطائفي.

والتقرير يضع سوريا أمام مسارين محتملين:

-1مسار الاستقرار: دولة قانون، عدالة انتقالية غير انتقائية، محاسبة جميع مرتكبي الجرائم، إصلاح أمني وقضائي، حماية الملكية، عودة النازحين، حريات عامة، مشاركة سياسية واسعة وحقيقية، ومعالجة جدية للعلاقات بين المركز والمناطق.

-2مسار إعادة إنتاج الصراع: عدالة انتقائية، انتقام طائفي، إفلات من العقاب، استمرار الاحتجاز خارج القانون، مصادرات ووقائع ملكية جديدة، تضييق على الحريات، صراع بين المركز والمناطق، وتدخلات خارجية تستثمر الانقسامات الداخلية.

ومن هذه الزاوية، فإن أهم ما في التقرير ليس عدد الانتهاكات التي يوثقها، بل التحذير من أن أخطاء المرحلة الانتقالية قد تتحول إلى بنية جديدة للصراع.

واللافت أيضاً أن التقرير لا يتعامل مع "حقوق الإنسان" كموضوع أخلاقي منفصل عن السياسة والاقتصاد وإعادة بناء الدولة. فالملكية، والعودة، والتعليم، والأمن، والقضاء، والتمثيل السياسي، والحريات، والعلاقة بين المركز والمناطق، كلها تظهر في الوثيقة باعتبارها عناصر مترابطة في بناء الاستقرار السوري.

لذلك فإن القراءة الأكثر موضوعية للتقرير ليست: هل هو مع الحكومة السورية الجديدة أم ضدها؟ فهذا سؤال ضيق.

السؤال الأهم هو: هل تستطيع السلطة الجديدة أن تحول الاعتراف الدولي بها والتعاون مع المؤسسات الدولية إلى عقد سياسي وحقوقي جديد، يشعر فيه السوري، أياً كانت منطقته أو طائفته أو موقفه السياسي، أن الدولة أصبحت دولة قانون وليست أداة بيد المنتصر؟

إذا نجحت سوريا في ذلك، فإن كثيراً من المخاطر التي يرصدها التقرير يمكن احتواؤها تدريجياً.

أما إذا بقيت المرحلة الانتقالية محكومة بمنطق "نحن انتصرنا، وبالتالي نحن نقرر من يستحق العدالة ومن يستحق العقاب"، فإن التقرير يوحي بأن المشكلة لن تكون في الماضي وحده، بل في احتمال أن يبدأ الماضي بإنتاج نفسه من جديد بأشكال مختلفة.

وهذه هي الرسالة الأكثر عمقاً ورصانةً في التقرير.

البطـالة تلتهم مستقبل الأجيال
وتبطئ عجلة الاقتصاد العالمي
نعمت بيان

إن تسارع عجلة النمو التكنولوجي والمعرفي/الرقمي بشكل متصاعد، تضع المجتمع الدولي أمام تحدي هيكلي بات يؤرق الدول والمجتمعات، ألا وهو البطالة التي باتت تُشكل في العصر الراهن أحد أخطر التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي، وقنبلة موقوتة تُهدد مستقبل أجيال الشباب. فلم تعد هذه الظاهرة مجرد مشكلة اقتصادية عابرة تقتصر على فقدان الدخل، بل تحولت إلى أزمة تنموية واجتماعية مُعقدة تعطل طاقات بشرية هائلة كان يمكن أن تقود قاطرة الابتكار والنمو قدما". وفي ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل العالمي، بدءاً من الثورة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وصولاً إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتلاحقة، يجد ملايين الخريجين أنفسهم أمام أبواب مغلقة وفجوة متسعة بين مهاراتهم ومتطلبات السوق الفعلية. إن هذا الهدر في رأس المال البشري لا يتسبب فقط في إبطاء عجلة الإنتاج وضخامة الأعباء الماليّة على الحكومات، بل يمتد لينهش في النسيج الاجتماعي عبر نشر الإحباط، وهجرة العقول، وتعميق الفجوات الطبقية، مما يجعل من مواجهة البطالة ضرورة قصوى لإنقاذ مستقبل الأجيال وتأمين استقرار الاقتصاد العالمي. وتبين التقارير والاحصائيات الدولية المعدلات المرتفعة للبطالة التي باتت تهدد عملية النمو إذا لم يتم إيجاد حلول سريعة لها.

وفي هذا الصدد أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا" في11 آب/أغسطس 2026، يخلص إلى ارتفاع معدّل البطالة بين الشباب عالميا"، مع تسجيل بعض أكبر الزيادات في الاقتصادات مرتفعة الدخل، وازدياد أعداد الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب.

ويبين تقرير " الاتجاهات العالمية لتشغيل الشباب 2026: العودة إلى المستقبل"، أن المعدّل العالمي لبطالة

الشباب ارتفع إلى 12.4٪ في عام 2025 ، بما يعادل 67 مليون شخص عاطل عن العمل تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب ارتفاعا" طفيفا" إلى 20٪، لتشمل أكثر من 257 مليون شخص. وقد سُجلت بعض أكبر الزيادات في بطالة الشباب في الاقتصادات مرتفعة الدخل، مما يحبط تطلعات ملايين الشباب الباحثين عن فرص عمل لائقة.

كما يورد التقرير أنه بين عامي 2023 و2025، ارتفعت معدلات البطالة في ثمانية من الأقاليم الفرعية الأحد عشر في العالم، إذ يدفع تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف خلق فرص عمل والتوترات الجيوسياسية والتغيّر التكنولوجي السريع البلدان نحو أزمة جديدة في توفير فرص عمل للشباب.

على الصعيد العالمي، سُجل تراجع كبير في توفير فرص عمل للشباب في الدول ذات الاقتصادات مرتفعة الدخل، ففي أميركا الشمالية، ارتفعت البطالة بشكل حاد، من 8.3٪ في عام 2023 إلى 9.8٪ في عام 2025. وفي

أوروبا (الشمالية والجنوبية والغربية)، ظل معدّل بطالة الشباب مرتفعا" عند حدود 15٪ في عام 2025، حيث أفاد 20 بلدا" من أصل 29 بلدا" بتراجع فرص العمل للشباب. ويعود هذا التراجع حسب التقرير، إلى تراجع في أعداد الوظائف التي كانت توفر مداخل إلى سوق العمل للعمال الشباب، بما في ذلك الوظائف الكتابية والإدارية، ومهن الخدمات والمبيعات المرتبطة بالتصنيع وبعض المهن التقنية.

أما في اقتصادات الدول النامية، لا يزال التحدي يتمثل في توفير فرص عمل لائقة لاستيعاب أعداد الشباب المتزايدة، مما يدفع الشباب للالتحاق بأعمال أو وظائف غير مستقرة.

على صعيد المنطقة العربية، لا تزال الدول العربية وشمال أفريقيا تسجل أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم. ففي 2025 ، بلغ معدل البطالة في الدول العربية 26.2٪ ، و22.6٪ في شمال أفريقيا. وفي كلا الإقليمين الفرعيين، كان شاب واحد من كل ثلاثة شباب غير ملتحق بالعمل أو التعليم أو التدريب. وتبين الأرقام الإحصائية تفاوت حاد في نسبة البطالة في الدول العربية، فبينما تسجل دول الخليج معدلات منخفضة جدا" (أقل من 3.2٪)، تعاني بقية الدول العربية من معدلات مرتفعة تتجاوز 21٪ .

تتعدد أبعاد تحديات أزمة البطالة على المجتمعات والدول، ويمكن إيجازها بالتالي:

1.أسباب أزمة البطالة في العصر الحديث

تتعدد أسباب البطالة الهيكيلية غي عصر االتكنولوجيا االحديثة، نذكر أهمها:

-الفجوة التعليمية: إي عدم توافق مناهج التعليم التقليدية مع المتطلبات المتسارعة لسوق العمل.

-الثورة التكنولوجية: أثر الأتمتة (استخدام التكنولوجيا واالبرمجات دون تدخل بشري)، والربوتات، والذكاء الاصطناعي في إزاحة الوظائف التقليدية.

-الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية: دور التضخم العالمي، والنزاعات والحروب والأزمات الصحية والتغيّر المناخي.

2.تداعيات البطالة على مستقبل الشباب والأجيال القادمة

إن ارتفاع معدل البطالة على مستوى العالم سيؤدي دون شك إلى حرمان جيل كامل من بناء مستقبله بثقة وآمان، مما ينعكس سلبا" على الإنتاجية العامة والتماسك الاجتماعي خاصة في الدول التي تُسجل ارتفاعا" حادا" في معدل البطالة التي بدورها توصل الشباب الى الشعور بالإحباط والقلق وأزمات نفسية، كما تساهم في زيادة احتمالات تورط الشباب في شبكات الإجرام والوقوع في أوضاع هشة.

أما تداعيات البطالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يتمثل في خسارة البلدان للطاقات الانتاجية لدى الفئات الشابة، واستنزاف العقول عبر هجرة الأدمغة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، واتساع فجوة عدم المساواة في الأجور، والضغط على شبكات الأمن الاجتماعي الذي يضع الحكومات أمام أعباء مالية ضخمة لتوفير إعانات البطالة وبرامج الدعم في ظل تراجع العائدات الضريبية، كما تسبب في انكماش القوة الشرائية، أي تراجع الاستهلاك مما يؤدي إلى ركود في الأسواق.

3.خارطة طريق وحلول عملية لمواجهة أزمة البطالة

تعتمد معالجة أزمة البطالة على تكامل السياسات التعليمية والاقتصادية لتوليد فرص عمل مستدامة وتأهيل جيل الشباب لمتغيرات السوق المعاصر، وآليات الحلول عديدة أهمها:

1. إصلاح المنظومة التعليمية والتدريبية عبر:

-تعزيز التعليم المهني ، عبر توجيه الطلاب نحو التخصصات التقنية التي تطلبها الأسواق.

- تعزيز المهارات الرقمية، عبر دمج مهارات الذكاء الاصطناعي والبرمجة وتحليل البيانات الدراسية لرفع جاهزية الخريجين.

-التدريب المتواصل، عبر تصميم برامج إعادة تأهيل (Reskilling) سريعة ومكثفة لربط الخريجين بالوظائف المُتاحة.

2.دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة التي تقوم على:

-التمويل المُيّسر، عبر توفير قروض بفوائد منخفضة، أو مُنح للمشاريع الناشئة التي يديرها الشباب.

-مراكز استشارات (حاضنات الأعمال)، عبر إنشاء مراكز تقدم الدعم الاستشاري والقانوني واللوجستي للمبتدئين في سوق العمل.

-تسهيلات الإجراءات، عبر تقليص النمط البيروقراطي وتسريع استخراج التراخيص التجارية للشركات الصغيرة.

3. تحفيز الاستثمار والقطاع الخاص

-الإعفاءات الضريبية، أي تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات التي تلتزم نسب محددة من من العمالة الشابة.

-الشراكة بين القطاعين، أي إشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج التعليمية لضمان تطابق المخرجات مع الاحتياجات الفعلية.

-جذب الاستثمار الاجنبي، عبر تحفيز جذب الاستثمارات الدولية نحو القطاعات الكثيفة العمالة مثل التصنيع، الزراعة، الطاقة المتجددة والسياحة.

4.تطوير سوق العمل والتشريعات

-منصات التوظيف الرقمية، التي تتيح بناء قواعد بيانات وطنية متطورة تربط الباحثين عن عمل بأصحاب الشركات.

- العمل عن بعد، الذي يتطلب صياغة قوانين تدعم أنماط العمل الحديثة لتمكين الشباب من العمل مع شركات عالمية أونلاين Online.

- العمل على حل النزاعات وبناء بيئات تشريعية مستقرة تحمي الاقتصاد المحرك للوظائف.

- القيام بتعديلات على المناهج الدراسية، أي الانتقال من "التعليم بالتلقين" إلى "التعليم بالمهارات، على سبيل المثال لا الحصر، الهندسة البرمجية، تحليل البيانات، الأمن السيبراني وغيرها....

ختاما"، يمكن القول إن البطالة باتت آفة تلتهم مستقبل الأجيال وتبطئ عجلة الاقتصاد العالمي ، وتُشكل تحديا" يُهدد استقرار المجتمعات . وإن مواجهة هذا التحدي لم تعد رفاهية وخيارا" مؤجلا"، بل ضرورة قصوى تتطلب ثورة في نظم التعليم، وتوسيعا" لآفاق الاستثمار، وشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص، والأهم أن تتحرك القوى الدولية لإطفاء نيران الحروب التي تلتهم العقول والطاقات الإنتاجية أكثر مما تلتهم من الحجر، وتوجيه طفرة الذكاء الاصطناعي لخدمة البشرية وتوليد وظائف جديدة، وإلا سنشهد عصرا" تُصبح فيه البطالة هي القاعدة، والاستقرار هو الإستثناء !!

التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 3

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

البريكس وصناعة النظام الدولي الجديد
ماذا يعني صعوده للأمة العربية وما المطلوب قومياً؟

لم يعد الحديث عن مجموعة البريكس مجرد حديث عن تجمع اقتصادي يضم عدداً من الدول الصاعدة، بل أصبح جزءاً من السؤال الأكبر المتعلق بمستقبل النظام الدولي وإمكان انتقاله من مرحلة الهيمنة الأمريكية والغربية إلى نظام تتعدد فيه مراكز القوة والنفوذ. وتكتسب هذه التحولات أهمية استثنائية بالنسبة إلى الأمة العربية، لأن الوطن العربي كان من أكثر مناطق العالم تعرضاً لنتائج الأحادية الأمريكية، من الحروب والاحتلال والعقوبات إلى الهيمنة المالية ودعم المشروع الصهيوني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

ينظر التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر إلى البريكس بوصفه إحدى المحاولات العملية لبناء نظام دولي جديد يقوم على تعدد الأقطاب والحد من الاستفراد الأمريكي بإدارة العلاقات الدولية. لكنه يضع هذه الظاهرة ضمن تحول أوسع في موازين القوة العالمية، يرتبط بصعود الصين والهند، واستعادة روسيا لدورها، وانتقال جانب متزايد من الثقل الاقتصادي من الغرب إلى آسيا. ومن هنا لا ينبغي أن يكون السؤال العربي: هل سيحل البريكس محل الولايات المتحدة والغرب؟ وإنما: ماذا يعني هذا التحول للأمة العربية؟ وكيف يمكن توظيفه لتوسيع استقلال القرار العربي وبناء القوة العربية الذاتية؟

البريكس ومحاولة كسر الاحتكار الغربي

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى قيام مرحلة غير مسبوقة من التفرد الأمريكي. واستخدمت الولايات المتحدة هذا التفوق لتوسيع نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي، وشن الحروب وفرض العقوبات والتحكم بدرجات متفاوتة في المؤسسات الدولية والنظام المالي العالمي.

لكن العقود الثلاثة الماضية كشفت حدود هذا النظام. فقد استنزفت الحروب الأمريكية موارد هائلة، وأظهرت الأزمة المالية العالمية هشاشة جوانب أساسية من النموذج الرأسمالي الغربي، بينما حققت الصين صعوداً اقتصادياً وتكنولوجياً واسعاً، واستعادت روسيا جانباً من حضورها الدولي، وبرزت الهند وقوى أخرى تطالب بنظام يعكس بصورة أفضل التغير في موازين القوى العالمية.

وفي هذا السياق اكتسب البريكس أهميته. فهو لا يمثل حتى الآن تحالفاً عسكرياً أو أيديولوجياً مناهضاً للغرب، وإنما يعبر عن رفض متزايد لاحتكار الدول الغربية صناعة القواعد التي تحكم الاقتصاد والسياسة الدوليين.

وتزداد أهمية المجموعة مع اتساعها ووجود قوى كبرى وصاعدة داخلها، فضلاً عن إنشاء مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد ومحاولة توسيع التمويل بالعملات المحلية. وهذه خطوات لا تعني انهيار النظام المالي الغربي، لكنها تشير إلى بداية بناء خيارات موازية تقلل تدريجياً من احتكار المؤسسات الغربية للتمويل والتجارة الدولية.

وهذا يتفق مع ما يطرحه التقرير السياسي من أن نشوء التعددية القطبية يمكن أن يفتح أمام الشعوب مجالاً أوسع لممارسة حقها في تقرير خياراتها بعيداً عن هيمنة قطب دولي واحد.

لكن ينبغي عدم المبالغة. فالدولار ما يزال يحتفظ بموقع مركزي، والولايات المتحدة ما تزال تمتلك تفوقاً عسكرياً ومالياً وتكنولوجياً كبيراً، كما أن دول البريكس

القطبية يمكن أن يفتح أمام الشعوب مجالاً أوسع لممارسة حقها في تقرير خياراتها بعيداً عن هيمنة قطب دولي واحد.

لكن ينبغي عدم المبالغة. فالدولار ما يزال يحتفظ بموقع مركزي، والولايات المتحدة ما تزال تمتلك تفوقاً عسكرياً ومالياً وتكنولوجياً كبيراً، كما أن دول البريكس نفسها تختلف في مصالحها وعلاقاتها بالغرب. ولذلك فإن ما نشهده ليس سقوطاً للنظام القديم وولادة فورية لنظام جديد، وإنما مرحلة انتقال تاريخية طويلة ومفتوحة على احتمالات متعددة.

البريكس ليس مشروعاً تحررياً

هنا ينبغي للرؤية القومية أن تكون واضحة. فرفض الهيمنة الأمريكية لا يعني منح القوى الصاعدة ثقة سياسية مطلقة، ولا استبدال الارتهان للغرب بالارتهان للشرق.

فالصين وروسيا والهند وغيرها من دول البريكس تتحرك وفق مصالحها القومية والاستراتيجية. الصين تبحث عن الأسواق والطاقة والممرات التجارية والاستثمارات، وروسيا تسعى إلى تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، والهند تنظر إلى الوطن العربي والخليج بوصفهما مجالاً مهماً للطاقة والتجارة والأمن الاقتصادي.

وهذه مصالح طبيعية من منظور تلك الدول، لكنها ليست بالضرورة المصالح القومية العربية.

وهنا تكمن إحدى أهم النقاط التي ينبغي البناء عليها في التقرير السياسي: تعدد الأقطاب لا يعني تلقائياً قيام نظام دولي عادل. فقد تتراجع هيمنة قطب واحد، لكن ذلك قد يؤدي إلى تنافس عدة أقطاب على مناطق النفوذ والأسواق والموارد.

ومن هنا فإن البريكس ليس مشروعاً للتحرر العربي، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن المشروع القومي العربي. إنه تحول في البيئة الدولية يمكن أن يستفيد منه العرب، لكن مقدار الاستفادة منه تحدده قدرتهم هم على امتلاك رؤية ومشروع وإرادة مستقلة.

ماذا يعني البريكس للأمة العربية؟ هنا تكمن القضية المركزية.

إن أول ما يوفره صعود البريكس للأمة العربية هو توسيع هامش الحركة الدولية. ففي ظل الأحادية، كانت الولايات المتحدة تمتلك قدرة أكبر على فرض خياراتها، بينما يسمح تعدد مراكز القوة للدول العربية بتنويع علاقاتها وشراكاتها ومصادر التكنولوجيا والتمويل والتسليح.

وثاني الفرص هو المجال الاقتصادي والمالي. فوجود مؤسسات تمويلية جديدة، والتوسع في استخدام العملات الوطنية، وتنوع مصادر الاستثمار، يمكن أن يقلل تدريجياً من الارتهان للمؤسسات والأسواق الغربية.

وثالثها أن انتقال جزء متزايد من الثقل الاقتصادي العالمي إلى آسيا يمنح الموقع العربي أهمية مضاعفة، لأن الوطن العربي يقع في قلب طرق التجارة والطاقة التي تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا. وهذا الموقع يمكن أن يتحول إلى مصدر قوة إذا أحسن العرب استثماره ضمن استراتيجية مشتركة.

ورابعها أن وجود دول عربية داخل البريكس أو المؤسسات المرتبطة به يمكن أن يوفر قناة للتأثير في صياغة بعض قواعد النظام الدولي الجديد.

لكن هذه الفرص تحمل في داخلها مخاطر حقيقية. فإذا تعامل كل قطر عربي منفرداً مع الصين وروسيا والهند وغيرها، فقد يصبح الوطن العربي مجرد ساحة جديدة لتنافس القوى الكبرى. وعندها لن نكون أمام تحرر من الهيمنة، بل أمام تنويع لمصادر التبعية.

كما أن استبدال الشركات الغربية بشركات آسيوية لا يعني استقلالاً إذا بقي العرب مستهلكين للتكنولوجيا، واستبدال الدولار بعملة أجنبية أخرى لا يحقق السيادة إذا بقي الاقتصاد العربي تابعاً، كما أن تنويع مصادر السلاح لا يصنع أمناً قومياً إذا ظلت الأمة عاجزة عن بناء قدرتها الدفاعية الذاتية.

ولهذا فإن معيار التعامل العربي مع البريكس يجب ألا يكون القرب من الشرق أو الابتعاد عن الغرب، وإنما مقدار ما تحققه العلاقة من استقلال للقرار العربي وبناء للقوة العربية الذاتية.

فلسطين اختبار النظام الدولي الجديد

تبقى فلسطين معياراً أساسياً للحكم على صدقية أي حديث عن نظام دولي أكثر عدالة. فالمشكلة في النظام الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة لم تكن اقتصادية أو مالية فقط، بل تمثلت أيضاً في استخدام القوة والنفوذ الدولي لحماية المشروع الصهيوني ومنحه الغطاء

السياسي والعسكري.

ولذلك لا يكفي أن تعارض القوى الصاعدة الهيمنة الأمريكية في أوكرانيا أو التجارة أو المؤسسات المالية، بينما تتعامل مع فلسطين بمنطق إدارة الصراع أو الموازنة بين الاحتلال وضحيته.

ومن منظور قومي عربي، ينبغي استخدام تنامي العلاقات مع دول البريكس لدفعها إلى مواقف أكثر وضوحاً تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض العدوان والاحتلال والاستيطان، ودعم حق الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير.

فإذا تغيرت مراكز القوة العالمية بينما بقيت فلسطين خاضعة لمنطق القوة والاحتلال، فلن يكون النظام الجديد أكثر عدالة بالنسبة إلى الأمة العربية.

المطلوب قومياً: استثمار التحول لا الارتهان إليه

إن المهمة القومية ليست انتظار أن يقوم البريكس بتحرير العرب من الهيمنة الغربية، بل تحويل تعدد الأقطاب إلى فرصة لبناء استقلال عربي حقيقي. ويبدأ ذلك بتنسيق المواقف العربية تجاه البريكس والقوى الصاعدة، بحيث لا تتفاوض الدول العربية بصورة منفردة فقط، وإنما تتحرك، حيثما أمكن، ببرنامج للمصالح المشتركة.

كما ينبغي استخدام المؤسسات التمويلية الجديدة لتمويل مشروعات التكامل العربي لا الاقتصادات القطرية المنعزلة وحدها: شبكات النقل والسكك الحديدية، والأمن الغذائي والمائي، والطاقة، والصناعة والدواء، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ويقتضي ذلك أيضاً توجيه جزء أكبر من الفوائض المالية العربية إلى الداخل العربي، وتنويع الاحتياطيات والشراكات، وتوسيع المبادلات بالعملات الوطنية بصورة مدروسة، بما يقلل تدريجياً من الارتهان للنظام المالي الغربي من دون تعريض الاقتصادات العربية لاضطرابات غير محسوبة. والأهم من ذلك توجيهها لتحقيق تنمية مستدامة تحقق العدالة الاجتماعية وتحسن مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وترفض الارتهان والتبعية.

وفي المجال التكنولوجي، يجب ألا تتحول العلاقات مع الصين والهند وغيرها إلى مجرد استيراد بديل للتكنولوجيا، بل ينبغي اشتراط نقل المعرفة، وبناء مراكز بحث وتصنيع عربية، وتأهيل الكفاءات، بحيث تصبح الشراكات الدولية جسراً لبناء القدرة العربية لا بديلاً عنها.

أما استراتيجياً، فالمطلوب هو رفض الاصطفاف المطلق مع أي محور دولي. فلا مصلحة للأمة في الانتقال من التبعية لواشنطن إلى التبعية لبكين أو موسكو، كما لا مصلحة لها في الدخول في صراعات القوى الكبرى نيابة عنها.

إن السياسة القومية المستقلة تعني الانفتاح على جميع القوى والتعاون معها وفق قاعدة واضحة: المصلحة العربية أولاً، والأمن القومي العربي ثانيا، وفلسطين وبقية قضايا الأمة وخاصة العراق ثالثا هي معايير أساسية للعلاقات الدولية، مع فارق جوهري هو السياسة العدوانية الأمريكية الممتدة عبر إداراتها المتعاقبة ضد الأمة العربية ومصالحها ودعمها المطلق للكيان الصهيوني.

النظام الجديد لن يمنح العرب موقعهم

إن صعود البريكس وتراجع الأحادية الأمريكية يفتحان نافذة تاريخية مهمة أمام الأمة العربية، لكنهما لا يضمنان شيئاً في ذاتهما. فالنظام الدولي، سواء كان أحادياً أو متعدد الأقطاب، لا يمنح الأمم مكانتها مجاناً، وإنما يعترف بالقوة والمصالح والقدرة على الفعل.

وإذا دخل العرب المرحلة الجديدة وهم منقسمون، معتمدون على الخارج في أمنهم وغذائهم وتكنولوجيتهم، فسوف يبقون موضوعاً لصراعات القوى الكبرى، حتى لو أصبح عدد هذه القوى خمساً بدلاً من واحدة. أما إذا أعادوا بناء مشروعهم القومي، وحققوا التكامل الاقتصادي، واستثمروا ثرواتهم في العلم والصناعة، وبنوا أمنهم القومي، ونسقوا مواقفهم الدولية، فإن تعدد الأقطاب يمكن أن يتحول إلى فرصة تاريخية للتحرر من القيود التي فرضتها مرحلة الأحادية.

وهذا هو الموقف الذي ينبغي أن يحكم الرؤية القومية للبريكس: الترحيب بكل تحول يحد من الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، من دون الوقوع في وهم أن القوى الصاعدة تحمل مشروعاً لتحرير الأمة العربية.

فالبريكس يستطيع أن يسهم في كسر جانب من الاحتكار الغربي، لكنه لن يبني القوة العربية نيابة عن العرب. والمشكلة القومية لم تكن يوماً في غياب قوة دولية نستند إليها، وإنما في غياب القوة العربية المنظمة التي نستند إليها نحن. لذلك فإن الرهان الحقيقي ليس على أن يصنع البريكس نظاماً دولياً جديداً يمنح العرب مكاناً أفضل، بل على قدرة الأمة العربية على استثمار التحول العالمي لصناعة مكانها بنفسها. ففي عالم متعدد الأقطاب، إما أن تدخل الأمة العربية بوصفها مشروعاً وقوة ومصلحة مشتركة واحدة، وإما أن تبقى ساحة تتنافس عليها الأقطاب الجديدة كما تنافست عليها الإمبراطوريات القديمة.

التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 4

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

لماذا أصبح الوطن العربي ساحة للصراعات الدولية؟
الثروة والموقع في غياب القوة العربية يتحولان إلى أبواب للاختراق

يؤكد التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر إن الأمة العربية تمتلك واحداً من أهم المواقع الجغرافية في العالم، وتسيطر على عقد أساسية في حركة الطاقة والتجارة الدولية، وتختزن ثروات هائلة، وتقع فلسطين في قلب مجالها القومي. لكن هذه العناصر، التي كان يفترض أن تتحول إلى مصادر قوة واستقلال، تحولت في ظل التجزئة وانكشاف الدولة القطرية وغياب المشروع القومي إلى دوافع لاستدراج التدخل الخارجي والتنافس على أرض العرب وثرواتهم ومستقبلهم، بل وإحداث المزيد من التشتت والتمزق في صفوفهم.

وينطلق التقرير من تشخيص شديد الوضوح: خلال العقود الماضية تزامن الانكشاف الداخلي في وظيفة الدولة القطرية والنظام العربي مع الانكشاف الخارجي للمجال القومي أمام كثافة الاختراقات الدولية والإقليمية. وهذا الترابط هو مفتاح فهم الصراع على الوطن العربي. فالقوى الكبرى لا تتحرك في فراغ؛ إنها تستثمر ضعف البنية العربية وغياب المشروع القومي لتحويل المنطقة إلى مجال مفتوح لنفوذها .

الموقع الجغرافي: السيطرة على العرب هي سيطرة على عقدة العالم

الوطن العربي ليس أطرافاً متناثرة على هامش العالم، بل يقع في قلبه. فهو يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ويفصل ويصل في الوقت نفسه بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. ومن يملك القدرة على التأثير في هذه المنطقة يصبح أقرب إلى التحكم في جانب كبير من التجارة الدولية وحركة الجيوش والطاقة.

ولهذا لم تنظر القوى الاستعمارية تاريخياً إلى الوحدة العربية باعتبارها تطلعاً سياسياً وقوميا داخلياً، بل رأت فيها خطراً كبيرا على مصالحها. ويستحضر التقرير هذا المعنى عندما يؤكد أن القوى الخارجية تعاملت مع العرب باعتبارهم وحدة بشرية وجغرافية تمتلك كل مقومات القوة إذا توحدت، في الوقت الذي تعامل فيه النظام العربي مع تلك المقومات بعقلية قطرية ومصالح مجزأة. والنتيجة أن الخارج يفكر في الوطن العربي كوحدة استراتيجية، بينما يتعامل العرب معه كاثنتين وعشرين ساحة منفصلة .

وهنا تكمن إحدى أكبر نقاط الضعف القومي: عدو الأمة يقرأ الجغرافيا العربية قراءة واحدة، بينما نقرأ نحن أمننا ومصالحنا قراءة قطرية مجزأة.

النفط والطاقة: من رافعة للاستقلال إلى مبرر للهيمنة

يحدد التقرير بوضوح دافعين رئيسيين للاندفاعة الأمريكية والغربية نحو الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: أمن النفط وأمن الكيان الصهيوني. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، لم تكن الطاقة العربية مجرد سلعة في السوق، وإنما عنصراً من عناصر القوة الاستراتيجية العالمية .

فالسيطرة على مصادر النفط والغاز وطرق نقلهما تعني التأثير في الاقتصاد العالمي، كما تعني امتلاك ورقة ضغط على المنافسين الدوليين، وخاصة الصين. ولهذا ارتبطت السيطرة على المنطقة بالقواعد العسكرية وصفقات السلاح والترتيبات الأمنية والتحالفات التي كرست الحضور العسكري الأمريكي والأجنبي، ولا سيما في الخليج العربي.

ومن زاوية قومية، فإن المأساة ليست في امتلاك النفط، بل في عجز العرب عن تحويله إلى قوة قومية مستقلة. فالثروة التي لا ترتبط بالصناعة والتكنولوجيا والأمن والدفاع

والتكامل العربي تبقى عرضة لأن تتحول إلى سبب لاستقدام القوات الأجنبية بدلاً من أن تكون وسيلة لطردها.

وقد جعل التقرير من العراق مثالاً مركزياً لهذه المسألة عندما ربط بين موقعه الجيو-استراتيجي والجيو-نفطي وبين استهدافه، ورأى أن التحكم بالعراق يعني التحكم بمدخل أساسي ومحوري إلى المجال العربي وبجزء كبير من مخزون الطاقة، بما يمنح القوة المسيطرة قدرة أوسع على إعادة تشكيل المنطقة.، وهذه من بين الأسباب الرئيسية لغزوه.

الممرات البحرية: امتلاك الجغرافيا دون امتلاك قرارها

لا تقتصر القيمة الاستراتيجية للوطن العربي على ما يوجد تحت أرضه، بل تشمل كذلك ما يمر بمحاذاة شواطئه. فقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز والبحر الأحمر والخليج العربي تشكل شرايين رئيسية للاقتصاد العالمي.

ويكشف التقرير، في تناوله لليمن والبحر الأحمر، كيف تتحول الأزمة الداخلية إلى مدخل مباشر للصراع على الممرات البحرية. فالنفوذ الإيراني في اليمن، بحسب التقرير، لم يكن منفصلاً عن محاولة الوصول إلى البحر الأحمر والتأثير في الملاحة، كما أن التدخلات الدولية استثمرت بدورها الأزمة بسبب الأهمية الاستراتيجية للممر .

وهنا يظهر الخلل بوضوح: الأرض عربية والمضائق عربية، لكن القرار الأمني المتعلق بها ليس عربياً بالكامل.

إن الأمة التي تشرف على أهم ممرات التجارة في العالم كان يفترض أن تكون قوة بحرية كبرى، وأن تجعل أمن البحر الأحمر والخليج العربي والممرات جزءاً من مفهوم موحد للأمن القومي. أما حين تتولى الأساطيل الأجنبية حماية هذه الممرات، فإن الحماية تتحول إلى نفوذ، والنفوذ إلى قواعد، والقواعد إلى وصاية على القرار.

أمن الكيان الصهيوني: تفكيك القوة العربية شرط للتفوق الصهيوني

لا يضع التقرير أمن الكيان الصهيوني إلى جانب النفط مصادفة. فهو يرى أن المشروع الصهيوني التوسعي لا يحتاج فقط إلى دعم عسكري غربي، وإنما يحتاج أيضاً إلى بيئة عربية ضعيفة ومجزأة لا تستطيع إنتاج توازن قوة معه.

ولهذا فإن فلسطين ليست مجرد ساحة من ساحات الصراع، بل هي في قلب الاستراتيجية التي تستهدف الأمة العربية. ويشدد التقرير على أن اختيار فلسطين لإقامة الكيان الصهيوني ارتبط بموقعها الذي يفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وأن استمرار التفوق الصهيوني يرتبط بإضعاف الدول العربية المحيطة ومنع تشكل قوة قومية جامعة .

ويذهب التقرير أبعد من ذلك عندما يحذر من أن التطبيع مع الكيان الصهيوني من قبل بعض الأقطار العربية لا يقتصر على العلاقات السياسية، بل يهدف إلى إدخال الكيان الصهيوني في البنية الاقتصادية والمواصلات والطاقة العربية بحيث يصبح طرفاً رئيسياً في المنطقة، ويقوم بدور كبير في تقسيم الفضاء الاقتصادي العربي وتعطيل فرص التكامل بين أقطاره .والأخطر من ذلك، إدخاله ضمن شبكة حماية الأمن الوطني لهذه الأقطار.

ومن هنا، فإن أمن الكيان الصهيوني، في جوهره، يقوم على استمرار انعدام الأمن القومي العربي، بل ومحاربته وتفتيته وإضعافه.

الموارد: الصراع ليس على النفط وحده

الوطن العربي مستهدف أيضاً لما يملكه من غذاء ومياه وأراضٍ زراعية ومعادن ومواقع بحرية وأسواق ورؤوس أموال. وفي عالم يشهد تنافساً متصاعداً على الطاقة والغذاء والمياه والمعادن، ستزداد قيمة هذه الموارد.

لكن الموارد العربية موزعة بين أقطار متباعدة سياسياً: النفط والغاز في منطقة، والمياه في أخرى، والأرض الزراعية في السودان والعراق ومناطق عربية أخرى، ورؤوس الأموال في مواقع مختلفة، والأسواق البشرية موزعة بين اثنتين وعشرين دولة.

ولو التقت هذه العناصر في مشروع تكاملي، لأصبحت الأمة إحدى أكثر الكتل قدرة على الاستقلال. أما في ظل التجزئة، فإن كل عنصر يتحول إلى نقطة ضغط منفصلة: النفط يستدعي الحماية، والمياه تستدعي الصراع مع دول المنبع، والممرات تستدعي الأساطيل، والأسواق تستدعي التعاقدات مع الشركات الأجنبية الكبرى.

لكن لماذا نجح الخارج في اختراق الوطن العربي؟

التقرير السياسي لا يعفي الداخل العربي من المسؤولية. بل يرى أن التجزئة، وفشل الدولة القطرية في التنمية، وضعف الشرعية والمشاركة، والانقسامات الطائفية والإثنية والجهوية، كلها وفرت البيئة التي تتحرك فيها القوى الخارجية. والأخطر أن مصالح بعض القوى الداخلية التقت مع مصالح الخارج في تثبيت التجزئة ومنع قيام مشروع وحدوي، لأن الوحدة تهدد امتيازاتها ومصالحها السلطوية .

وهكذا أصبح المشروع القومي العربي يقاتل على جبهتين: جبهة القوى الدولية والإقليمية التي تريد السيطرة على الأمة، وجبهة قوى داخلية ترى في بقاء الواقع القطري ضماناً لبقائها.

وهذه هي الحلقة المركزية في تفسير تحول الوطن العربي إلى ساحة صراع: الخارج يريد المجال العربي، والداخل المجزأ عاجز عن حمايته، وبعضه يجد مصلحته في استمرار هذا العجز.

الحرب الأمريكية–الإيرانية:
نموذج راهن لصراع الآخرين على الأرض العربية

وتقدم الحرب الأمريكية–الإيرانية الراهنة نموذجاً حياً لما يعنيه تحول الوطن العربي إلى ساحة للصراعات الدولية والإقليمية. فالمواجهة لا تبقى محصورة بين واشنطن وطهران، بل تمتد تداعياتها إلى الخليج العربي والعراق والمشرق والبحر الأحمر، وتهدد أمن الدول العربية ومنشآت الطاقة والموانئ والملاحة والاقتصاد والتنمية .

وهي تؤكد ما يشدد عليه التقرير السياسي من أن المنطقة ظلت هدفاً للاستراتيجية الأمريكية لاعتبارين مركزيين: أمن النفط وأمن الكيان الصهيوني، في مقابل مشروع إيراني يتحرك وفق مصالحه وأمنه ونفوذه الإقليمي وطموحاته التوسعية .

ومن هنا فإن الموقف القومي لا ينبغي أن يُختزل في الاختيار بين الولايات المتحدة وإيران، بل ينطلق من سؤال مختلف: أين مصلحة الأمة العربية؟ فليس من مصلحتها أن تتحول أراضيها وقواعدها وأجواؤها ومياهها إلى أدوات في حرب تقررها قوى أخرى، ولا أن تستخدم ساحاتها العربية أوراقاً في مشروعات إقليمية، ولا أن تتعرض مصالحها للابتزاز كما تقوم به الان أمريكا وإيران على السواء.

وتكشف الحرب، بصورة صارخة، أن امتلاك النفط والموقع ومضيق هرمز والموانئ الاستراتيجية لا يكفي لصناعة القوة إذا غاب القرار العربي المستقل. والدرس القومي الأهم هو أن الفراغ الاستراتيجي لا يبقى فراغاً؛ فإذا لم يبنِ العرب منظومة أمن قومي تحمي أرضهم وثرواتهم وممراتهم، فسوف يملأ الآخرون هذا الفراغ، ويبقى الوطن العربي ساحة لصراعاتهم بدلاً من أن يكون قوة تدافع عن مصالحها.

المطلوب قومياً:
تحويل الجغرافيا من ساحة للصراع إلى قاعدة للقوة

لا يكفي أن نطالب القوى الكبرى بترك الوطن العربي وشأنه. فالأمم لا تحميها المناشدات، بل تحميها موازين القوة.

والمطلوب أولاً إعادة بناء مفهوم الأمن القومي العربي باعتباره وحدة واحدة: أمن الخليج العربي مرتبط بأمن البحر الأحمر، وأمن العراق بأمن بلاد الشام، وأمن مصر والسودان بالأمن المائي، وأمن فلسطين بالأمن القومي للأمة كلها.

وثانياً، تحويل النفط والغاز والموارد المالية من ثروة قطرية إلى رافعة للأمن القومي العربي ولمشروع التكامل الاقتصادي العربي، وبناء التكامل في الغذاء والصناعة والطاقة والتكنولوجيا والنقل.

وثالثاً، بناء قدرة عربية لحماية الممرات البحرية وإنهاء الحاجة إلى الحماية الأجنبية، لأن الأمة التي لا تحمي طرقها الاستراتيجية بنفسها ستظل خاضعة لمن يحميها.

ورابعاً، مواجهة المشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً يستهدف المجال القومي العربي برمته، ووقف تمدده الاستعماري والتهويدي والاقتصادي والأمني تحت عناوين التطبيع والاندماج الإقليمي.

وأخيراً، معالجة عناصر الضعف الداخلي التي تجعل الاختراق ممكناً: بناء الدولة الوطنية القوية والديمقراطية، وتعزيز المواطنة، ومواجهة الطائفية والتفتيت، وربط النضال القطري بالنضال القومي.

فالوطن العربي لن يتوقف عن أن يكون مهماً في الاستراتيجية الدولية، ولن يفقد أهميته. بل سوف تتزايد. المطلوب هو أن تتغير معادلة هذه الأهمية.

بدلاً من أن تكون ثرواتنا وموقعنا سبباً في استدعاء الطامعين، يجب أن تصبح عناصر قوة تحمي الأمة.

وبدلاً من أن يكون الوطن العربي ساحة تتقاسمها مشاريع الآخرين، يجب أن يستعيد مكانه بوصفه مشروعاً قومياً مستقلاً، يمتلك الأرض والثروة والقرار، ويتطلع لنهضته وتوحده، ويحدد بنفسه موقعه في العالم .

التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 5

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

الشرق الأوسط الجديد:
من المشروع الأمريكي إلى مشاريع إعادة رسم الخرائط

لم يكن تعبير «الشرق الأوسط الجديد» مجرد مصطلح جغرافي ظهر لوصف التحولات التي شهدتها المنطقة، بل حمل منذ بروزه أبعاداً سياسية واستراتيجية تتجاوز الاسم إلى محاولة إعادة تعريف المنطقة نفسها: هويتها، وموازين القوة فيها، وموقع الأمة العربية داخلها، ومن يمتلك حق تقرير مستقبلها.

وهنا تكمن خطورة المفهوم من منظور قومي. فالوطن الممتد من المحيط إلى الخليج العربي ليس مجرد مساحة تضم دولاً متجاورة، وإنما هو وطن عربي واحد يجمع شعبه التاريخ واللغة والثقافة والمصالح والمصير. أما مفهوم «الشرق الأوسط» فيذيب هذه الهوية في إطار جغرافي فضفاض يضم العرب والكيان الصهيوني وإيران وتركيا، ويحول الأمة العربية من صاحبة المجال الحضاري والجغرافي إلى مجرد طرف بين أطراف تتنافس عليه.

من أين جاءت فكرة «الشرق الأوسط الجديد»؟

للمفهوم جذور في الأدبيات الاستراتيجية الغربية، لكن صيغته السياسية الحديثة برزت بقوة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، عندما انفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، وبدأت محاولات إعادة ترتيب المنطقة العربية بما يتلاءم مع موازين القوى الجديدة.

وفي عام 1993 أصدر شمعون بيريز كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، مقدماً تصوراً لنظام إقليمي تتراجع فيه مركزية الصراع العربي–الصهيوني، ويجري إدماج الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً في المنطقة. ولم يكن الخطر في مجرد تغيير المصطلحات، وإنما في محاولة إحلال إطار شرق أوسطي محل الإطار العربي، وتحويل الكيان الصهيوني من جسم استعماري استيطاني غريب عن المنطقة إلى مركز طبيعي وفاعل في نظامها الاقتصادي والسياسي.

ومن المنظور القومي، لا يمكن التعامل مع هذه الرؤية باعتبارها مشروعاً للسلام والتعاون الاقتصادي؛ لأنها تقوم أساساً على تطبيع وجود المشروع الصهيوني وإدماجه في الوطن العربي قبل إزالة الاحتلال واستعادة الحقوق العربية والفلسطينية. وبذلك يصبح «الشرق الأوسط الجديد» أداة لإعادة تعريف الصراع نفسه، بحيث تتراجع قضية التحرر من الاحتلال الصهيوني لمصلحة بناء نظام إقليمي يكون الكيان الصهيوني أحد أقطابه الرئيسية.

احتلال العراق: البوابة الكبرى لإعادة تشكيل المنطقة

جاء احتلال العراق عام 2003 ليشكل أخطر محطة عملية في الانتقال من التصورات النظرية إلى محاولة إعادة بناء المنطقة بالقوة.

فالعراق لم يكن دولة هامشية في النظام العربي، وإنما دولة عربية مركزية تمتلك ثقلاً سكانياً واقتصادياً وعسكرياً وحضارياً، وموقعاً استراتيجياً يربط المشرق العربي بالخليج العربي. وفوق هذا كله، كان نظامه الوطني ينهض بأعباء بناء نموذج تحرري نهضوي على الصعيدين الوطني والقومي. ولذلك لم يؤد إسقاط الدولة العراقية واحتلالها إلى تغيير نظام سياسي فحسب، بل إلى إزالة أحد أهم مراكز القوة في الوطن العربي وإحداث خلل استراتيجي عميق في المشرق والخليج العربي معاً.

وقد سبقت الاحتلال سنوات طويلة من الحصار والعقوبات التي استنزفت العراق، ثم جاء الغزو ليحل مؤسسات الدولة والجيش ويفتح المجال أمام الانقسامات الطائفية والإثنية والتدخلات الإيرانية التي هيمنت على مقدراته الخارجية من خلال أحزابها العميلة. وبذلك تحولت دولة كانت تشكل ركناً أساسياً في توازن القوة العربي إلى ساحة للصراع الدولي والإقليمي.

وفي هذه البيئة تحديداً طرحت إدارة جورج بوش سنة 2004 مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، تحت عناوين الإصلاح والديمقراطية والتنمية. ولم يكن التزامن بين احتلال العراق وطرح المشروع بلا دلالة؛ فقد كان العراق يُقدَّم نموذجاً لإعادة تشكيل المنطقة انطلاقاً من تغيير أنظمتها وبناها السياسية والاجتماعية.

وهنا يلتقي ذلك مباشرة مع تحليل التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر، الذي يرى أن الولايات المتحدة سعت، بعد انهيار الثنائية القطبية، إلى إقامة »الشرق الأوسط الجديد أو الكبير «على أنقاض النظام الإقليمي العربي، وإفساح المجال أمام أدوار الكيان الصهيوني وإيران وتركيا داخل المجال العربي.

من »الشرق الأوسط الكبير «إلى »مخاض الشرق الأوسط الجديد«

كشفت حرب لبنان سنة 2006 بعداً آخر للمشروع، عندما تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عن »مخاض شرق أوسط جديد «في الوقت الذي كان فيه العدوان الصهيوني يدمر لبنان.

أصبح واضحاً عندئذ أن إعادة تشكيل المنطقة لا تعتمد على البرامج السياسية والاقتصادية وحدها، وإنما يمكن أن تمر عبر الحروب، وتدمير مراكز القوة، وإضعاف الدولة الوطنية، وإطلاق التناقضات الطائفية والإثنية، وإعادة توزيع موازين القوة والنفوذ.

ولم يكن المطلوب بالضرورة إعادة رسم الحدود الرسمية لجميع الدول العربية، بل قد يكون الأخطر هو إبقاء الحدود على الخرائط مع تفكيك الدولة من الداخل، بحيث تتوزع قوتها وسيادتها بين جماعات وقوى محلية مرتبطة بمشاريع إقليمية ودولية.

الأدوات والنتائج

استخدمت عملية إعادة تشكيل المنطقة أدوات متعددة: الاحتلال العسكري المباشر كما حدث في العراق، والحروب والعدوان الصهيوني، والعقوبات والحصار الاقتصادي، والضغوط السياسية، وإثارة الانقسامات الطائفية والإثنية، والتدخلات الخارجية والحروب بالوكالة، إلى جانب محاولات إدماج الكيان الصهيوني في البنية الاقتصادية والأمنية للمنطقة.

وكانت النتائج خطيرة. فقد خرج العراق من معادلة القوة العربية لسنوات طويلة، وانفجرت سوريا في حرب مدمرة وتدخلات خارجية، وتفككت مؤسسات الدولة في ليبيا، وانقسم السودان ثم دخل في حرب جديدة، وغرق اليمن في الحرب والانقسام، بينما أصبحت ساحات عربية عديدة مفتوحة لتنافس قوى دولية وإقليمية.

وهكذا لم تعد المسألة مجرد إعادة رسم الحدود الجغرافية، بل إعادة رسم خرائط القوة والنفوذ داخل الوطن العربي.

هل ما زال المشروع مستمراً؟

لم يعد »الشرق الأوسط الجديد «اليوم مشروعاً أمريكياً واحداً بالصورة التي طُرحت بعد احتلال العراق. فقد تراجعت قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بالنظام الدولي، وصعدت الصين، وعادت روسيا، واتسع الاتجاه نحو تعددية قطبية.

لكن جوهر عملية إعادة تشكيل الوطن العربي لم ينتهِ. بل أصبح أكثر تعقيداً بسبب تعدد المشاريع المتنافسة: مشروع أمريكي للمحافظة على الهيمنة، ومشروع صهيوني يسعى إلى تكريس تفوق الكيان ودمجه في المنطقة، ومشروع إيراني كان في تمدد مستغلا الضعف العربي، لكنه تلقى ضربات موجعة في الآونة الأخيرة، مشروع تركي لا يخفي طموحاته العثمانية، إلى جانب تنافس القوى الدولية الصاعدة.

وهذا ما يجعل تحذير التقرير السياسي من »كثافة وتزاحم الاختراقات الدولية والإقليمية «بالغ الأهمية؛ لأن الخطر انتقل من محاولة فرض مشروع واحد على الوطن العربي إلى تنافس مشاريع متعددة على أرضه ومستقبله.

المشروع القومي في مواجهة مشاريع الآخرين

إن الرد على »الشرق الأوسط الجديد «لا يكون بالدفاع عن واقع التجزئة العربي، بل بإعادة بناء المشروع القومي العربي على أسس معاصرة: دولة وطنية قوية، وعدالة اجتماعية، ومشاركة شعبية، ومواطنة جامعة، وتكامل اقتصادي، وأمن قومي عربي مشترك، واستقلال القرار السياسي، واستعادة قضية فلسطين باعتبارها قضية الأمة المركزية.

فالمعركة ليست معركة مصطلحات بين »الشرق الأوسط « و»الوطن العربي«، وإنما معركة حول هوية المنطقة ومن يملك القوة والقرار فيها.

لقد أثبت احتلال العراق أن إسقاط مركز قوة عربي واحد يمكن أن يغير توازنات منطقة بأكملها. كما أثبتت العقود اللاحقة أن غياب المشروع العربي يفتح المجال أمام مشاريع الآخرين.

فالشرق الأوسط الجديد يصبح واقعاً كلما تراجعت الأمة العربية عن صناعة مستقبلها، أما إسقاطه الحقيقي فيبدأ عندما تستعيد الأمة وحدتها وإرادتها وقوتها، وتتحول من ساحة تتنافس عليها المشاريع الدولية والإقليمية إلى قوة تصنع مشروعها القومي المستقل.

التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر

سلسلة قراءات تحليلية في التقرير السياسي للمؤتمر القومي الثالث عشر – 6

إعداد: لجنة الدراسات الاستراتيجية

فلسطين بعد طوفان الأقصى: هل تغيرت معادلات الصراع؟

لم يكن السابع من أكتوبر 2023 حدثاً عسكرياً عابراً في تاريخ الصراع العربي–الصهيوني، بل مثّل لحظة فاصلة أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العربي والدولي، بعد سنوات من محاولات تصفيتها سياسياً، وتهميشها إعلامياً، وإغراق المنطقة في مسارات التطبيع والاندماج الاقتصادي مع الكيان الصهيوني.

لقد كشف »طوفان الأقصى «أن القضية الفلسطينية لم تُدفن تحت ركام التسويات، وأن الشعب الفلسطيني، رغم القتل والدمار والحصار والاحتلال والاستيطان، ما زال قادراً على المبادرة وفرض حضوره على جدول الأعمال الدولي. كما أسقط الوهم القائل إن القوة العسكرية والتكنولوجية للكيان الصهيوني قادرة على توفير الأمن والاستقرار له، وأثبت أن الاحتلال، مهما بلغ من التفوق، لا يستطيع إلغاء شعب أو اقتلاع قضية متجذرة في التاريخ والجغرافيا والوجدان القومي العربي.

غير أن ما أعقب العملية من حرب إبادة جماعية وحشية على قطاع غزة أظهر، في المقابل، طبيعة المشروع الصهيوني وحقيقة أهدافه. فالعدوان لم يكن مجرد رد عسكري، بل محاولة منظمة لتدمير المجتمع الفلسطيني، وتهجير سكان القطاع، وإعادة احتلاله، وتهيئة الظروف للانتقال إلى تصفية الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس. وهكذا انتقل الصراع، بصورة أكثر وضوحاً، من دائرة النزاع على الحدود إلى دائرة الصراع على الوجود والهوية والمصير.

أولاً: التحولات السياسية

أولى التحولات التي أحدثها طوفان الأقصى أنه أطاح بالتصور الذي حاولت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني فرضه، ومفاده أن المنطقة تستطيع أن تدخل عصراً جديداً من التحالفات والتطبيع والمشروعات الاقتصادية، مع تجاوز القضية الفلسطينية. فقد تبين أن فلسطين ليست ملفاً هامشياً يمكن تأجيله أو إدارته أمنياً، بل هي قلب الصراع في المنطقة وعقدته المركزية.

كما أصيبت نظرية الردع الصهيونية بضربة عميقة. فقد بنى الكيان صورته على أنه القوة التي لا تُقهر، وأن أجهزته الاستخباراتية قادرة على معرفة كل ما يجري، وأن جيشه يستطيع حماية المستوطنات وحسم أي مواجهة خلال أيام. إلا أن العملية كشفت هشاشة هذه المنظومة، وأحدثت أزمة ثقة داخل المجتمع الصهيوني بين المؤسسة العسكرية والسياسية والمستوطنين.

لكن العدو حاول تعويض إخفاقه بتحويل الحرب إلى عدوان شامل على الوجود الفلسطيني. فاستهدف البشر والحجر، ودمر المستشفيات والمدارس والجامعات ومراكز الإيواء، وفرض حصاراً غذائياً ودوائياً، وحوّل الحصول على المساعدات إلى خطر يهدد حياة المدنيين. وقد دل ذلك على أن المشروع الصهيوني لا يبحث عن تسوية عادلة، بل يسعى إلى فرض وقائع جغرافية وديموغرافية تجعل السيطرة على كامل فلسطين التاريخية أمراً نهائياً.

وكشفت الحرب، في الوقت نفسه، عمق مأزق النظام الرسمي العربي. فعلى الرغم من اتساع التضامن الشعبي والدولي، بقي الموقف الرسمي عاجزا ومستسلما إراديا، وعجز عن توظيف ما يمتلكه العرب من أوراق سياسية واقتصادية وقانونية. ولم يتمكن من فرض وقف العدوان أو كسر الحصار، في حين واصلت الولايات المتحدة توفير الغطاء السياسي والعسكري للكيان الصهيوني، وعطلت التحركات الدولية كلما اقتربت من اتخاذ إجراءات عملية.

كما أثبتت الحرب أن الانقسام الفلسطيني يشكل ثغرة خطيرة يستغلها الاحتلال. فلم يعد مقبولاً استمرار التنازع بين القوى الفلسطينية بينما يتعرض الشعب الفلسطيني

لمشروع اقتلاع شامل. ومن هنا تصبح إعادة بناء الوحدة الوطنية، على أساس برنامج مقاومة وتحرير، وتطوير منظمة التحرير لتستوعب جميع القوى، ضرورة وجودية لا مجرد خيار تنظيمي.

ثانياً: التحول في الرأي العام العالمي

من أبرز النتائج التي ترتبت على حرب غزة التحول الواسع في الرأي العام العالمي. فقد خرجت تظاهرات حاشدة في عواصم الغرب ومدنه الكبرى، وشارك فيها طلاب الجامعات والنقابات والأوساط الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان. ولم تعد الرواية الصهيونية قادرة على احتكار صورة الضحية أو تقديم الاحتلال بوصفه دفاعاً عن النفس.

لقد شاهد العالم، بالصوت والصورة، تدمير الأحياء السكنية، وقتل الأطفال والنساء، واستهداف المستشفيات والمدارس ومخيمات النازحين، وتجويع السكان. وأصبحت مفاهيم مثل الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والإبادة الجماعية حاضرة في الخطاب السياسي والإعلامي والأكاديمي العالمي.

وانتقل هذا التحول من الشارع إلى المؤسسات القضائية والدبلوماسية، من خلال ملاحقة الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وتصاعد المطالب بوقف تسليحه ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. كما اتسعت دائرة الاعتراف بدولة فلسطين، وبرز المؤتمر الذي انعقد في الأمم المتحدة في سبتمبر 2025 برعاية فرنسية–سعودية، وما رافقه من اعتراف دول وازنة، بينها فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا، بالدولة الفلسطينية.

لكن أهمية هذا التحول لا تعني المبالغة في نتائجه. فالتعاطف الدولي، مهما اتسع، لن يتحول تلقائياً إلى تحرير أو سيادة. كما أن الاعتراف بدولة فلسطينية منقوصة، مجزأة ومحاصرة وغارقة في المستوطنات، لا يحقق الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، خصوصاً إذا اقترن بالاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وإسقاط حق العودة.

القيمة الأساسية لهذا التحول تكمن في سقوط جانب مهم من الشرعية الأخلاقية التي حاول الكيان بناءها في الغرب، وفي اتساع إمكانية عزله ومقاطعته وكشف طبيعته العنصرية، أسوة بما جرى لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ثالثاً: مستقبل القضية الفلسطينية

هل تغيرت معادلات الصراع؟ نعم، لكنها لم تُحسم بعد.

لقد أعاد طوفان الأقصى القضية الفلسطينية إلى مركز الصراع، وأسقط أوهام تجاوزها، وكشف هشاشة الأمن الصهيوني، وأحدث تحولاً تاريخياً في الرأي العام العالمي. لكنه كشف أيضاً حجم الاختلال في موازين القوى، وعمق التواطؤ الأميركي، وضعف النظام الرسمي العربي، وخطورة الانقسام الفلسطيني.

إن مستقبل القضية يتوقف على القدرة على تحويل الصمود والتضحيات والتحول الدولي إلى استراتيجية سياسية وقومية متكاملة. ويبدأ ذلك بتوحيد الصف الفلسطيني، ورفض مشاريع التهجير والتصفية، وإطلاق مقاومة شعبية شاملة على امتداد فلسطين، ومواجهة الاستيطان والضم والتهويد، وإعادة بناء العلاقة بين النضال الوطني الفلسطيني وعمقه القومي العربي.

فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، بل قضية الأمة العربية المركزية؛ لأن المشروع الصهيوني لم يستهدف فلسطين لذاتها، وإنما أقام فيها قاعدة استعمارية تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه، وتمنع وحدته، وتستنزف قدراته، وتبقيه أسيراً للتجزئة والتبعية.

وعليه، فإن معركة فلسطين لا تنفصل عن معركة النهضة والتحرر والوحدة. ولا يمكن تحرير فلسطين في واقع عربي ممزق، كما لا يمكن بناء مشروع قومي عربي مستقل مع بقاء فلسطين محتلة. وهذه هي الحقيقة التي اختصرتها المقولة القومية الخالدة: "فلسطين طريق الوحدة، والوحدة طريق فلسطين".

لقد أثبت الشعب الفلسطيني أنه قادر على الصمود وعلى إفشال مشاريع الاقتلاع، لكن واجب الأمة ألا تتركه وحيداً. فالمطلوب ليس الاكتفاء بالتضامن العاطفي، بل بناء فعل عربي منظم يقاوم التطبيع، ويدعم صمود الفلسطينيين، ويحاصر الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ويعيد فلسطين إلى موقعها الطبيعي في مقدمة المشروع القومي.

إن فلسطين بعد طوفان الأقصى ليست فلسطين ما قبله. لقد سقطت أقنعة كثيرة، وانكشفت طبيعة الصراع، واستعادت القضية حضورها العالمي. غير أن التحول الحقيقي لن يكتمل إلا عندما تتحول اليقظة الشعبية إلى قوة سياسية منظمة، ويصبح الدفاع عن فلسطين جزءاً من مشروع عربي شامل لاستعادة الإرادة والسيادة والوحدة وتحرير كامل التراب الفلسطيني. ففلسطين، مهما طال الاحتلال، ستبقى عربية، والحق القومي فيها لا يسقط بالتقادم، ولا تلغيه موازين القوة المؤقتة، ولا تصادره الاتفاقيات والتسويات.

في رحاب الوطن العربي

-العدو الصهيوني يخرق التفاهم الإطاري بالمزيد من الاعتداءات والتمدد العسكري في الجنوب بالتزامن مع التحكُّم بمداخل الأنفاق المؤدية إلى تلال "علي الطاهر" ويعلن بعد ايام سيطرته العملانية عليها،

-رئيس الجمهورية يوقع قانون العفو العام، ونواب يطعنون به امام المجلس الدستوري الذي أوقف تنفيذه واحتجاجات وإضرام نار في سجن رومية،

-الجيش الصهيوني يفجّر تلة علي الطاهر،

-ترحيل الجولة الثامنة من المفاوضات مع العدو الصهيوني إلى شهر تشرين أول، وباريس تستضيف مؤتمراً دولياً لدعم الجيش اللبناني بحضور رئيس الجمهورية ورعاية الرئيس الفرنسي وعاهل الأردن،

-يومان من مناقشة الحكومة ومساءلتها في المجلس النيابي وتجديد ثالث للثقة بها بـ٦٨ نائباً وامتناع نائبان و١٢ نائب لا ثقة

-العدو الصهيوني يفجر مستشفى ميس الجبل،

-الدعوة الى إعلان حالة طوارئ اقتصادية على إيقاع استفحال الأزمة المعيشية،

-وفد سوري رفيع في القصر الجمهوري والرئيس عون إلى تكامل اقتصادي بين سوريا ولبنان،

مقتطفات دولية

- "منظمة شنغهاي للتعاون" تعقد قمتها ال 25 في العاصمة القرغيزية بيشكك بحضور ممثلين عن 17 دولة من خارج المجموعة وست منظمات دولية. صدر عن المؤتمر "إعلان بيشكك" الذي تتضمن رفض التدخلات الأحادية بالشؤون الدولية.

- إجتماع في اسطنبول للجنة المنبثقة عن "اتفاق مكة للدفاع المشترك" بين السعودية وتركيا وباكستان حضره وزراء الخارجية والدفاع وقادة الجيوش ورؤساء الأركان للدول الثلاث، ووزير الخارجية التركي، في مؤتمر صحفي: إن الإسم الرسمي للحلف مع السعودية وباكستان هو "حلف مكة الدفاعي".

- مجموعة ال "بريكس" تعقد قمتها ال 18 في العاصمة الهندية نيودلهي، والإتفاق على إطلاق مرحلة جديدة لتعزيز التعاون بين بلدان المجموعة، ووضع تصورات لخارطة طريق تنظم الرؤى المشتركة ل "عالم متعدد والأقطاب وأكثر عدلاً" حسبما ورد في البيان الختامي.

- الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مادحاً نفسه في إطلالة إعلامية: "لقد أعجبتُ كثيراً بذكائي - فأنا شخص ذو معدل ذكاء مرتفع".

- استقالة وزير الجيش الأميركي دانيال دريسكول نتيجة خلاف مع وزير الدفاع بيت هيغسيث، وتعيين آدم تيلي وزيراً للجيش بالوكالة، والرئيس ترامب: "من السابق لأوانه القول أن هيغسيث هو مرشح للرئاسة القادمة".

- بعد زيارة مدير المخابرات المركزية الأميركية موسكو الشهر الماضي ولقائه رئيس جهاز الإستخبارات الروسي، مبعوث الرئيس ترامب، ستيف ويتكوف وصهره جاريد كوشنير يزوران موسكو برفقة وزير الخزانة الأميركي والمسؤول عن ملف العقوبات على روسيا ويلتقيا الرئيس فلاديمير بوتين، ومن ثَمَ ينتقلا بالقطار إلى كييف ويلتقيا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، والإعلان أن هدف الزيارة العمل على وقف الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

- الولايات المتحدة تمنح الوفد الإيراني سمات دخول لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ال 81، والرئيس ترامب: مسؤولون أميركيون من بينهم ويتكوف وكوشنير شاركوا في اجتماع مع الوفد الإيراني.

- اتفاق بين أميركا والدانمارك وغرينلاند يقضي بسيطرة عسكرية وأمنية أميركية على الجزيرة، وإقامة قواعد عسكرية جديدة وتطويرها.

- بيان أميركي - مغربي - إسرائيلي: ألمغرب و"إسرائيل" تتفقان على رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفارات وتبادل السفراء، واحتجاجات شعبية وسياسية مغربية.

- القيادة الصينية تطرد نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وعضواً في اللجنة هو رئيس هيئة الأركان المشتركة بتهم عدم الولاء والفساد.

- اجتماع وزراء المالية وحكام البنوك المركزية ل "مجموعة ال 20" في ولاية كارولاينا الشمالية بالولايات المتحدة.

- غارات أميركية عنيفة بداية الشهر الحالي تطال مواقع في غرب وجنوب شرق إيران، وإيران تستهدف المفرق والعقبة في الأردن ومواقع في الكويت والبحرين.

- وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يعلن أن شركات الطيران الإيرانية ستواجه عزلة دولية اعتباراً من 23 أيلول الحالي محذراً الشركات والمطارات التي تقدم خدمات من التعرض لعقوبات، وعدة دول (العراق، عُمان، أذربيجان، جيورجيا، الإمارات العربية المتحدة...) تطبق العقوبات، وأخرى (الصين...) تمتنع.

- البيرو وكولومبيا تقطعان علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران.

- وزير خارجية أريتريا: قطع العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة و "إسرائيل" لأنهما يعملان معاً وبالشراكة مع أثيوبيا لأهداف شريرة وخبيثة.

- قوت "جبهة تحرير شعب تيغراي" تسيطر على مطار عاصمة الإقليم، وتمدُد المواجهات العسكرية مع الجيش الفيدرالي الأثيوبي إلى إقليمي المهرة وعفر بمشاركة فصائل مسلحة فيهما.

- حزب "روسيا الجديدة" بزعامة الرئيس بوتين يفوز بالإنتخابات النيابية بأكثرية 57.8٪ من الأصوات، حيث تنافس 11 حزباً على 450 مقعداً في مجلس "الدوما". رافق الإنتخابات هجوم أوكراني كبير بالمسيرات على موسكو، ووقف الملاحة الجوية في مطاراتها.

- هيئة الإنتخابات في السويد تعلن أن أحزاب المعارضة المنتمية إلى يسار الوسط حصلت على 176 مقعداً من أصل 349 في الإنتخابات البرلمانية، بينما حصلت الكتلة اليمينية بزعامة رئيس الوزراء الحالي كريسترسون على 173 مقعداً.

- قمة بين الرئيسين الصيني والأميركي في واشنطن، والإعلان أن المباحثات تناولت العلاقات التجارية والرسوم الجمركية، والذكاء الإصطناعي، وتايوان، والعلاقات الصينية الإيرانية. سبق القمة اجتماع بين وزيري خارجية روسيا وأميركا، ووصول مبعوث الرئيس بوتين الخاص كيريل ديميتريييف إلى الولايات المتحدة لإجراء مباحثات مع أعضاء في إدارة الرئيس ترامب وفق وكالة "رويترز".

مكتب الطلبة والشباب في طليعة لبنان و "كفاح الطلبة" يقيمان ورشة عمل شبابية وطلابية

نظم مكتب الطلبة والشباب في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومنظمة كفاح الطلبة ورشة عمل طلابية وشبابية في "استراحة بوب" بمدينة عنجر.

ورشة العمل التي اقيمت يوم الاحد ٢٧ ايلول وامتدت على مدى يوم كاملٍ شارك فيها طلاب وشابات وشباب من كافة المحافظات اللبنانية وقارب عددهم المئة رغم الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان.

الورشة التي انعقدت شعار " بالعلم والوعي والتجربة، نصقل طاقات شباب اليوم ليغدوا قادة للمستقبل " حضرها اعضاء مكتب الطلبة والشباب وقيادة منظمة كفاح الطلبة وتوزعت اعمالها على ثلاثة محاور.

المحور الاول، كان عنوانه ضبط التوتر وارادة الذات الذكية في ظل الازمات، وقدمها الرفيق حسن الفليطي. وتناول من خلالها كيفية الحفاظ على التوازن النفسي كضرورة اساسية للصمود والاستمرارية وكيفية التعامل مع التوتر اليومي لحماية الصحة النفسية والذهنية للفرد في ظل واقع ضاغط ومتغير على كافة الاصعدة.

المحور الثاني، كان عنوانه الذكاء الاصطناعي، فرصة ام تحدي، وقدمها الرفيق محمد علو. وقد اجاب من خلال مداخلته على مجموعة من التساؤلات فيما إذا كان الذكاء الاصطناعي يشكل تحدياً لسوق العمل وثقافة المجتمع، ام انه فرصة استثنائية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي.

المحور الثالث، كان عنوانه تحصين الوطنية بالعروبة وقدمها الرفيق الدكتور عبدو شحيتلي. متناولاً في مداخلته اشكالية العلاقة بين الدولة والمواطنة، مؤكداً على اهمية المواطنة التي تسمو فوق كل الاعتبارات الدينية والعشائرية والمناطقية وهي ضرورة لبناء دولة المواطنة والقانون.

كما قدمت الرفيقة نور حليحل مداخلة تناولت تجربة شخصية في مشاركة الشباب في الحياة السياسية ومداخلة من الرفيقة سميرة الغزاوي حول الموضوع ذاته.

لقد اتسمت الحوارات والنقاشات والمداخلات من المشاركين في تناول ما طرحه الرفاق في المحاور الثلاثة بالحيوية والاهتمام من كافة المشاركين، وقد رفع المشاركون في نهاية ورشة عمل حزمة من التوصيات والاقتراحات العملية التي شدد الجميع على اهمية متابعتها، باعتبارها تشكل خارطة طريق لتفعيل عمل الشباب والطلاب في البيئات التي ينشطون بها وخاصة في الجامعات والمدارس والمعاهد. وقد سميت الدورة الحالية للنشاط الشبابي والطلابي والتي تخللها فعاليات ترفيهية باسم دورة الشهيدة هناء حمود التي ذهبت ضحية السلاح المتفلت.

حزب البعث في فلسطين وجبهة التحرير العربية ينعيان الشهيد البطل المناضل عدي عدلي العصار

بكل الفخر والاعتزاز تنعي قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية الى جماهير شعبنا وابناء أمتنا العربية شهيد فلسطين البطل عدي عدلي العبد عليان عبد الرؤوف العصار، الذي تم استهداف من قبل الطائرات الصهيونية الغادرة قبل قليل من اليوم الاحد الموافق 27/9/2026 ، بمنطقة المواصي جوار خيمته بخان يونس، الشهيد البطل عدي عدلي العصار هو الثاني بعد أخيه الشهيد البطل المقدام عبد الرحمن عدلى العصار الذي استشهد بحرب الطوفان ، بعد تربية كفاحية تلقوها من والدهم الرفيق القائد البعثي المقدام عدلي العبد عليان العصار ، نعم هذه هي الأفعال الثورية التي تترجم القواعد الإيمانية الثابتة والمتطلبات الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية اتجاه فلسطين، ففلسطين لن تحررها ولن تنفذها الحكومات بل حرب الشعب المسلحة طويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين والكفاح المسلح خيار وحيد لشعبنا وأمتنا لتحرير ارض الاسراء والمعراج ، وستبقى فلسطين مركز الصراع العربية وبوصلته النضالية لتحقيق وحدته وتحرير فلسطين ، وان قضية فلسطين هي خلاصة القضية العربية ، وستبقى عربية من البحر للنهر ، تلك الثوابت الإيمانية للبعث ، التي نشأ عليها رفيقنا عدلي العصار منذ نعومة أظفاره ، وبناء عليها أنشأ وربى أبناءه عليها ملتزما بفكر القائد الشهيد صدام حسين وفكره البعثي الاصيل

رحمهم الله واسكنها فسيح جناته مع الانبياء والصديقين والشهداء

والمجد للشهداء وعاشت فلسطين والمقاومة مستمرة حتى التحرير الكامل لفلسطين وتحقيق أهداف أمتنا بالوحدة والحرية والاشتراكية

علي احمد مرتضى
ذكرى نضال، وسجل خالد من البطولة
بقلم محمود ابراهيم

علي مرتضى بعثي من عيتا الجبل -قضاء بنت جبيل.
مزارع
مناضل في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي
عضو المكتب العسكري في الجنوب
مسؤول منطقتي صور وبنت جبيل
عضو قيادة شعبة صور-بنت جبيل
انتمى للحزب عام ١٩٧٢

هو ذكرى جميلة وسجل خالد من البطولة لمن عرفه وكان قريبا منه. ونموذج يحتذى للبعثي الحقيقي العفوي الطيب المؤمن المقدام الشجاع لمن يتلقى أثره الطيب وذكراه العطرة.

كان بعثيا بالفطرة وكانّه تغذى بفكر البعث منذ طفولته الاولى، كان حزبا في حركاته وسكناته، ترى البعث في كل كلمة يقولها، وتراه في كل سلوك يسلكه وفي كل عمل يعمله. شهد له كل من عرفه بمناقبيته العالية، وطاقة التضحية والإيثار لديه.

بعثيا حتى قلب القلب. وما كان يفلسف انتماءه ولا يعقده ولا يتوه في مجاهل التعابير والمصطلحات المعقدة، لكنه حقا كان بعثيا حتى الثمالة.

كان مسؤولا عن محور رشاف ومحور بنت جبيل، وكان شجاعا حتى التهور، ما كان يكلف احدا بمهمة إلا ويكون أمامه في سبيلها.

قاتل في محور رشاف، ومحور يارين، وفي الطيبة والخيام والقاسمية. وصور اثناء عدوان وإنزالات العدو،

وكان قائد مجموعات الحزب في عملية استعادة مارون الرأس من قوات العدو والعميل سعد حداد.

لم اشهد طوال تجربتي الحزبية، مخالفة لقرار حزبي قد يستسيغها القلب سوى مخالفة على لقرار حزبي في أحد الايام من العام ١٩٨٠ مع ان كلفة تلك المخالفة كانت غالية ومؤلمة ومفجعة.

فلقد ورد إلى الحزب عبر امن جبهة التحرير العربية وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية، بان الرفيق علي صار هدفا للعدو وهو متابع ومرصود ويقتضي إبعاده عن منطقة التماس مع العدو والعملاء، وخاصة قريته عيتا الجبل.

وفعلا أصدر الحزب قرارا بنقله إلى مدينة صور. وأمضى في صور ثلاثة ايام غاب بعدها ولم يوجد له أثر في المدينة، وتبيَّن أنه عاد إلى قرية عيتا الجبل. وقد أُبلغ بالعودة إلى صور لأسباب تتعلق بأمنه الشخصي،

فكان جوابه:

(أنا ما بعرف عيش بعيد عن التماس والمواجهة مع العدو. واتحمل تبعات ما فعلت بكل مسؤولية، واللّه ما بعرف عيش بعيد...اعذروني وسامحوني) ...

ولم يمض على ذلك بضعة شهور إلا وقام العدو وعملائه باقتحام منزله ذات ليلة ليلاء وأسروه واخرجوا عائلته من المنزل وفجروه، كما فجروا ودمروا منزل أهله.

ولاحقاً جرى قتله ورمي جسده الطاهر في بئر بالقرب من بلدة عيتا الشعب، انتقاماً للخسائر التي اصابتهم من المواقع التي كان يقودها.

علي مرتضى رفيق يستحق شرف الكلمة ومعانيها، مناضل عرفته الوديان والهضاب والليالي.

بعثي عن حق وجدارة واستحقاق شهيد يليق به بكاء البواكي.

هو خالد الذكر طيب الأثر ماجد السيرة عطرها...

نشيد بيوت الجنوب من تحت الركام

حسن خليل غريب

كلِّ بيتٍ في ضيعتي بيتي
وكلُّ بيتٍ بضيعتي بيتٌ من الجنوب
وكلُّ بيتٍ في الجنوبِ صارَ لي بيتا
وكلُّ بيتٍ في الجنوبِ بيتٌ للوطن
جدرانُهُ جُبِلتْ بالعرقِ وبالتعب
لكنها صارت كالذهبِ
تُشبهُ جدرانَ بيتي بيوت جيراني
تحملُ وجعًا واحدًا فيه شوق إلتهب
ما نفعَ بيتٍ إذا ظلَّ منفردًا
ما نفعَ بيتٍ بلا بيتٍ إلى جنبه؟
إذا اجتمعتْ بيوتُنا في ماضينا
صارتْ نشيداً سعيداً،
لكن جمعها الدمار في حاضرنا
وتحوَّلت حلماً عن بالنا صار بعيدا
تكلّلها دمعةٌ، أملٌ،
وطنٌ يشتاق إلى بيوته العتيقة
يستعيد بها رونق التاريخ فتزداد بريقا
***

أطفاله أطفالي وأطفال جيراني
أقاربٌ وخُلاَّنِ
أطفالُ الضيعةِ اجتمعوا
كبروا في شقاوة وسعادةٍ،
نسجوا صداقات العمر، وفيها برعوا
***

رجالُ ضيعتِنا حملوا صخورَها لبيوتهم جدرانا
وحاكوا الشجر من حولها سوراً
فزاد جمالها وازداد البنيان بنيانا
واجهوا العواصفَ، ثبتوا كالصخر الأبدي
عمران من هنا، ومن هناك عمرانا
***

ونساءُ ضيعتِنا حملنَ وجوهَها
خبزنَ للغائبينَ، ونسجنَ من صبرهن أجيالا
جيل على مداميك جيل من سبقه
صنعن تاريخ ضيعتنا وارتقين به
ميلاً وراء ميل، فصعد تاريخنا أميالا
***

وأما اليوم، يا أسفي
دمعُ العيونِ غدا أناشيدا لنا

بيتي تهدَّمَ، والركامُ غطّى دربنا
لكنني أبصرُ في الحجارةِ مَن بنى
أبصرُ في الجدرانِ ذكرى ساكنة
أبصرُ في الأبوابِ وعدًا بالرجوع
فالبيتُ ليسَ حجارةً أو خشبـــا
البيتُ روحٌ، على محرابه يحلو الركوع
***

والجنوبُ له قلبٌ وإنْ هدما
سوفَ نبنيه بيتًا شامخًا
بيتًا يُقاومُ طوْفانَ الفتنْ
يتحدّى جنونَ عدوٍّ جاءَ منْ خارجه
ويُفسِحُ الدربَ لكي يعودِ الوطنَ

ماذا دهاكَ بَيتُنا صِرتَ حُطاما؟

حَسَن خَليل غُرَيب

يَومَ عُدتُ إلى بَيْتي بَعدَ تَهجيرٍ طَويلِ
وَجَدتُ سَقفَهُ مهدَّما فوق الأرضَ
لَم أَجِدهُ وَحيداً قَد تَهَدَّمَ
وَجَدتُهُ رَمزاً لِكُلِّ بَيْتٍ جَنوبِيٍّ،
وَجَدتُهُ شاهِداً عَلى سِياسَةٍ (لَو كُنتُ أَعلَمْ)
بَيْتي شهادة على عدو أَغشَمْ

***

دَمَّروكَ بِقَرارِ وَلِيٍّ غير عليم
وَقَرارِ عَدوٍّ مُجرِمٍ لَئيمْ
قد تركنا بيوتنا في أيديهم
مَحمولَةً عَلى شَوقٍ حَميمْ
وَعُدنا إِلَيها فَوَجدناها رُكامَا
ماذا دهاكَ بَيْتُنا صِرتَ حُطامَا؟
كُنتَ لأَطفالي وِساداً وَحَرامَا
بِأَعتى قَذائِفِهِم قَصَفوكَ غَدرَا
وَحوَّلوا عَطرَكَ الزَّكيَّ سَخامَا
لِحِقدِ عَدوِّنا، وَجَهلِ وَلِيِّ الأَمرِ فينا
نَدفَعُ حَياتَنا وَأَرزاقَنا ثَمَنًا إلى مَتَى وَإلامَا؟

***

وليُّ أمرٍ لا يَعي أو يَعلَمُ
يَزعُمُ قُوَّةً أَوهَنَ مِن أَثيرِ الوَهمِ أَثيرَا
وَعَدوٌّ مِن جَرائِمِهِ لا يَبشَمْ
يَزعُمانِ أَنَّهُما للّهِ بَشيرَا وَنَذيرَا
يَتَنازَعانِ عَلى مَن يُمثِّلُ اللّهَ عَلى الأرضِ
إلهٌ بلا حسٍّ، إلهٌ فقد الضميرا
فَليَكُن مَصيرُ النّاسِ حُطامَا
سِيّانَ كانَ مَصيرُهُم وَبِئسَ المَصيرَا
إلى مَتَى نَبقى أُضحيَةً لِقَرارٍ (لَو كُنتُ أَعلَمْ) إلامَا؟

***

أَلفُ سَلامٍ يَومَ بَنيتُكَ حَجَراً عَلى حَجَرٍ
وَجَبَلتُ جُدرانَكَ بِماءِ الجَبينِ،
وَيَومَ دَمَّروكَ بِلَحظَةٍ كالحُلمِ مُزعِجٍ
يَحدوني إلى حُطامِكَ حَنينْ
وَيَومَ نَعودُ إِلَيكَ أَحياءً يُرزَقونَ
قَسَماً بِرَبّي سَوفَ أَغرِسُ شُجَيراتٍ جَميلَةً
وَأُعيدُ لَهُم جَنَّةً عَلى الأرضِ
يَحدوهُم أَمَلٌ بِغَدٍ أَفضَلَ
يَحمِلُ بَرداً وَسَلامَا

سَأَجعَلُ مِن جُدرانِ مَنزِلِنا رُخامَا
بعد أن لذَعنا الحزنُ عليك
والبكاء تحت نعليك
نالنا بعد تدميرك، وما بعد بعده
سقامٌ بعد سقامٍ، وما بعد بعده
وأصبحنا في خيام التهجير سُقامى

***

سَأَجعَلُ بَيْتي فِداءً لأَحذِيَةِ أَطفالي
وَأَفرِشُ تَحتَ نِعالِهِم ريشاً نِعامَا
سَأَعودُ إِلَيكَ، وَإِلَيكَ أَطفالي عائِدونَ
هُنا كانَ مَثواهُم وَهُنا كانوا يَلعَبونَ
إلى مَتَى يَبقونَ ضَحايا الشَّرِّ إلامَا؟

***

أقسم أن أطفالي لن ينتظروا سؤالا
أَو يَنتَظِرونَ مِن الشَّرَّينِ مآلَا
سَيَختَفي السُّؤالُ الَّذي حَيَّرَني
سَوفَ يَختَفي سُؤالُ أَطفالي
سُؤالُ إلى مَتَى،
وَمِليونَ مَرَّةٍ نَسأَلُ إلامَا.

***